



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد الكتروني: general@kassioun.org



تاريخ الكلمة القاسيونية

[08]

الافتتاحية

أكبر من ترامب

أبعد من «الديمقراطية»

لم تكن تصريحات ماكرون وميركل وغيرهما من القادة الأوروبيين بما يخص الأربعاء الأسود الذي عاشته أمريكا، تصريحات «تضامنية»، بقدر ما هي تعبير عن الهلع والخوف من هول المشهد الذي يهدد بوصول «البلبل إلى ذقونهم»..

أول ما ينبغي تحييده من قراءة الحدث الأمريكي، هي تلك القراءة السطحية التي تجعل «جنون» ترامب، أساس الظاهرة ومنتهىها. هذه القراءة نفسها نسمعها من «محللين» ضيقي الأفق، ولكن الأهم، أننا نسمعها ممن يحاولون «لفلفة الموضوع» عبر اختصاره بهذه الطريقة الهزلية.

ما جرى يوم الأربعاء هو حدث كبير وأكبر بكثير من ترامب نفسه، وأكبر من النقاش الساذج حول «ديمقراطية» أو «عدم ديمقراطية» النموذج الأمريكي، الحدث هو تعبير مكثف عن أزمة تراكتت طويلاً، ومرت بأطوارها المتتالية وصولاً إلى ما رأيناه، وما سنراه لاحقاً.

فالأزمة في جذرها هي أزمة اقتصادية توقعناها منذ أواسط التسعينات. وإذا كان انهيار الاتحاد السوفييتي، ثم التحول في دور البورصة، وبعد ذلك «الحرب على الإرهاب»، قد أخرت ظهور الأزمة إلى السطح، فإن الانفجار المالي في 2008 كان الملمح الأول فحسب، لأزمة لم يتأخر انتقالها نحو طورها الاقتصادي، الذي رأيناه بشكل واضح ابتداءً من أواسط 2019، ومن ثم الطور الاجتماعي بوصول رقم البطالة في الولايات المتحدة إلى أكثر من 40 مليون عاطل... وها هي الآن تدخل طورها السياسي الحاد، وذلك بغض النظر عن الأشكال المؤقتة التي يرتديها الصراع السياسي.

جوهر الأزمة الأمريكية، يتمثل في الحقائق التالية: ابتداءً من الثمانينات، بدأت الحصة التي يسهم بها الاقتصاد الأمريكي في الإنتاج العالمي الحقيقي، بالتراجع بشكل مستمر، ولكن الدور السياسي لها وللغرب عموماً، كان على العكس من ذلك دوراً متصاعداً!

كلمة السر في ذلك هي الاستعمار الاقتصادي «التبادل اللامتكافئ» لبقية قارات العالم، بالتوازي مع الدور العالمي للدولار بوصفه شفاط الثروات العالمية.

مع الصعود الصيني- الروسي، ومع ظهور اليورو، وخروج الدولار من مساحة هامة كانت تغطي تضخمه الفلكي، بدأت النخب الأمريكية الحاكمة تشفط بشكل أكبر من ثروات الشعب الأمريكي بالذات، الأمر الذي انعكس بثبات ثم تراجع القيمة الفعلية للأجور.

ولأن فرق الكمون بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية- العسكرية، لا يمكنه أن يمر دون تفرغ شحناته بأشكال مختلفة، عودة لحالة التوازن، فقد حاولت الولايات المتحدة ابتداءً من «حربها على الإرهاب»، إشعال حروب في كل مكان ممكن، لعل وعسى يسمح ذلك بتأخير صعود الصاعدين، وتأخير هبوطها عبر تأجيل بحث الوضع العالمي للدولار... ولكن دون جدوى.

ينبغي أن نتذكر جيداً تاريخ 11/6/2021، لأنه التاريخ الذي شهد فتح أول كوة في جدار النظام السياسي الأمريكي، ومن خلفه المنظومة الغربية بأسرها... ولأن تيار التاريخ العاصف سيمر عبر هذه الكوة بالذات، وهو أمر سيأخذ وقته بطبيعة الحال، ولكن نتائجه العامة، واضحة منذ الآن، وللحديث نتمة...

شؤون تضاضية



التماييز الضروري
أمام التماثل المميت

40

شؤون عربية دولية



«سبوتنيك - V» وسينوفارم
«VS» «فايزر» سياسياً

37

شؤون اقتصادية



732 ألف ليرة
تكاليف معيشة السوريين

30

شؤون عمالية



قضية الأجور
ليست بسيطة..

04

العلاقة بين الحركة العمالية والقوى السياسية متبدلة



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



العدد 1000 من قاسيون

لم يكن لجريدتنا «قاسيون» أن تصل إلى ما وصلت إليه من حيث التعبير والفعل السياسي لو أنها لم تستند إلى قاعدة صلبة تنطلق منها في صياغة مواقفها من القضايا والتطورات التي يمر بها شعبنا وبلادنا، والقاعدة الصلبة التي انطلقت منها، هي: المنهج العلمي «الماركسي» في رؤية الأشياء بكيّفتها وترابطها وانعكاسها وتأثيرها على قضايانا المحلية، فعندما صاغ الحزب رؤيته حول أزمة الرأسمالية العميقة استنتج منها استنتاجاً هاماً، وهو انفتاح عصر الشعوب ودورها في تقرير مصيرها، وهذا ما نشهده الآن على صعيد التحركات الشعبية التي تجري في المراكز الرأسمالية، أو في دول الأطراف حيث بدأت بتنظيم قواها والرد المباشر على قوى الرأسمال التي تنتهك حقوقها وتعتدي على مصالحها بما فيها حقوقها الديمقراطية والسياسية.

«قاسيون» على الصعيد العمالي والنقابي كان دورها في صياغة ونشر خط الحزب العمالي واضحاً، حيث لعبت دوراً مهماً في تثبيت العديد من القضايا التي كانت مغيبة عن الطرح، ومنها: حق الإضراب للطبقة العاملة السورية، فقد جرى طرحه ليس عبر الجريدة فقط، بل داخل المؤتمرات النقابية ودار حوله نقاش طويل مع الكوادر النقابية ومع الكوادر العمالية، ولم يعد طرحه من قبل العمال مستغرباً، بل هو أصبح واقعاً مارسه العمال في بعض المعامل وتمكنوا عبره من انتزاع بعض مطالبهم، وتيقن العمال عبر التجربة مع هذا الحق أنه لا بديل عنه في الدفاع عن حقوقهم بالرغم من العوائق التي تعيق تبنيه من قبل الحركة النقابية لأسباب نعرفها جميعاً.

نشرت «قاسيون» خلال السنوات المنصرمة برنامج حزب الإرادة الشعبية العمالي لخوض الانتخابات النقابية على أساسه، وعكس البرنامج المطالب الرئيسية التي من المفترض النضال لتحقيقها، وهي مطالب محقة، ويمكن تحقيقها في حال تمكن العمال من تغيير موازين القوى المختلفة تماماً لصالح قوى رأس المال والمدعومين بقوانين تمكنهم من التحكم والسيطرة على المواقع العمالية، ومدعومين أيضاً بقوة القمع الذي يستدعي في كل حالة يتحرك فيها العمال من أجل حقوقهم.

لم تقف قاسيون عند هذا الحد في تعاطيها مع القضايا العمالية والحركة النقابية، فهي ترصد التطورات الجارية والتفاعلات الحاصلة بسبب الأوضاع المعيشية للطبقة العاملة وحقوقها الأخرى المرتبطة بمكان عملها، مثل: الأمن الصناعي وإجراءات الصحة والسلامة المهنية، وكذلك ترصد ما يجري من طروحات في اجتماعات المجلس العام ومواقف الحكومة الحاضرة لهذه الاجتماعات وردود فعل الكوادر النقابية عليها.

هذا غيض من فيض عن الدور الذي تلعبه قاسيون في القضايا العامة والخاصة للطبقة العاملة، وما زال الطريق أمامنا طويلاً لإنجاز برنامجنا برنامج الطبقة العاملة.

تحية إلى قاسيون المناضلة من أجل حق تقرير المصير لشعبنا العظيم ومن أجل أعمق عدالة وأعلى نمو.

الأزمة بين الحركة العمالية والقوى السياسية ليست وليدة الظروف الحالية، أي: ظروف الأزمة الوطنية، بل هي تراكمية منذ عقود خلت، كان فيها مستوى الحريات السياسية والديمقراطية منخفضاً إلى حد بعيد، وما زال هذا الواقع مستمراً بأشكاله والوانه المتعددة، الأمر الذي أدى إلى انكفاء الطرفين عن الفعل الحقيقي المؤدي إلى تطور تلك العلاقة، التي كانت نشطة في مراحل سابقة لعهد الوحدة بين سورية ومصر، لتأخذ شكل الاحتواء لهما أثناء الوحدة وما بعدها على أساس طيف واسع من الشعارات «الاشتراكية» التي غابت عن التداول في مرحلة تبني اقتصاد السوق، والسياسات الاقتصادية الليبرالية.

القطاع الخاص، فلا ينطبق عليهم ما ينطبق على عمال قطاع الدولة بالرغم من أنهم -أي: عمال القطاع الخاص- يشكلون الوزن الأساس في تعداد الطبقة العاملة، ولكن وزنهم في النقابات غير ذلك، وهذا لا يغير من واقع الحال شيئاً، لأن الجوهر في العمل السياسي، والنقابي، وجود مستوى من الحريات العامة التي من ضمنها الحريات النقابية، والاستقلالية في القرار تمكن الطبقة العاملة من الدفاع عن مصالحها كطبقة لها وزنها وتأثيرها في مجرى الصراع الطبقي والسياسي الجاري من أجل عملية التغيير المطلوبة.

إن القوى المختلفة لم تحاول لأسباب متعلقة بتحالفاتها من لعب الدور المطلوب منها، والانخراط في الدفاع عن حقوق مختلف الطبقات المظلومة بفعل قوانين السوق، وقوى السوق التي يتطلب لمواجهتها برنامجاً سياسياً اقتصادياً اجتماعياً وديمقراطياً، تقبل به الطبقة العاملة، وتقتنع بحامله قولاً وفعلًا من أجل التغيير الحقيقي المستحق.

بين السياسي والنقابي
في العقود الأخيرة تبدلت اللوحة السياسية، وتبدل معها واقع الحركة النقابية والعمالية، بالرغم من الذي جرى من التغيرات الحاصلة على واقع الطبقة العاملة التي زاد عددها، وتوسعت وتنوعت الصناعات والتكنولوجيا والمدن الصناعية، ولكن لم تكن هناك تبدلات نوعية في العلاقة الكفاحية معها، لأسباب عدة، منها التوافق على اقتسام الكعكة النقابية، بما فيها الشكل المتبنى في الانتخابات التي حصرت العمل النقابي بقائمة واحدة يجري عبرها تقديم المرشحين للمقاعد النقابية، وعبرها أيضاً يتم تقسيم الحصص وبهذا تتشكل النقابات بمستوياتها التنظيمية المختلفة.

هذا الشكل من العمل كان له تأثيره على الطبقة العاملة، ولعب دوراً مهماً في انكفاءها عن خوض معركتها، وابتعادها عن الانخراط في العمل السياسي والأحزاب السياسية، وأيضاً العمل النقابي، وإن كانت شكلاً منخرطة في النقابات بحكم القوانين بالنسبة لعمال قطاع الدولة، أم عمال

استنتاج من الواقع

ما نود استنتاجه من التجربة التاريخية النضالية، أن الطبقة العاملة السورية كي تحقق مطالبها وتدافع عن مصالحها وحقوقها فيما تنتج من ثروة، لابد من توفر عاملين أساسيين، أولاً: الظرف الذاتي للحركة العمالية من حيث البرنامج والتنظيم والاستقلالية. وثانياً: الظرف الموضوعي المرتبط بوجود أحزاب تقدمية متبينة ومداخلة عن حقوق الطبقة العاملة تحمل برنامجاً واضحاً في مقابل برنامج قوى رأس المال، والشرطان متداخلان لا يمكن فصلهما لأنهما في النهاية يعبران عن موازين القوى الاجتماعية والسياسية، وهذا ما جعل النقابات تنجح في فرض قانون العمل في مراحل سابقة، رغم معارضة الكثيرين من أعضاء المجلس النيابي لإصدار مثل هذا القانون، وبالرغم من عدم تعبيره الكلي عن مصلحة العمال، ولكن العمال من خلاله استطاعوا انتزاع ما هو أساس في ذلك الوقت، وضمن الموازين السائدة أيضاً.

■ عادل ياسين

منتجون ولكن!

تعمق الفراق بين الحركتين أكثر فأكثر، مما جعل نتائجه كارثية على واقع الطبقة العاملة السورية، من حيث حقوقها الاقتصادية والديمقراطية النقابية، وهذا الواقع جعل قوى رأس المال «قوى السوق» تفرض -على الطبقة العاملة- شروطها من قوانين عمل ومستوى أجور تنتقص من مصالح العمال الحقيقية كمنتجين للثروة. وهو ما انعكس وبالأعلى عليهم وعائقاً أمام تحسين مستوى معيشتهم وحصولهم على بقية حقوقهم، لأن رأس المال محمي بينما حقوق العمال ليست محمية، وحتى تصبح كذلك فالأمر مرهونة بقدرة الطبقة العاملة على انتزاع الاعتراف من قبل القوى السياسية والنقابية باستقلاليتها ومن ضمنها حقها بالإضراب، كشكل من أشكال الحماية لتلك الحقوق، والتي مارسها العمال في أوقات سابقة، وكانت نتائجها إيجابية بالعموم.

المؤتمرات السنوية للنقابات تبدأ اليوم



مع صدور هذا العدد، تكون النقابات العمالية قد بدأت مؤتمراتها السنوية المعتادة التي تناقش فيها تقاريرها المقدمة أمام هذه المؤتمرات، والمفروض أن تكون قد شملت هموم ومشاكل الطبقة العاملة المختلفة التي تبدأ بالقضية الأساسية للعمال، التي ترتبط بحياة ومعيشة العمال ومستقبلهم ومستقبل أسرهم، ألا وهي الأجور، ولا يمكن الآن تقييم نجاح هذه المؤتمرات من عدمه، حيث أي عمل نقابي لا نستطيع الحكم عليه إلا بمدى تحقيقه لمصالح ومطالب العمال المختلفة، وفي المقدمة منها:

■ نبيل عكام

الأجور، التي يجب أن تؤمن مستوى معيشياً للعامل، يحقق فيه كرامته. وهذه إحدى أهم مبررات وجود النقابات التي ظهرت على أساسها، إضافة إلى العديد من المهام والقضايا، ومنها: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والقانونية وتوعية العمال بحقوقهم، إضافة إلى المسائل الترفيهية والرياضية إلخ.. وعلى النقابات تمثيل العمال تمثيلاً حقيقياً في الدفاع عن العمال والعمل لحل كافة القضايا التي تواجه العمال في مكان العمل أو خارجه على حد سواء، والعمل على حلها، على اعتبار أن النقابات العمالية هي صوت وممثل للعمال، ويجب أن تقود المفاوضات الجماعية باسمهم، وتقوم بكافة أشكال الضغط على أرباب العمل، سواء الدولة أو غيرها بكل الأدوات النضالية، من أجل تحقيق حقوق العمال بما فيها الإضراب.

والسؤال: هل ستظهر عبر هذه المؤتمرات قوة النقابات الرادعة لقوى النهب والفساد، ولهذه السياسات الاقتصادية التي تمضي بها الحكومة ضاربة بعرض الحائط بمصالح أكثر من 80% من الشعب

السوري، واتخاذ ذلك الموقف الذي لا لبس فيه اتجاه قضايا وحقوق الطبقة العاملة المتعلقة بالأجور والرواتب، والمشاكل الخاصة في بيئة العمل، والأمن الصناعي والسلامة والصحة المهنية في مكان العمل، والحق بالرعاية الصحية، والتأمين الصحي، والحماية الاجتماعية، والعمل على تشميل كافة العمال بمظلة التأمينات الاجتماعية، وخاصة عمال القطاع الخاص، وتحسين ظروف وشروط العمل، بما يتوافق مع معايير العمل اللائق الدولية.

تبديل الأساليب

لتحقيق التوازن في علاقات العمل

بين العمال وأرباب العمل، لا بد من تبديل تلك الأساليب والأشكال المتبعة التي تعتمد في جوهرها على إيداع المذكرات والكتب والانتظار إلى ما لانهاية، إن تلك الطرق والأدوات معروفة لدى العمال والنقابيين المناضلين، وهي تساهم في تطور المجتمع ورفع وعي الطبقة العاملة، وتعزز قوة الحركة النقابية وتطور قدرتها على التأثير في النضال الذي يلبي مصالح وقضايا العمال، بما يؤمن كرامتهم في العمل. في هذه المؤتمرات لكل نقابة لها برنامجها وأولوياتها، وهي الأقدر على التعبير عنها، حيث كل مهنة لها توصيفها وهمومها ومشاكلها قد تختلف عن

المهن الأخرى، حسب طبيعة عملها والمخاطر التي تحيط بهذا العمل، ولها مطالبها ومسؤوليتها الخاصة بهذا الخصوص، وهذا يحتاج لخطط تضعها النقابات لاستمرار التواصل مع القواعد العمالية في أماكن عملهم ولتوسيع قاعدتها وزيادة عدد أعضاء المنتسبين إلى النقابة، وبالأخص منهم عمال القطاع الخاص الذين أصبحوا أكثر عدداً بعد محاولات تدمير وتفشيل قطاع الدولة. وهذه الخصوصية تلتقي مع الهدف العام وكفاح الحركة النقابية العام، فالعمل النقابي العام يقوم على مجموعة تلك المطالب والمصالح والحقوق لهؤلاء العمال في هذه المهن المتنوعة.

الأجور المزرية

واليوم، أليس من حق العمال أن يتساءلوا عبر هذه المؤتمرات السنوية: ما هي المبررات التي سوف تقدمها الحركة النقابية؟ وكيف ستستطيع إقناع قواعدها النقابية والطبقة العاملة التي تمثلها بالجريمة المرتكبة بحق العمال؟ ونقصد هنا بالجريمة الأجور المزرية التي يتقاضاها العمال في ظل انخفاض قيمة الليرة والارتفاع الجنوني للأسعار، وخاصة المواد الأساسية لمعيشة العمال وأسرهم؟ وهل بقي لدى العمال ذلك الصبر اتجاه هذا الصمت والموقف السلبي الذي تنتبزه الحركة النقابية اتجاه هذه الجريمة؟؟

الطبقة العاملة



تونس- إضرابات مرتقبة

أعلنت النقابات العمالية يوم 4 كانون الثاني عن عزمها تنظيم إضرابات عن العمل في مناطق عدة من البلاد، احتجاجاً على الوعود الحكومية العالقة بتوفير العمل والتنمية. وتستعد قطاعات اقتصادية مؤثرة للانضمام إلى موجة الاحتجاجات الاجتماعية التي يقودها «اتحاد الشغل» الذي أعلن عزمه فرض إضرابات في عدد من ولايات تونس في شهر كانون الثاني. وكانت مجموعة من مناطق تونس قد عرفت إضرابات عامة شملت باجة والقيروان وجندوبة، على خلفية مطالب عالقة بالتنمية والعمل، وذلك إثر تقديم الحكومة التونسية لمجموعة من وعود التنمية مقدرة بنحو 300 مليون دينار تونسي إلى ولاية تطاوين، التي شهدت احتجاجات واعتصامات عطلت إنتاج النفط في المنطقة.



البيرو- مظاهرات المزارعين

أغلق مئات العمال الزراعيين الطريق الرئيسي لعموم أمريكا في شمال بيرو يوم 31 كانون الأول 2020 للاحتجاج على مقتل ثلاثة أشخاص في اشتباكات مع الشرطة. وطالب العمال بزيادة الأجور، معترضين على إقرار قانون الزراعة الجديد الذي أقره الكونجرس، وكانوا قد بدأوا إضراباً منذ أوائل شهر كانون الأول 2020. وطالب العمال شركات التصدير الزراعي بزيادة أجورهم اليومي من 11 دولاراً إلى 18 دولاراً، لكن الشركات اقترحت حوالي 13 دولاراً. وفي محاولة لتهدئة التوترات، تعهد الرئيس فرانسيسكو ساغاستي «بمعاقبة الشرطة التي لا تحترم حظر استخدام الأسلحة النارية ضد المتظاهرين، كما اقترح إجراء حوار لإيجاد حل للمشكلة، بعد الاعتراف بأن مشروع القانون الذي أقره الكونجرس لم يرضِ أيّاً من الأطراف.



السويد- موظفو الصحة

هدد يوم 5 كانون الثاني موظفو الرعاية الصحية في القطاع الخاص في السويد بالإضراب عن العمل، حيث تسبب وباء فيروس كورونا في شعورهم بأنهم يعملون فوق طاقتهم وبأجور منخفضة. وصرح رئيس نقابة العمال في السويد: أن الأعضاء الذين يعملون لدى مقدمي الرعاية الصحية بالقطاع الخاص يريدون نفس الشروط التي اتفقت عليها النقابة مع موظفي القطاع العام في نهاية العام الماضي. وتابع: إن الشروط التي وضعها أصحاب الأعمال للعمال المهرة للحصول على زيادة في الأجور ليست مقبولة. وأضاف في مقابلة صحفية: لا يمكننا الموافقة على ذلك، وهذا هو السبب في اضطرارنا إلى التهديد بتنظيم إضراب عن العمل.



أمريكا- نقابة التكنولوجيا

اتخذ أكثر من 200 عامل في شركة «ألفابيت» التابعة لشركة غوغل خطوات لتشكيل اتحاد عمالي، في تطور نادر لشركة تكنولوجيا أمريكية علاقة. وقالوا: إن المنظمة ستمنح الموظفين سلطة أكبر للتعبير عن مخاوفهم بشأن ممارسات العمل التمييزية في الشركة، وكيفية تعاملها مع قضايا، مثل: خطاب الكراهية عبر الإنترنت. وتأتي هذه الخطوة في أعقاب عمليات الإضراب والإجراءات الأخرى التي قام بها الموظفون في السنوات الأخيرة. وكتب المنظمون على تويتر «نريد أن تكون ألفابيت شركة يكون للعمال فيها رأي ذو مغزى في القرارات التي تؤثر علينا وعلى المجتمعات التي نعيش فيها، وستستجيب شركة ألفابيت لطلابتنا عندما نعمل بشكل جماعي.

قضية الأجور ليست بسيطة..



الأغلبية المذهبية، حيث إن انسداد الأفق أمام السياسات الحالية يفرض انفتاحاً للأفق أمام السياسات المغايرة. بحيث يصبح الموقف من الرواتب والأجور بما يعنيه تعديل مستوى توزيع الثروة، هو موقف جوهري يعبر عن خلاله عن خطط القوى السياسية وبرامجها الاقتصادية، حيث إن أغلب القوى السياسية اليوم تختفي خلف شعارات سياسية وديمقراطية خافية برامجها الاقتصادية، وهذه نقطة خلافية أساسية في مجرى الصراع القائم بين برنامجين متناقضين في الجوهر، الشكل الأول: يدعو نحو أعق عدالة اجتماعية وتوزيع عادل للثروة يحقق مصلحة الأغلبية من الشعب السوري في الحياة الكريمة وتأمين حاجاته ومتطلباته من نسب نمو وتنمية حقيقية في الاقتصاد الوطني الكلي والآخر: الذي لا يختلف في قواه المعارضة، والذي لا يختلف في جواهره عن برنامج الحكومات في السياسات الاقتصادية الليبرالية، التي ترى في الاقتصاد الرئعي قاطرة النمو، وترى في قوى الفساد الكبير مرتكزا للاقتصاد السياسي مبعده الشعب السوري عن حقه في ما ينتجه من خيراته، وحقه في الثروة المستولى عليها.

إن هذا الصراع الدائر بين البرنامجين سيرسم معالم سورية القادمة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، لهذا لابد من خوض النضال بكل أشكاله في مواجهة برنامج الليبراليين أينما كانت مواقفهم.

الأخرى تحتاج لوقت طويل لإصلاحها. لذلك زيادة حصة الأجور من الثروة الوطنية تتطلب تعديل ميزان توزيع الثروة وتوزيع عادل لها، كما نص عليه الدستور، الذي أكد أن الاقتصاد السوري هدفه الوصول إلى رفع معدلات النمو والعدالة الاجتماعية، وتوزيع عادل للثروة، يفرض وجود إرادة سياسية حقيقية نحو هذا الاتجاه، وهذه الإرادة غير متوافرة لدى السلطة وبرنامجها يسير عكس هذا الاتجاه تماماً، وهو ما يعقد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أيضاً في البلاد.

عجز بنيوي

وفي ظل هذا التعتن من السلطة على مخالفة نصوص الدستور، والمضي بسياساتها القائمة على دعم وحماية أصحاب الأموال وقوى الفساد، وتضمن سيطرتهم ونهبهم للدولة والمجتمع، وهي غير قادرة بنيوياً على تغيير سياساتها التي وصلت إلى طريق مسدود، وليس هدف العمال التامل والرجاء منها لتعديل سلوكها، بل يبقى الحل عند أصحاب المصلحة الحقيقيين، وخاصة الطبقة العاملة التي يقع على كاهلها وكاهل القوى الوطنية وضع برنامج يعبر عن مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والذي يعبر بالنهاية عن مصلحة الغالبية العظمى من السوريين، وفرضه على الساحة السياسية السورية كقوى أساسية في الصراع الجاري اليوم، لضمان تغيير حقيقي وجذري وشامل يعبر عن مصالح



يصبح الموقف من الرواتب والأجور بما يعنيه تعديل مستوى توزيع الثروة موقفاً جوهرياً يعبر عن خطط القوى السياسية وبرامجها الاقتصادية

زيادة الدخل الوطني وتطوير الإنتاج ورفع مستوى معيشة الفرد وتوفير فرص العمل). وهنا يكشف زيف مقولة زيادة متممات الأجور والرواتب، من حيث إنها مجرد ذر للرماد في العيون، من جهة وللغطية على المخالفة الدستورية من جهة أخرى التي نصت على أن الأجور يجب أن ترتبط بالأسعار وتؤمن المتطلبات المعيشية بالحد الأدنى، وليس بالإنتاج حسب ما نصت عليه المادة الأربعون من الدستور.

انسداد الأفق أمام السياسات

تبقى سياسة تجميد الأجور ووضع الحد الأدنى للأجور والرواتب - ضمن حدود 47500 ليرة سورية في ظل تكاليف معيشية وصلت إلى 700 ألف ليرة سورية كحد أدنى - جريمة بحق الطبقة العاملة، ونهب واضح للثروة لصالح طبقة معينة لا تمثل إلا قلة قليلة من المجتمع، وحصر الثروة في يدها، حيث تحصل تلك الطبقة على 87% من الثروة، وهي لا تمثل سوى 10% من المجتمع، في حين يحصل 90% من المجتمع على 13% من الثروة فقط.

أزمة سياسية وأمنية

وفي حين تراكم طبقة قليلة الأموال في يدها، فإنها تراكم وتفرض البؤس والحرمان والفقر والجوع وما نتج عن ذلك من أزمة سياسية وأمنية مهددت وجود البلاد، وما سينتج عنها من أمراض اجتماعية واقتصادية في الضفة

زيادة الأجور والرواتب لا تعتبر مسألة ثانوية، أو رجاء تنامله الطبقة العاملة من السلطة الحاكمة، أو تنتظر منها ومنه تمن بها على العمال بل هذه المسألة عميقة وجوهرية تماماً، والموقف منها هام جداً، لأنها ترتبط بمعدل توزيع الثروة، والذي هو هدف أساس لعملية التغيير الجذري والشامل، وحوله سوف يندلع الصراع بعد إنجاز الحل السياسي.

■ ميلاد شوقي

موقف السلطة الحالية

تتحدث الحكومة عن عدم القدرة على زيادة الأجور والرواتب، وتستمر بالحديث مع الاتحاد العام لنقابات العمال عن هدفها، وهو زيادة متممات الأجور من حوافز ومكافآت، ولكن هذه المتممات مرتبطة بالإنتاج، وزيادته مرتبط بسياسة الحكومة التي يتوجب عليها ضخ الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج في القطاع العام الاقتصادي، وهو ما لم تقم به الحكومة منذ عقود، بل جل همها كان فقط إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام الاقتصادي تمهيداً لخصخصتها، كما هو مخطط لها مسبقاً، تحت حجة أنها شركات خاسرة، ولا جدوى اقتصادية من دعمها «مع العلم أنها مخسرة وليست خاسرة» فهل من المعقول أن يتجه القطاع الخاص ويضع أمواله في إعادة استثمار شركات خاسرة مسبقاً؟! مع العلم أن المادة الثالثة عشر من الدستور نصت على «أن يقوم الاقتصاد الوطني على أساس تنمية النشاط الاقتصادي العام والخاص من خلال الخطط الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى

قضية المرأة في برنامج حزب الإرادة الشعبية



ضد نفسها أحياناً، وتفضل ألا تعمل خارج البيت لو أُتيح لها، رغم أنها بئس كل الجهد لإقناعها فكرياً بضرورة أن تكون منتجة اقتصادياً لتتحرر. هؤلاء النسويات يجب أن يجبن عن السؤال الأساسي في الفلسفة: هل الفكر يحدد الواقع أم العكس؟ فهنّ يملن للنساء «العاديّات» على التذمر من عملهنّ دون النظر إلى ظروف العمل المجحفة. إن نظرة متأنية للظروف النسوية الليبرالية ترينا أن هدف هذه الحركات هو تمكين المرأة، وليس تحريرها، وهذا أمر منسجم مع حقيقة أن هذه الحركات ما هي إلا نتاج الليبرالية الجديدة التي لا ترى من صالحها لا تحرر المرأة ولا تحرر الرجل من الفكر السائد حول اختلاف الجنسين و«عدائهما». فتحرر العاملات والعمال قاتل لليبرالية. تمكين المرأة من الانضمام إلى جيوش الباحثين عن العمل هو شيء، وتحريرها فكرياً وسياسياً لتكون عاملة منخرطة في النضال شيء آخر. الهدف الأخير يتم إعاقة ذلك عبر تنصيب الرجل العامل رفيق النضال، كعدو وليس الطبقة البرجوازية! الاستقلال الاقتصادي للمرأة هو شرط لازم لتحريرها، ولكنه غير كاف لتحويلها إلى مناضلة. فالمرأة العاملة، كالرجل العامل، بحاجة إلى حزب طليعي يوجه نضالها.

من المسلم به، أن التحرر الكامل للمرأة لن يكتمل إلا في ظل الاشتراكية، غير أن لينين أكد في كتابه «بصدد تحرير المرأة» على «تربية الجماهير بروح مثل هذا النضال» وكان قد نصح كلارا تستكن بضرورة التقدم بمطالب في صالح النساء حتى في البلدان غير الاشتراكية، إذ يقول «هذا ليس اعترافاً منا بخلود البرجوازية ودولتها. إن مطالبنا تتبع عملياً من واقع الحاجة الماسة والمذلات المخزية التي تعانيتها المرأة الضعيفة والمحرومة من الحقوق في ظل النظام البرجوازي. ونحن بذلك نشهد على أننا نعرف هذه الحاجات، ونشعر بظلم المرأة». كذلك تقول ألكسندرا كولونتاي: إن «صياغة إيديولوجيا الطبقة الاجتماعية تتم داخل سيرورة نضال هذه الطبقة ضد القوى الاجتماعية المناوئة».

من خصوصيات عمل المرأة هو إمكانية تعرضها للتحرش في مكان العمل، وتسريحها التعسفي في حال اعتراضها أو ادعائها، وهنا لابد من صياغة مطالب قانونية تحمي المرأة العاملة على الخصوص، وتضمن لها إمكانية محاكمة صاحب العمل، ووجود عقوبات مشددة في هذا المجال واعتبار ذلك جرماً مزدوجاً، لأنها من جانب قضية تحرش، ومن جانب آخر إساءة لعملية الإنتاج في بلاد خارجة لتوها من حرب، وفي أمس الحاجة لكل قواها العاملة.

إن تأمين قطاع الاتصالات يعد ضرورة ليس فقط لأنه من القطاعات الراجعة، بل لأن ملكية الدولة لهذا القطاع تتيح إمكانية توفيره للشعب بسعر رخيص مدعوم، ولهذا أثر هام بشكل خاص في موضوع تحرر المرأة، إذ إنه يتيح إمكانية التعليم الافتراضي الجامعي، أو حتى التعليم والتثقيف الذاتي عبر الإنترنت للنساء اللواتي لم يستطعن بعد كسر بعض القيود الاجتماعية، أو لوجودهنّ في الأرياف البعيدة.

لقد أشار لينين سابقاً إلى أن الاستثمار الرأسمالي في البيت (أعمال، كالتطريز أو تحضير الخضار إلخ...) يرتبط حتماً بأجواء عمل منافية للقواعد الصحية، كما لا يتم فيه تحديد لطول يوم العمل، ولا للحد الأدنى للأجر. وإن يوضح لينين أن الصناعة الآلية الكبرى هي التي تحرر النساء من هذه الأشكال من العمل، إلا أنه يمكن مرحلياً تنظيم هذه النوع من الأعمال عبر مؤسسات توظف هؤلاء العاملات وتضمن حقوقهنّ على الأقل فيما يتعلق بالأجر.

إعادة الحياة للجمعيات التعاونية في الأرياف ودعم الدولة لها بالآليات الزراعية الحديثة التي تخدم مساحات واسعة من الأرض. إن متطلبات الإنتاج الصغير في الزراعة تحثو بثقلها قبل كل شيء على الفلاح وعائلته، حيث تضطر المرأة إلى القيام بعمل شاق إلى جانب العمل البيتي والأولاد.

تعمل في سورية اليوم حوالي 93 منظمة نسوية، وليس من النادر أن تسمع ناشطات نسويات ليبراليات يكن الاتهامات بالتخلف والرجعية للمرأة «العادية» بأن الأخيرة تقف

يقدم مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية المطروح للنقاش في إطار التحضير للمؤتمر العام رؤية الحزب للمرحلة ومهامنا اليوم. تعكس الرؤية الفهم العميق للنظرية العامة «الماركسية-اللينينية»، والانطلاق منها لصياغة نظرية خاصة بالظرف السوري الملموس. وعليه، فإن الرؤية هي حلقة الوصل الضرورية بين النظرية العامة والمهام الملموسة، التي عبرها يخط الحزب طريقه مع الجماهير إلى التغيير الجذري.

■ ديمنا النجار

أن هذا الرقم قد يعكس فقط القوى العاملة النسائية المسجلة رسمياً، إذ إن واقع الحال يبنى بدخول كثير من النساء سوق العمل بعد أن تحملن فجأة مسؤولية العائلة كاملة، نتيجة فقدان المعيل الذكر قتلاً أو خطفاً أو اعتقالاً أو هجرة. كما أن التناقض بين النسبة العالية للخريجات وانخفاض نسبة العاملات يعكس أيضاً هجرة العقول من الإنثا كما الذكور خلال سنوات الأزمة. إضافة إلى مشكلة البطالة العامة في بلاد يكاد اقتصادها يصاب بسكتة قلبية. وفي ظرف ندرة فرص العمل يفضل صاحب العمل الذكر على الأنثى التي قد تنقطع عن العمل خلال فترة الحمل والأمومة. وقد كثر عمل النساء كما الرجال خلال الأزمة في اقتصاد الظل بأنواعه، ضمنياً الاستغلال الإجرامي للنساء. يتضح في هذا السياق على الفور أن طريق تحرير المرأة في سورية يمر اليوم أولاً: عبر الحل السياسي الذي يشكل المخرج الوحيد للبلاد من حالة الشلل الاقتصادي، ويوفر فرص العمل، ويعيد للقانون شيئاً من سلطته. لكن هذا ليس كل شيء فيما يخص المرأة، وثمة تفاصيل لابد من تضمينها في تصورها لسورية المستقبل. كالنقاط التالية:

تقوم العاملة السورية في ظل الأزمة الحالية بعدد أكبر من ذي قبل من ساعات العمل غير المدفوعة الأجر من خلال العمل البيتي وتربية الأطفال، خاصة بعد أن تردت خدمات المدارس ورياض الأطفال العامة، في حين أن رسوم التسجيل الخاصة منها ليس في مقدور الطبقة العاملة، الأمر الذي يشكل عائقاً حقيقياً لتعليمها العالي، ولعملها خارج البيت مع ارتفاع الحاجة لرعاية الأطفال في المنزل. وعليه لابد من المطالبة بوجود «إصلاح الموجود» حضانات للأطفال في جميع المنشآت العامة والخاصة، وكذلك في الجامعات بكادر من موظفين مختصين من خريجي رياض الأطفال والتربية.

تطرق مشروع البرنامج لقضية المرأة في البند الذي ينص على ضرورة السعي إلى «التخلص نهائياً من قانون الأحوال الشخصية العائد إلى مرحلة الاحتلال العثماني، وصياغة قانون جديد يضمن مساواة حقيقية بين الرجل والمرأة بما فيه حق المرأة بمنح الجنسية لأبنائها». إلا أن مشروع البرنامج قدم مطالب حقوقية دون أن يقدم الرؤية الأشمل للحزب لقضية تحرر المرأة، وهذا يوحي خطأ لكل شخص جديد يقرأ برنامجنا بتشابه مع الحركات النسوية الليبرالية، التي من أهم خصائصها حصر مساعيها النسوية في الجانب الحقوقي رافضة بعناد ربط الظلم الواقع على المرأة بالنظام الاقتصادي الاجتماعي السائد. إن المطلب المصاغ في البرنامج مطلب حق، لكل امرأة سورية، بغض النظر عن انتمائها الطبقي، إلا أن من مهام الشيوعيين طرح السؤال: ما هي مهامنا ومطالبنا بخصوص النساء العاملات بسواعدهنّ وأدمغتهنّ، وما هو تصورنا لنضال الشيوعيين والشيوعيات فيما يخص تحرر المرأة في مجتمع بطريكي، في بلد رأسمالي تابع تنتهشه النيوليبرالية ويزدهر فيه اقتصاد الظل في ظروف الأزمة السورية.

المرأة والعمل النسوي في سورية

تشكل الإناث 49,4% من عدد السكان في سورية. وعلى الرغم من أن النساء خريجات التعليم العالي في سورية في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات STEM قريب من المساواة مع عدد الخريجين من الذكور بحسب معطيات الأمم المتحدة لعام 2020 إلا أن نسبة عدد النساء العاملات بالنسبة لعدد النساء في سورية انخفض من 23,9% عام 1990 إلى 14% عام 2020 بحسب معطيات البنك الدولي. على الأرجح

إن نظرة متأنية
للطروحات النسوية
الليبرالية ترينا أن
هدف هذه الحركات
هو تمكين المرأة
وليس تحريرها

باقعة من رسائل لينين



نجنحنا أخيراً - رغم الأوغاد التصفيين - في إحياء الحزب ولجنته المركزية، وأرجو أن تغتبط لذلك بقدر اغتباطنا.

هل يمكن أن تكتب لنا كراسة بمناسبة الأول من أيار؟ أو كراسة صغيرة بروح مشابهة لأول من أيار؟ قصيرة جداً، «تدفئة للقلب»، ماذا تقول؟ فكر بالوقوات القديمة، تذكر 1905، وأرسل لي كلمتين إذا كنت ترغب بالكتابة. هناك مطبعتان أو ثلاث مطابع سرية في روسيا، وستعيد اللجنة المركزية نشرها بعدة عشرات الآلاف من النسخ. إنه لأمر حسن أن نحصل على بيان ثوري، مثل: الحكايات في «زفيزدا»، إنني سعيد جداً جداً لمساعدتك لزفيزدا، إن عملنا فيها صعب بشكل شيطاني، فالصعوبات الداخلية والخارجية والمالية هائلة - ولكننا مع ذلك استطعنا تدبير الأمر حتى الآن.

أطيب تمنياتي... لينين.
[شباط 1912/ الأعمال الكاملة المجلد 35 ص 23]

حرص لينين على ضبط محتوى الجريدة ضد الاتجاهات التصفية

[تهديد للقارئ: التصفية هي تيار ساد بين المناشفة، أي: الأقلية الانتهازية في حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي، بعد هزيمة ثورة 1905-1907. وطالب التصفيون بتصفية حزب الطبقة العاملة الثوري، الذي كان غير معترف به من الدولة وسرياً آنذاك، داعين العمال إلى التوقف عن النضال الثوري ضد القيصرية. لم يلق التصفيون نجاحاً بين جماهير العمال، وتم طردهم من الكونغرس العام للحزب في براغ في 6 كانون الثاني 1912]. نص الرسالة:

[إلى محرر البرافدا] أيها الزميل العزيز، إن كامينيف يكتب إلينا بأنكم أخبرتموه بأن

بالانتعاش، وأعتقد أن في وسعي أن أتعهد بالعديد الرابع والخامس، وكذلك بالعدد الأول، إذا اقتضت الحاجة، ولكني ما زلت أخشى أن أعطي وعداً قاطعاً بذلك. اكتب لي رأيك والتواريخ المضبوطة. ماذا هناك غير ذلك لـ «بروليتاري»؟

أما العدان الثاني والثالث فيمكن إكمالهما من [الجريدة الألمانية] «فورفارتس»، وسوف أرسلها إليك، إذا تعهدت بالكتابة.

أما فيما يتعلق ببرافدا، فهل قرأت رسالة تروتسكي إلى إينوك؟ إذا كنت قرأتها، فأرجو أن تكون قد اقتنعت بأن تروتسكي يتصرف كانشقاق حقيق من نوع بيازانوف وشركائه؟ فإما المساواة في هيئة التحرير، والخضوع للجنة المركزية، وعدم نقل أحد إلى باريس سوى تروتسكي «الوغد، إنه يريد أن يثبت» بخبث كل طاقم البرافدا على حسابنا!، أو الانفصال عن هذا النصاب وفضحه في التنظيم المركزي. فهو يتملق الحزب مجاملاً بالكلمات ويتصرف بشكل أسوأ من أي واحد آخر من الانشاقيين. / مع أطيب تمنياتي... ن. لينين.

ملحوظة: أخشى أنه سيكون علينا أن نتخلى عن كامينيف باعتباره عمله سيئاً. فقد وعد بمقال عن «الحركة الاجتماعية» منذ ستة أسابيع «أو ستة أشهر»؟

عنواني هو: السيد ف. أوليانوف «عبر السيدة ليكرو»، بومبون سانت مارن.
[24 آب 1909/ الأعمال الكاملة المجلد 34 ص 399].

اهتمام لينين بأدب تقديمي «يدفي القلب»
عزيزي أ. م. [أليكسي مكسيموفيتش بيشكوف، وهو الاسم الحقيقي لغوري] سترسل إليك قريباً قرارات المؤتمر، لقد

لينين: «نقترح

القيام بتحريك

مكتف بين العمال

من أجل الاشتراكات

واستخدام النقود

التي تجمع لتعزيز

الجريدة وتوسيعها»

تقدم قاسيون فيما يلي، بمناسبة عددها الألف، باقعة مقتطفات مختارة من رسائل كتبها فلاديمير لينين حول عمل الجرائد الشيوعية والعمالية. وهي تبين كم كان لينين يولي اهتماماً كبيراً لنجاح الصحافة الشيوعية، ويعلق عليها أهمية كبيرة كأداة في نضال الحزب والطبقة العاملة وسائر الكادحين، على كل الجبهات، السياسية، والاقتصادية - الاجتماعية، والتنظيمية، والفكرية، والثقافية والأدبية... ولذلك فإن قراءة معاصرة لخبرة معلم الطبقة العاملة العظماء، وعلى رأسهم ماركس وإنجلس ولينين، في تجاربهم النضالية على الجبهة الإعلامية والصحفية، والتعلم منها، سواء بنجاحاتها أو إخفاقاتها، وتطويرها، لا تقل فائدة وإلهاماً عن قراءة نتاجاتهم الكلاسيكية الأخرى.

[كُتبت في: النصف الأول من نيسان 1908/ الأعمال الكاملة المجلد 34 ص 391].

حرص لينين على الخط البلشفي الأمي لجريدة الحزب
عزيزي ج. [ج. ف. زينوفيف]، لقد استلمت العديدين السابع والثامن من «الاشتراكي الديمقراطي»، وأنا أعترض على توقيع تروتسكي، فيجب حذف التوقيع «إنني لم أقرأ المقالات بعد». أما فيما يتعلق بـ «بروليتاري» فإنني أعتقد أن علينا أن ننشر فيها ما يلي: (1) مقالاً عن الانتخابات في سانت بطرسبرغ «بخصوص ثروة ريتش وفودوفوزوف، إن لم تنقل ريتش رواية كاذبة عنه. (2) حول الإضراب السويدي، فإن مقالاً يوجز الموضوع ضروري. (3) كذلك عن الأحداث في إسبانيا. (4) حول المناشفة، بخصوص جدالهم «السافل جداً» مع المعادي للتصفوية «جورجيان» في جنيف. (5) في الملحق وكصفحة خاصة رداً على الرسالة المفتوحة لمكسيموف وشركائه، يجب الرد عليهم رداً مناسباً لكيلا يضلّ هؤلاء الأوغاد الناس بأكاذيبهم. بعد عطلة دامت ثلاثة أسابيع، بدأت أشعر

مسؤولية لينين العالية تجاه الجريدة الشيوعية

إلى مكسيم غوري - لماذا لا تصلنا أخبار منك، أيها العزيز أ. م؟ لقد كتبت تقول بأنك قد أنجزت منذ فترة طويلة عملاً كبيراً، وأنت سوف تساعدنا في «بروليتاري» [اسم جريدة]. ولكن متى؟ وماذا عن كتابة مقال صغير عن تولستوي أو شيء من هذا القبيل؟ ابعث لنا بكلمة إذا كنت ستفعل ذلك. أ. ل. في طريقه إليك. أنا لا أستطيع التخلي عن الجريدة ولا الابتعاد عن عملي. ولكن هذا ليس إلا تسويقاً لا غير، وسوف آتي في جميع الأحوال. ما هو رأيك في «بروليتاري»؟ إنها بضاعة ملقاة على قارعة الطريق لا تثير اهتمام أحد. وأنا ما كنت أبداً بمثل هذا الإهمال لجريدتي. إنني أنفق أياماً كاملة في قراءة الماخيين الملاعين، وأندفع إلى كتابة المقالات للجريدة بسرعة لا تصدق. حسناً، لك أطيب التمنيات / من لينين/ وإلى م. ف. ألف تحية! ساتي على دراجة هوائية لكي أزورها! أطلب من أانات. فاس. الكتابة إلى «بروليتاري» أيضاً. / أو دعني في غضون ذلك أقوم بشيء من النباح الفلسفي لمساعدة «بروليتاري»!

حول الصحافة الحزبية

اشتراقات 1913. الجريدة تمرُّ بفترة عصيبة: فمنذ انخفاض التوزيع في الصيف، كان الارتفاع بطيئاً ولا يزال هناك عجز. حتى أنهم توقفوا مؤقتاً عن الدفع للمساهمين الدائمين مما جعل موقفنا صعباً للغاية. ونحن نقترح القيام بتحريك مكثف بين العمال من أجل الاشتراكات، واستخدام النقود التي تجمع لتعزيز الجريدة وتوسيعها، لأنه منذ افتتاح الدوما لم يكن هناك مجال مطلقاً للمقالات.

وأرجو أن تشارك أنت أيضاً في التحريض من أجل الاشتراكات، للمساعدة على «إنقاذ» الجريدة بأي شكل؟ إذا كان لديك مؤلف، مثل: حكاية أو شيء مناسب، فإن الإعلان عنه سيقوم بتحريض جيد جداً، وإذا لم يكن لديك ذلك، فأرسل إليهم وعداً بأنك ستزوّدهم بحكاية في المستقبل القريب، وخاصة في 1913. وأخيراً: فإن بضعة سطور بسيطة، في رسالة إلى العمال منك، حول أهمية دعم جريدة العمال بنشاط «عن طريق الاشتراكات والبيع والتبرعات» سوف تكون تحريضاً رائعاً أيضاً. أرجو أن تكتب بضع كلمات حول هذا أو ذاك - مباشرة إلى محرر البرافدا «2 يامسكايا، سان بطرسبورغ» أو إليّ أنا هنا «أوليانوف، 47 لوبوميرسكيغ، كراكوف»..

[كتبت في 22 أو 23 كانون الأول 1912 / الأعمال الكاملة، المجلد 35 ص 67].

أهمية فن ضبط خطاب الجريدة

مقتطف رسالة من لينين إلى هيئة تحرير «برافدا ترودا»:

ملحوظة: لم أستلم العدد 5 من برافدا ترودا. أشكركم كثيراً على إرسالكم «نوفيا رابوتشيا جازيتا» إليّ، ولكن ينقصني العدد 7 كما ينقصني العددان 7 و9 من «ناش بوت» أرسلوها رجاءً.

يبدو لي أنكم ترتكبون خطأ جسيماً بانحداركم بلا وعي مع التيار، وعدم تغييركم لهجة الجريدة. فكل شيء يوحي بأن كلاً من لهجة قسم الأخبار ومضمونه يجب تغييرهما. ومن الضروري تحقيق العننية الشرعية، والمقدرة على المرور من الرقيب. إن هذا يمكن ويجب تحقيقه. والآن فإنكم تحطّمون، دونما أي سبب، العمل الذي شرعتم به. فكروا بهذا بجديّة أكبر.

[ليس قبل 30 أيلول 1913 / الأعمال الكاملة المجلد 35 ص 111]

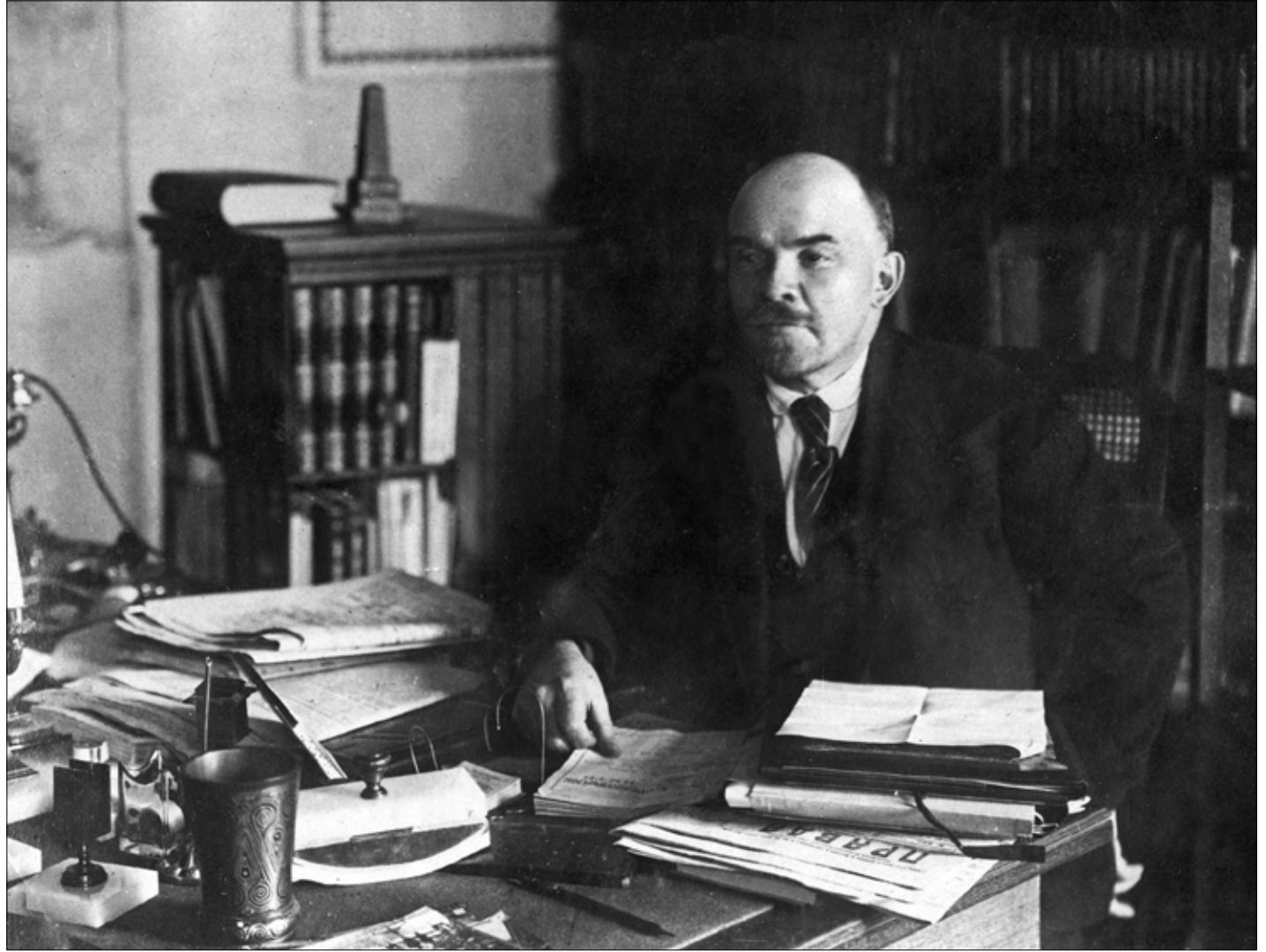
صمت الجريدة عن الحق «بليلة للعمال»

مقتطف من رسالة لينين إلى محرري جريدة «بوت برافدي»:

أيها الزملاء الأعزاء، إنني أرحب بصحيفتكم بكل شكل وخاصة بتحسّنها الواضح. أخيراً بدأ الجانب الأدبي يُنظّم تنظيمًا جيداً. إن العمل القادم هو الجانب العملي. كما يجب عدم ترك مسألة المشتركين «غير منشورة». ينبغي لكم أن تُعلنوا عن عددكم، وإلا فلن تستطيعوا أن ترتفعوا من مستوى الحلقة الصغيرة إلى التنظيم واسع النطاق، من مشروع خاص إلى مشروع جماعي. إنني لا أستطيع أن أسكت ذلك على خطأ واضح في العدد 22 حيث نشرتم، جنباً إلى جنب مع القرار الصحيح الذي اتخذته عمال فيبورج «حول بوريانوف» قراراً أطول وذا وجهين بشكل مقزّر من جماعة زوربخ، وذلك دون تعليق من هيئة التحرير.

إن كلمة البرافدا قانون، أما صمتها فإنه يؤدي إلى بليلة العمال، وامتناعها عن إبداء الرأي يزرع بذور الحيرة.

[كتبت قبل 23 آذار 1914 / المجلد 36 ص 273].



أشبه بعانس ناعسة، إن البرافدا لا تعرف كيف تناضل. إنها لا تهاجم. إنها لا تقمّع الكاديت ولا التصفويين. ولكن هل يمكن لجريدة ديمقراطيين ذوي نظرة متقدمة، ألا تكون جريئة مناضلة في وقت ساخن كهذا؟ ولنعتبر أنّ الشك يشفع لها: لنفترض أن البرافدا متأكدة من أن أعداء التصفويين سيفوزون. لكن حتى عند ذلك، يجب عليها أن تكافح لتجعل البلاد تعرف ما هي القضية. من هو الذي يعيق حملة الانتخابات، وما هي الأفكار المطروحة في النضال. إن «لوخ» تكافح بشراسة هستيرية، أما البرافدا فترتدي - نكائية بها - «سيماء جدية» وتتصنّع مختلف أنواع التكبر والكياسة، ولا تكافح أبداً؟ فهل هذا يشبه الماركسية بشيء؟ أفلم يكن ماركس يعرف كيف يجمع بين الحرب الحماسية للغاية، المنبئة من صميم القلب، والتي لا تعرف الرحمة، من جهة، والإخلاص التام للمبادئ، من جهة أخرى؟

إن عدم الكفاح في الانتخابات يعني الانتحار. انظر إلى ما نتج عما كتبتّه لوخ في «التهام الكاديت»؟ أما جماعة البرافدا فكانوا يخشون أن نبالغ في التهام الكاديت؟

مع أطيب التمنيات. المخلص ف. إيلين [أحد توقيعات لينين].

[كتبت بعد 3 تشرين الأول 1912 / الأعمال الكاملة المجلد 36 ص 198].

تركيز لينين على توزيع الجريدة وتوسيع اشتراكاتها

عزيزي آل. م. [مكسيم غوركي] يبدو أنه قد مر وقت طويل منذ أن استلمنا كلمة منك! فكيف حالك؟ هل أنت بخير؟

استلمت اليوم العدد 187 من البرافدا مع

إن كلمة «البرافدا» قانون أما صمتها فإنه يؤدي إلى بليلة العمال وامتناعها عن إبداء الرأي يزرع بذور الحيرة

ألا يمكنك أن تعرف عدد الناس الذين سجلوا، حسب المناطق الانتخابية والشوارع والمهن؟ من المهم للغاية تشجيعهم بأمتة ملموسة، لإثارة التنافس بين المناطق والشوارع والمهن.

كما أرجو أن تتلطف بإبلاغ «نيفسكايا زفيزدا» بأنني أصرّ على إعادة مقالتي الذي أجيب فيه على بلانك «بعنوان: خدع وضيعة». إذا لم يُنشر في العدد 18 فإنني سوف أنشره في هذه الحالة بكل تأكيد في المجلة. فالآن وقد أصبح كل الليبراليين، والتصفويين واللاحزبيين وشركائهم ضناً، فإن من الإجراء بالنسبة إلينا أن نسكت.

لقد بدأت حملة الانتخابات في بطرسبورغ بشكل ناجح... فقد فازت زفيزدا والبرافدا بالقيادة - والأمر الضروري هو عدم فقدان السيطرة عليها والاستمرار بالنضال حتى النهاية. وهذا في صالح الصحيفة نفسها، قبل أي شيء آخر غني عن أن أذكره بالطبع. إنني أنتظر أخبار المسألة «المقررة بشكل إيجابي».

مع تحياتي. / ف. أوليانوف...

[كتبت في 2 آب 1912 / الأعمال الكاملة، المجلد 35 ص 52].

عن ضرورة أن تحترف الجريدة فن النضال المبدي

[إلى محرر البرافدا «مقتطف»]. فضلاً عن ذلك فإنني أريد أن أناقش الصحيفتين العماليتين في سانت بطرسبورغ، إن «لوخ» وضيعة وغير مبديّة، وهي ليست صحيفة، بل «منشور لتخريب» المرشح الاشتراكي الديمقراطي. ولكنهم يعرفون كيف يقاتلون، فهم مفعمون حيوية وبلغون. وفي الوقت ذاته، تواصل البرافدا عملها، أثناء الانتخابات،

علاقات سلمية قد أعيد توطيدها مرة أخرى بين بليخانوف وبينكم بإزالة «سوء التفاهم». أنا أود كثيراً أن أطلب منكم إخباري بمعنى هذا الحلم. فقد كانت كل الأسباب تجعلنا نعتقد بأن رفض مقالات نيفيتسكي وبليخانوف المتعلقة بتقديم تنازل للتصفويين - إذ إنهما كانا يكتبان عن هذا على وجه الدقة، تحت غطاء «الوحدة» - هو رفض قد جرى عن عمد وبتصميم. فأني «سوء تفاهم» إذا يمكن أن يكون في هذه القضية؟

أليست هناك حالات سوء تفاهم جديدة في هذا الخبر الأخير؟ إن افتتاحية «ريتش» الأخيرة، أو على وجه أدق افتتاحية أمس «19 تموز» ذات أهمية بالغة. فمما لا شك فيه بأن الكاديت قد فعلوا كل ما يستطيعونه «بل وأكثر» من أجل «إسكات» زفيزدا والبرافدا. والآن يقومون بإعلان ذلك! وواضح أنهم أنفسهم قد اعترفوا بالخطر. وبرهنوا على أنهم غير قادرين على تجنبه والسكوت عليه. وقد خرجوا عن موقفهم الصامت. ويقوم بروكوبوفيتش وبلانك في «زابروسكي جيزني» بتريد صدامهم بشكل أكثر فجاجة، وغباء، وبكاء. وأنه لمن الضروري الآن وأكثر من أي وقت مضى في رأيي، أن يمارس ضغط على ريتش، ويُنشر عدد من المقالات ضدها، وأن يتم تاجيح الصراع بصورة أكبر. وهذا ضروري، سواء من الناحية المبدئية، لأن زفيزدا والبرافدا فقط تشيآن حملة من أجل ديمقراطية الطبقة العاملة، في حين أن [جريدة] ريتش وأمثال بروكوبوفيتش يربّتون على ظهر التصفويين، أو لأسباب عملية، لأن هذا النضال الأكثر حيوية على وجه الدقة هو الذي يجب أن ينشط المجادلات والمحادثات مع الناحيين وتسجيلهم في السجلات الانتخابية.

من تاريخ الكلمة القاسيونية



والنشاطات الحزبية والجماعية، وثالث العناوين... وهلم جرا. بالإضافة إلى مساهمة عدد من الرفاق في اللجنة المنطقية بالكتابة لتغطية أخبار العاصمة، والعمل على الآلة الكاتبة وطباعة النشرة وتوزيعها على الرفاق في الفروعيات لإيصالها إلى أكبر عدد ممكن من الأصدقاء.

1969، أي إن قاسيون، الطفلة الشيوعية الواعدة، عندما كان عمرها بين سنة إلى سنتين كانت «تتعلم المشي» بمعدل عدد واحد كل 6 إلى 7 أسابيع وسطياً. كان كل رفيق في أسرة قاسيون يختص بجانب محدد من جوانب العمل، على مبدأ تقسيم العمل وتكامله. فواحد يختص بالقضايا المطلوبة والعمالية، وآخر بالأخبار

بمناسبة صدور العدد الحالي ذي الرقم ألف، تستعرض قاسيون بعضاً من أبرز محطات تاريخها وتطورها من ناحية شكل نشر الأعداد وتواترها وعدد صفحاتها وتصميمها، على مدار عمرها الذي صار يناهز 54 عاماً كمطبوعة شيوعية سورية مناضلة. الأفراد يشيخون مع التقدم بالعمر، أما الأدب الثوري فروح جماعية تستطيع أن تجمع في أن معاً الفتوة مع الحكمة، طالما أن القضية حية وجذوة التناقض الذي يتم السعي إلى حله تستعر، وذلك بشرط أن يظل هذا الأدب معبراً عن تلك القوة الاجتماعية التاريخية الطليعية التي تزداد قوة وحيوية، والتي تدق بقوة أبواب التاريخ فتنتفج أمامها. ولطالما سعت وتسعى قاسيون وتنظيمها إلى التعبير عن هذه القوة الاجتماعية، ألا وهي طليعة الطبقة العاملة والعناصر الأكثر جذرية من سائر الكادحين والمثقفين الوطنيين والأمة. وكما قال ماركس: «النظرية أيضاً تصبح قوة مادية حالما تستحوذ على الجماهير».

كانت الأعداد الباكورة من قاسيون تتطلب استخدام الآلة الكاتبة والسحب على ورق حرير وتخطيط شعار الحزب بخط اليد

تطور قاسيون اللاحق حتى التسعينات

العام 1986 أو 1987 حيث أصبح سعرها ليرة سورية واحدة. في حزيران عام 1989 ومع انعقاد المؤتمر المنطقي لمنظمة دمشق، صدر العدد 116/ بشكل جديد وبحجم أكبر على ورقة واحدة وصفحتين، ثم بورقتين كبيرتين وثمانين صفحات، وأصبح سعرها ليرتين سوريّتين. اعتباراً من العدد 114/ في نيسان 1989 تابعت قاسيون صدورها بأربع صفحات كبيرة. ومع انعقاد المؤتمر المنطقي لمنظمة دمشق صدر العدد 116/ بشكل جديد وحجم أكبر بورقتين كبيرتين وثمانين صفحات. وبعد العدد 129/ عام 1991 انقطعت قاسيون عن الصدور، فلم يصدر العدد التالي 130/ إلا مع حلول شهر حزيران 1994 والذي صدر بصفتين قياس 36 X 26 سم. مع انعقاد المؤتمر المنطقي في حزيران عام 1995 صدر العدد 131/ بحلة جديدة: ورقة بيضاء كبيرة على صفحتين حتى العدد 141/. وبدءاً من العدد 142/ أخذت شكلاً آخر، حيث توزعت على أربع صفحات. ثم جاء العدد 144/ بأربع صفحات على ورقة صفراء واحدة. أما الأعداد 145/ حتى 148/ فكانت عبارة عن ورقتين بيضاوين، أي: ثمانين صفحات وبقياس 35 X 25 سم، وأصبح سعرها خمس ليرات.

بالنسبة لأماكن إعداد قاسيون، فقد تنقلت ضمن دمشق، فبعد مهّد ولادتها في مكتب الحزب للنشر في حي المزرعة، انتقل مكان إعدادها إلى مكتب اللجنة المنطقية في شارع العابد، ثم إلى مكتب الحزب قرب ساحة الشهبندر، ثم المقر السابق لدار الطليعة الجديدة قرب سوق الخجا في بيت شامي تقليدي، ثم إلى الجسر الأبيض، ثم إلى مشروع دمر. اعتباراً من العدد 11/ في كانون الثاني 1969، ومع تزايد النفقات نتيجة ارتفاع الأسعار، ارتفع سعر الصحيفة من 10 قروش إلى 25 قرشاً. ومنذ مطلع عام 1970 صدرت نشرة «قاسيون الثقافي» واستمرت لثمانية أعداد على فترات متباعدة ثم توقفت نهائياً. وفي عام 1972 أصدرت اللجنة المنطقية بدمشق نشرة ثانية باسم «قاسيون النقابي»، لختص في رصد النشاطات النقابية ونشر المطالب العمالية والدفاع عن حقوق الطبقة العاملة. وبعد صدور ثمانية أعداد منها خلال سنتين توقفت عن الصدور لأسباب مختلفة. تابعت قاسيون صدورها بأربع صفحات حيناً، وحيناً بست صفحات، وفي بعض المناسبات كانت تصدر بثمانين صفحات، ومع صدور العدد 65 بداية العام 1980 أصبح سعرها 50 قرشاً، واستمرت على هذا المنوال حتى

صدور العدد الأول من قاسيون

ولدت فكرة «قاسيون»، كمطبوعة حزبية، في أواسط ستينات القرن الماضي، عندما برزت الحاجة إلى تغطية أخبار ونشاطات الحزب الشيوعي السوري ومنظماته الحزبية في مختلف المحافظات والمناطق، وتوسيع المواجهة الإعلامية والتعبوية للنضال العمالي والمطلبي، والأخبار والتطورات السياسية محلياً وإقليمياً وعالمياً. فقررت القيادة الحزبية المركزية آنذاك تكليف عدد من اللجان المنطقية للحزب بإصدار نشراتها المحلية، وخاصة اللجنة المنطقية في العاصمة دمشق، لأن صفحات جريدة الحزب المركزية «نضال الشعب» لم تعد تتسع لكامل التغطية المطلوبة. وتنفيذاً لقرار قيادة الحزب، بادرت مجموعة من أعضاء الحزب، في منتصف شهر تموز من عام 1967، بإشراف الرفيق مراد يوسف «أبو سامي»، وهم الرفاق: منذر الشمعة، وفايز جلاج، وديب الكردي، إلى عقد أول اجتماع لهم تدارسوا فيه كيفية تنفيذ المهمة، ووضعوا برنامج عمل محدد، مقترحين

الشكل المناسب والاسم ومنهج وآليات العمل، وأقرت اللجنة المنطقية الخطة. وفي الشهر التالي تم تنفيذها، فظهر إلى النور العدد الأول من النشرة الدورية للجنة المنطقية في دمشق في شهر آب عام 1967 تحت اسم «قاسيون»، متضمناً 4 صفحات صغيرة «قياس 33 X 21 سم» وبسعر 10 قروش. كتب العدد الأول ونُسخ في مكتب الحزب للنشر في حي المزرعة. وكل تجربة جديدة، تكون البدايات صعبة، وهكذا كانت العملية التقنية لإعداد النشرة، لأنها تطلبت في تلك الأيام استخدام الآلة الكاتبة، والسحب على ورق حرير بآلة السحب، وكانت بلون واحد هو الأسود، أما شعارها «اللوغو» فكان يتم تخطيطه باليد، وبعد السحب يجري خرز الصفحات تمهيداً لتوزيعها على اللجان الفرعية والرفاق. الأعداد القليلة التي تلت العدد الأول كانت تتضمن أحياناً 6 صفحات، ولم يكن الإصدار في البدايات متواتراً أو منتظماً، فعلى سبيل المثال: صدر العدد 11/ في كانون الثاني

وتطور أشكالها

يتسارع ويشند الهجوم على مصالح الطبقة العاملة والفلاحين وسائر الفقراء والكادحين وتنتزع منهم مكتسباتهم السابقة واحدة تلو الأخرى مع الخصخصة واستشراء الفساد الكبير وتضخمه. فهبت قاسيون تناضل مع مقاومي هذه الهجمة وفي طليعتهم، دفاعاً عن الاقتصاد الوطني، وعن لقمة الشعب وكرامته، الأمر الذي ما زال مستمراً حتى اليوم.

12 و16 صفحة، ومنذ العدد 232/ استقرت على 16 صفحة حتى العدد 287/ الذي اختتم أعداد العام 2006 في 7 كانون الأول. وعن الخصوصية الداخلية لمضمون تلك الفترة، تميزت صحيفة قاسيون بدور رائد وطليعي وسباق في التصدي للسياسات الليبرالية الجديدة التي كانت قد دخلت نقطة انعطافية نوعية منذ العام 2005 عندما أخذ

قاسيون الأسبوعية

إلى الصفحات الداخلية التي تتضمن القضايا العمالية والمحليات والاقتصاد والعربية والدولية والإستراتيجية والثقافية، والتي غطت نشاطات الحزب والشباب في المظاهرات والاعتصامات، ومسير الشباب الوطني إلى ميسلون، واحتفالات عيد الجلاء في دمشق والنيطرة، واحتفالات الحزب بذكرى تأسيسه، وعيد العمال، والاجتماعات الوطنية للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، والنشاطات الانتخابية لمجلس الشعب والإدارة المحلية، ومسابقات فنية وأدبية هادفة.

اعتباراً من مطلع العام 2007 مع العدد 288/ بتاريخ 11 كانون الثاني، تم تسريع تواتر الإصدار من مرة كل أسبوعين إلى مرة كل أسبوع، مع تخفيض عدد الصفحات من 16 إلى 12 صفحة وإغناء وتنويع أكثر بالمحتوى. وأصبحت من أبرز الصحف السورية وازداد عدد مشتركيها بشكل كبير. وأهم ما صار يميز قاسيون الأسبوعية إلى جانب افتتاحتها، التحقيقات الميدانية والتقارير والملفات وزواياها المتنوعة التي تغطي مساحة الأحداث كلها بدءاً من الصفحة الأولى التي هي وجه الصحيفة

قاسيون كناقطة رسمية باسم اللجنة

ولا سيما في سنة 2010 حيث حملت مثلاً افتتاحية العدد 479/ بتاريخ 27 تشرين الثاني 2010 عنوان «الاشتراكية هي الحل» وورد فيها التحذير التالي: «بينما اتجاه التطور يؤكد يوماً انخفاض الأجر الحقيقي، وارتفاع أسعار السكن والوقود والكهرباء والماء والتعليم والصحة، ما يمكن أن يوصل البلاد إلى مأزق حقيقي، بل وإلى كارثة في ظروف الصراع الحاد في المنطقة ضد المخططات الامريكية- الصهيونية التي يمكن أن تستغل كل ثغرة للنفاذ منها وتحقيق مخططاتها. إن التطور العالمي الحالي يؤكد أن الرأسمالية تسير نحو الانهيار في المركز والأطراف، لذلك فإن النموذج المطلوب لبلادنا يجب أن يصاغ بناءً على المعطيات المستجدة على أرض الواقع اليوم».

منذ الاجتماع الوطني الثامن للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين المنعقد في دمشق في 22 أيار 2009، تحت شعار «كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار» (والذي غطته قاسيون في عددها رقم 406/ بتاريخ 30 أيار 2009 الذي صدر استثنائياً بـ 16 صفحة بدل 12) تحولت صحيفة قاسيون الأسبوعية من وضعة لنفسها تحت «تصرف اللجنة» إلى «ناقطة رسمية» باسم هذه اللجنة، وهذا ما رتب عليها مسؤوليات أكبر وأثق في كل المجالات ورفع مستوى التطلب منها شكلاً ومضموناً وانتشاراً وأداءً عاماً. ويجدر بالذكر أن قاسيون خلال فترة «2009-2010» التي تسبق مباشرة انفجار الأزمة السورية، استشعرت تزايد الخطر المحقق استباقياً ونجد تزايداً ملحوظاً في كثافة تحليلاتها وتحذيراتها خلال تلك الفترة



شهرزاد- حكايا أبو محمود- من التراث- تصبحون على وطن- ملوحيات- الزاوية النظرية- الزاوية القانونية- فنان قهوة مع... - ماذا تقول يا صاحبي- كيف أصبحت شيوعياً- بالإضافة إلى رسومات الكاريكاتير».

وكانت أبرز زواياها آنذاك «عرائض ومطالب- مجلس المحافظة والإدارة المحلية- نافذة على دمشق- نشاطات منظمة دمشق- حديث الشام- هل تعلم- ملف حي من أحياء دمشق- على المحك- على الرصيف- حيص بيص- حكايا

انتقال قاسيون من «نشرة» إلى «جريدة»

السوريين في 15 آذار 2002 من أكثر من مئتي شيوعي، وإعلان تشكيل «اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين» في الاجتماع الوطني الأول لوحدة الشيوعيين السوريين المنعقد في دمشق بتاريخ 18 تشرين الأول 2002، وضعت صحيفة قاسيون نفسها وإمكاناتها تحت تصرف هذه اللجنة الناشئة.

تؤرخ النقلة النوعية لقاسيون من نشرة لمنطوقية دمشق إلى صحيفة محلية لعموم سورية، منذ العدد المفصلي رقم 149/ أوائل عام 2001، إذ إنها صارت صحيفة تعبر عن تيار «قاسيون» تحت شعار «لا انقسام ولا استسلام»، وتصدر بأربع صفحات كبيرة. وبعد إعلان وتوقيع ميثاق شرف الشيوعيين

قاسيون بعد المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري

«قاسيون» خلال الفترة المنصرمة بعد المؤتمر التاسع، والتي كانت بحق منظماً وداعية ومحرضاً جماعياً في عمل الشيوعيين السوريين، وأخذاً بعين الاعتبار أهمية القرار السابق للجنة المنطوقية بدمشق بوضع الصحيفة تحت تصرف اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، يقرر متابعة إصدارها باسم الشيوعيين السوريين السوريين الممثلين في المؤتمر الاستثنائي، شاكرًا اللجنة المنطوقية في دمشق على الجهد الذي بذلته من أجل إنجاح عمل الصحيفة في الفترة السابقة، وكلف القيادة الجديدة بالإشراف عليها». وبهذه الصفة الجديدة تابعت قاسيون صورها اعتباراً من العدد 212/ بتاريخ 25 كانون الأول 2003 وصارت منتظمة مرة كل أسبوعين. ومنذ بداية عام 2004 كانت تتراوح بين

دعا عدد كبير من الرفاق إلى عقد مؤتمر استثنائي للحزب، وبأكثريّة تزيد على 50% على أساس التمثيل في المؤتمر السابق «المؤتمر التاسع في أيلول 2000»، وبالتالي واستناداً إلى المادة 22 من النظام الداخلي للحزب آنذاك، والتزاماً بالمبادئ اللينينية للتنظيم، ولا سيما سيادة المؤتمرات والديمقراطية- المركزية، تم عقد المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18 كانون الأول 2003 تحت شعارات «لا انقسام، ولا استسلام»، «كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»، واستعادة الحزب لدوره الوظيفي- التاريخي ووحدة جميع الشيوعيين السوريين. واتخذ المؤتمر الاستثنائي قراراً حول «قاسيون» وهذا نصّه: «يقيم المؤتمر الاستثنائي عالياً الدور الذي لعبته صحيفة

النفلة النوعية
لقاسيون من
نشرة لمنطوقية
دمشق إلى صحيفة
محلية لعموم
سورية، منذ العدد
المفصلي رقم
149/ اوائل عام
2001 إذ إنها صارت
صحيفة تعبر عن
تيار «قاسيون» تحت
شعار «لا انقسام ولا
استسلام»



قاسيون بعد الاجتماع الأول لمجلس اللجنة

اختتمت قاسيون سنة 2010 بالعدد 483/ بتاريخ 2010/12/25 الذي نشرت فيه كافتتاحية «بلاغ عن الاجتماع الأول لمجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين» الذي انعقد في 2010/12/17 وذلك في أعقاب انتهاء أعمال الاجتماع الوطني التاسع «غير الاستثنائي». وذكر البلاغ نتائج اجتماع المجلس وأسماء الرفاق المنتخبين إلى الهيئات القيادية. واعتباراً من العدد 484/ الذي افتتح السنة الجديدة 2011 ارتفع عدد صفحات العدد

القاسيوني الأسبوعي إلى 16 صفحة بدل 12 صفحة «وارتفع ثمنها من 10 ل.س إلى 15 ل.س». كما صارت معظم الافتتاحيات «طوال أعداد 2011 وصولاً إلى جزء من افتتاحيات 2012» تُنشر موقعةً بأسماء رفاق من أسرة التحرير من المنتخبين في الهيئات القيادية المنبثقة عن الاجتماع الأول للمجلس، ونذكر منهم «بتسلسل أبجدي»: جهاد أسعد محمد، حمزة منذر، عبادة بوظو، عصام حوج، علاء عرفات، قذري جميل.

قاسيون بعد انفجار الأزمة السورية 2011

تميّزت أعداد قاسيون منذ مطلع 2011 بشكل خاص بقرع جرس الإنذار المبكر، كما تشهد الافتتاحيات المتعاقبة مثل «أحداث ودلالات- كيمياء الانفجار- خارطة الانتفاضات القادمة- ساحات مصر والتأثير العالمي- ثورة الشعب المصري والدروس المستفادة- نحو إصلاح شامل وجذري- ملاقات الجماهير بملاقاة مطالبها» ثم بلاغ 25 شباط 2011 الشهير الصادر عن اجتماع مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين والذي نشر كافتتاحية تاريخية بارزة يوم السبت 5 آذار 2011 في العدد 492 ودعا إلى مجموعة تفصيلية من إجراءات الإصلاح الجذري الشامل في سورية «اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ووطنياً» مؤكداً ضرورة القيام بها دون إبطاء. ولكنها قبلت بالأذان الصماء والمكابرة إلى أن «وقع الفأس بالرأس».

كان عدد قاسيون 495/ بتاريخ 26 آذار 2011 مفصلياً، إذ إنه تفاعل مباشرة مع منعطف الأحداث. فأتت افتتاحيتها على مستوى عالٍ من المسؤولية الوطنية والعقلانية والوعي الاستباقي والجرأة، الأمر الذي تفرّدت به قاسيون بين الصحف السورية. ومما جاء في تلك الافتتاحية: «الحقيقة التي لا بد من الاعتراف والتسليم بها، أن أحداثاً درعا لها كل مبرراتها الموضوعية، وقد مرّ بعضها في المطالب المرفوعة وربما اختصرتها كلمة «الحرية»، وهي حزمة واسعة من الظروف الاقتصادية- الاجتماعية والديمقراطية التي تجاوزت في ترديها صبر الناس وتحملهم، تبدأ من غياب الحريات العامة بصورة شبه مطلقة، ولا تنتهي عند تفاقم النهب والفساد والفقر والبطالة والغلاء والمحسوبيات والاعتداء على أملاك الدولة وثرواتها وبيع مرافقها الحيوية وخصخصة منشآتها وغياب المحاسبة وسيادة القانون. وكلها تكرست وازدادت تفاقمها بعد انتهاء واعتماد الليبرالية التي أولت الناس إلى حافة الاختناق. ولا

من معنى وأمنيات أمريكية وصهيونية وخليجية».

واعتماداً من ذلك العدد فصاعداً، بدأت قاسيون تخصص أسبوعياً قسماً من عدة صفحات تحت عنوان «سورية على مفترق طرق» الذي أصبح اسمه لاحقاً وحتى الآن «ملف سورية»، وتشهد المواد التي كتبت فيه عبر سنوات الأزمة حتى اليوم على صوابية مواقف التنظيم «كلجنة ثم كحزب» وتحليلاته حول أسباب وجذور وحلول الأزمة.

شك أن أيّ حراك شعبي يفتح شهية كل القوى على اختلاف غاياتها وصفاتها وجنسياتها لامتنائها وتوجيهه بالاتجاه الذي تريد، وهو الذي ربما جرى في درعا، ولكن هل يبرر ذلك ترك المسألة للجهات الأمنية لمعالجته بالحديد والنار؟ بالطبع لا! بل ومن الحقّ تصوّر أنّ ذلك سيحسم المسألة. بل إن المضيّ بذلك قد يفتح المجال مشرعاً لتحول الحراك المشروع إلى فوضى خلاقة بكل ما للكلمة

حققت قاسيون

قفزة جمالية

وعصرية

بتصميمها الفني

اعتباراً من العدد

613/ في 29 تموز

2013 وحافظت

عليه حتى الآن



قاسيون الناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية

الإرادة الشعبية في سورية». مع العدد 601/ بتاريخ 6 أيار 2013 تم رفع عدد الصفحات لأول مرة في تاريخ قاسيون إلى 24 صفحة «بدلاً من 16 صفحة» مع رفع ثمنها إلى 25 ل.س «بعد أن كانت 15 ل.س»، وسرعان ما تبع ذلك أيضاً قفزة جمالية وعصرية كبيرة بتصميمها الفني وهويتها البصرية اعتباراً من العدد 613/ بتاريخ الاثنين 29 تموز 2013 والذي حافظت عليه حتى الآن. وبالنسبة لتغيرات سعرها اللاحقة، فقد ارتفع من 25 ل.س إلى سعرها الحالي «50 ل.س» منذ العام 2016.

في الاجتماع الوطني التاسع الاستثنائي للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في دمشق 2011/12/3، تحت شعار «الاشتراكية هي الحل.. حكومة الوحدة الوطنية طريق التغيير والتحرير»، تم اتخاذ القرار بتغيير اسم «اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين» إلى «حزب الإرادة الشعبية» في سورية، مع بقاء الماركسية- اللينينية مرجعية الحزب، ومع التمسك بأهدافنا الإستراتيجية حول استعادة الدور الوظيفي للشيوعيين السوريين في حياة البلاد. ومن بين قرارات الاجتماع «اعتبار جريدة قاسيون لسان حال مجلس حزب



المجد» وهشام باكير «أبو سعيد» وعدنان درويش «أبو فهد» والأديب عبد المعين الملوحي ومحسن أيوبي «أبو عصام» وياسر النجار «أبو وسام» وستيركوه ميقي «أبو محمود» والدكتور توفيق البطل، وعبدي يوسف عابد «أبو جهاد»، وغيرهم. فلذكراهم كل الاحترام والتقدير... وإنَّ للقاسيويين من اسم «قاسيون» وصلاية جلاميده وسموّه نصيب، وسيواصلون الدرب حتى النهاية.

السابقين المعروفين: جهاد أسعد محمد، كمال مراد، عصام حوج. كما ونذكر في هذه المناسبة أيضاً رفاقاً من أسرة قاسيون كتبوا أو ساهموا بالعمل فيها، ورحلوا جسداً، ولكن ثمار عطاءاتهم وجهودهم باقية في روح الرسالة النضالية الجماعية والمتواصلة: مراد يوسف «أبو سامي» وديب الكردي «أبو دياب» وعادل الملا «أبو محمد» وكمال مراد «أبو بحر» وسهيل قوطرش «أبو

قاسيون في المكتبات

طريقها اليوم صحيفة موزعة في المكتبات والأكشاك في معظم ساحات الوطن، حاملة بإخلاص رسالتها «كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار»، طامحة أن تكون قولاً وفعلاً لسان حال الإرادة الشعبية المناضلة من أجل مجتمع حرّ سعيد، وغد أفضل... لتكون بأيدي أعداد أوسع وأوسع من أبناء شعبنا العظيم...».

في 2012/6/4 وافقت لجنة شؤون الأحزاب على ترخيص حزب الإرادة الشعبية «ليكون الحزب العاشر الذي يرخص له بموجب قانون الأحزاب الجديد».

وبتاريخ الأحد 2013/5/18 احتفى العدد 615/ عبر مانشيت صغير على الصفحة الأولى بعنوان «أكبر من جريدة» بنقلة نوعية جديدة، وهي أن قاسيون صارت: «تشق

قاسيون كصوتٍ للحلّ السياسي

مرات، فضلاً عن تفصيله وشرحه للجماهير، إلى جانب وثائق المبادرات والتوافقات السياسية السورية- السورية ذات الصلة بالحل السياسي بوصفه الطريق الوحيد لمستقبل آمن لسورية موحدة أرضاً وشعباً يمارس شعبها حقه في تقرير مصيره وتنميته. كما قامت قاسيون بواجبها، وما تزال، بفتح صفحاتها ومنابرها لجميع القوى الوطنية السورية المؤمنة بهذا الحل والساعية إلى تنفيذه.

في هذا العدد 1000 من قاسيون مواد أخرى تراجع بتركيز أكثر على هذا الدور المهم لقاسيون كصوت للحل السياسي. ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن قاسيون كانت أول صحيفة سورية وعربية نشرت نص قرار مجلس الأمن الدولي 2254 الصادر بتاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2015، بترجمة عربية كاملة على موقعها الإلكتروني بعد أقل من 24 ساعة صدوره، وفي نسختها المطبوعة، ثم أعادت نشر هذا القرار عدة

«نمشي ونكفي الطريق»

أما قدامى المحررين فمنهم: الرفيق الشاعر محمد علي طه «أبو فهد» الذي بدأ الكتابة بالعدد 80/ عام 1983 ليغطي أخبار مجلس المحافظة والإدارة المحلية والمطالب الشعبية إلى جانب زاوية «نافذة على دمشق»، ثم زاوية «ماذا تقول يا صاحبي»، وزاوية «كيف أصبحت شيوعياً»، ونخص بالذكر مساهماته في حفظ ذاكرة قاسيون عبر كتاباته في مناسبات أعداد مئوية سابقة، والتي اعتمدت عليها المادة الحالية بشكل كبير. وهناك أيضاً مساهمات الرفيق وليد معماري. ومن رؤساء التحرير

كثيرون هم الرفاق الذين شاركوا في الكتابة في قاسيون النشرة، ثم الصحيفة. والمحررون في غالبيتهم كانوا جنوداً مجهولين مغفلي الأسماء أو كانوا يوقعون بأسماء رمزية. بالنسبة لأسرة تحرير وكتاب قاسيون الحاليين، فإنها تضم نسبة عالية من جيل الشباب المعروفين، وتميزت قاسيون بذلك بشكل خاص منذ انطلاقتها الجديدة، وهذا انعكاسٌ طبيعي لحزبها الذي يضم نسبة عالية من الشباب، ويهتم بتقديهم إلى مواقع المسؤولية وقيادة العمل.

نداء الفضاء السياسي الجديد

رات يلحون على العمل في صحيفة لا تشبه السائد في عالم الصحافة، من جهة الخطاب السياسي، ورغم قلة المردود المادي للاستكتابات، وعندما تدقق في خلفية هذا الإصرار يأتيك الجواب... «قاسيون مدرسة يا أستاذ»، أو «خلي الشغل ع جنب أنا أجد نفسي في قاسيون»... كم من الأسماء تعلمت في مدرسة قاسيون؟

سلاماً لكل يد خطت حرفاً في صحيفة حاولت أن تكون منبر ملح الأرض- فقراء سورية ومنتجوها وعقولها- منذ الرول وورق الحبر، وإلى عصر الصحافة الرقمية... وسعت أن تكون نداء الضمير الجمعي السوري المغيب في ظل الحرب، وتظل تعزف سيمفونية الحل السياسي حتى يكون، وأن تكون الحامل الإعلامي والدعائي للفضاء السياسي الجديد...

سلاماً محمد علي طه، وعادل الملا. سلاماً كمال مراد، جهاد أسعد محمد. سلاماً رفاق الطريق.



وكتابة مواد الأقسام المختلفة، وضبط العناوين، واختيار الصور، والإخراج... ليس عبثاً أن يأتيك محررون/

إذا صح التعبير، تجري طقوس العمل اليومي في قاسيون بدءاً من الاجتماع التقييمي للعدد المنجز، ووضع خطة العدد الجديد،

الملموسة، وفي عالم شديد التنوع، ومتسارع الإيقاعات، في حقل ألغام الاستقطابات السياسية المشوهة... ضمن هذه الجدلية أو الجدليات

تحولت قاسيون من نشرة حزبية محلية لها وظيفة محددة، إلى صحيفة لها مهام مستجدة تفرضها ضرورات الواقع الموضوعي، ضرورات حزبية من جهة استعادة الدور الوظيفي، وسياسية: سورية ودولية من جهة أخرى، تفرضها الرؤية السياسية الوليدة. ومع هذا التحول كانت الصحيفة أمام أكثر من تحدٍ مهنيّاً وسياسياً، شكلاً ومحتوى، لغة بصرية ولغة كتابة، في ظل سوق إعلامية متراصة الأطراف تستمد سطوتها وجبروتها من ثنائي المال السياسي والسلطة، تبث ما تيسر لها من بروباغندا.

■ عصام حوج

المحرر في قاسيون كفرد من أوركسترا، يجب أن يعزف على ألته بكل حب ومهارة، ويتماهى مع النغم، وينطلق في فضاءات الإبداع، دون أن ينسى إشارات المايسترو «الرؤية السياسية» والإيقاع المناسب للخطاب المكمل للممارسة، في اللحظة

قاسيون 1000



بلاغ عن اجتماع مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

25 شباط 2011

«سورية بحاجة إلى قانون انتخابات جديد وعصري يتساوى أمامه جميع المواطنين، وتكون البلاد فيه دائرة انتخابية واحدة على قاعدة النسبية، ويمنع قوى المال وجهاز الدولة من التأثير على العملية الانتخابية إلا بحدود القانون... قانون أحزاب يضمن قيام أي حزب على أساس وطني شامل... حضر استخدام حالة الطوارئ والأحكام العرفية في حالات ثلاث: الحرب والكوارث الطبيعية، وضد قوى النهب والفساد»

«إن تحرير الجولان وبقية الأراضي العربية المحتلة لن يكون إلا بالمقاومة الشاملة بما فيها الخيار العسكري. لذلك نطالب بوقف جميع أشكال المفاوضات المباشرة وغير المباشرة وتعبئة قوى المجتمع استعداداً لتحرير الجولان كاستحقاق وطني بالدرجة الأولى»

«لم تعد قضية عودة الجماهير للشارع محل نقاش، كذلك موضوعة أن «البدايل تكونها الحياة في رحم عملية التغيير الثوري» لم تعد محل نقاش أيضاً، خصوصاً أننا نمر بمرحلة ثورة وطنية ديمقراطية معاصرة تندمج فيها المهام الاجتماعية الجذرية اندماجاً وثيقاً مع المهام الوطنية العامة ومع المهام الديمقراطية. وهذا يؤكد أن فضاءً سياسياً جديداً يولد وآخر يموت...»

«القطع الكامل مع السياسات الاقتصادية الليبرالية... صياغة نموذج اقتصادي جديد قادر على تحقيق أعلى نمو ممكن وأعمق عدالة اجتماعية... الحرب الشعواء على قوى الفساد الكبير... تأمين قطاعات الاتصالات الخليوية وتحويل أرباحها الهائلة إلى مصدر أساسي لتمويل البرامج الاقتصادية الاجتماعية»

نحو إصلاح شامل وجذري!

19 / شباط / 2011 - العدد 490



«المطلوب أن يبدأ فوراً إصلاح جذري شامل يبال سياسة الأجور والضرائب والاستثمار وصولاً إلى صياغة النموذج الاقتصادي الجديد المطلوب للاقتصاد السوري كي يتمكن من حل قضيته النمو والعدالة معاً، ما يصب وحة سورية الوطنية ويزيد مناعتها الداخلية، ويرفع منعتها الخارجية...»

«إن كل ذلك أصبح اليوم مستحيلاً دون مستوى جديد للحريات السياسية يستفيد منه بالدرجة الأولى أصحاب المصلحة في هذا الانعطاف الوطني الاجتماعي»

«إن التاريخ ما يزال يتيح الفرصة للقيام بذلك، ولكن هذه الفرصة ليست مفتوحة للأبد، وإذا فُوتت في المستقبل الزمني المنظور فإن وضع الأمور على سكتها الصحيحة بعد ذاك سيكون أصعب، وسيحمل أولاً أكبر، وسيطلب وقتاً أطول، ناهيك عن المخاطر التي سببها ذلك على مقومات صمود سورية».

ملاقات الجماهير بملاقاتها

26 / شباط / 2011 العدد رقم 491



«... وهو ما تدركه الإمبريالية وخاصة الأمريكية، ولذا تحاول تأريض هذه الموجة أو التحكم بمسارها بطريقتين: الأولى، بحصر نتائجها بالتغييرات السياسية الشكلية ومنعها من أن تتعمق وتصل لإحداث تغييرات اقتصادية اجتماعية - سياسية عميقة، أملاً بالحفاظ على الوضع السابق مع بعض التجميل، والثانية، بدفع الأحداث نحو فوضى شاملة ليصبح تدخلها المباشر ممكناً، لا بل مطلوباً، وذلك عبر الاستفادة من إغراق الانتفاضة بالدماء، ما يسمح لها لاحقاً بإعادة إنتاج أنظمة جديدة تابعة لها».

درس أساسي

2 نيسان 2011 العدد 496

كبيرة في العالم العربي، لفهم ما يجري في طول العالم وعرضه، وخاصة في بلدنا سورية. إن عدم فهم واستيعاب هذه الحقيقة يمكن أن يدفع البعض في اتجاهات لا تحمد عقباها، وهذه الاتجاهات عبرت عن نفسها في الفترة الماضية بالأشكال التالية:

- اعتبار ما يجري مجرد مؤامرة خارجية أو داخلية
- اعتبار ما يجري مجرد مطالب بسيطة أنية
- اعتبار ما يجري أمراً بسيطاً يحل ببعض التجميلات الإصلاحية

إن سورية ليست خارج الزمان والمكان، والموجة الحالية لصعود النشاط الجماهيري ليست عابرة أو مؤقتة، ولن تنتهي موضوعياً دون تحقيق أهدافها التي كانت السبب في إقلاعها.

«خلال فترة الهدوء والكمون... يتعود أولو الأمر على التعاطي بعدم جدية، وباستخفاف مع مطالب المجتمع، وتزداد ثقتهم بأنفسهم مقتنعين أن جهاز دولتهم القمعي القوي قادر على حل كل المشكلات...»

ولكن عندما تأتي الموجة الجارفة التي يعبر عنها النشاط السياسي المستقل للجماهير، المستقل عن جهاز الدولة، والمستقل عن البنى السياسية التقليدية، فإذا بها لا تبقى ولا تذر، لأن طاقتها المخزونة خلال الكمون تكون هائلة وقادرة على صنع المعجزات.

إن وعي هذه الحقيقة، في هذه اللحظة بالذات، يرتدي أهمية



دفاعاً عن 90%

تصريح من رئاسة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

11/ نيسان/ 2011

«...نؤكد من جديد أن الأرضية المشروعة لهذه الاحتجاجات كانت التدهور الكارثي لمستوى معيشة الأكثرية الساحقة من السكان بسبب السياسات الاقتصادية الاجتماعية القصيرة النظر والمنحازة للأغنياء، والتي تراكمت مع انخفاض منسوب الحريات السياسية...»

لقد أصبح واضحاً أن هناك قوى مشبوهة تريد أن تتركب موجة الاحتجاجات المشروعة... وهذه القوى المشبوهة موجودة في كل مكان، وتتغذى بأكثر من غطاء، وهي بذلك تحاول تفعيل كل منظومات الثنائيات الوهمية المدمرة، فهي موجودة أحياناً في قوى الحراك الشعبي وتحاول دفعه في اتجاه استخدام السلاح. وهي موجودة أيضاً في بعض أجهزة الدولة. إن هذه القوى تعبر في نهاية المطاف عن مصالح قوى الفساد الكبرى من كل شاكلة ولون، والمرتبطة في نهاية المطاف بالعدو الخارجي وأهدافه، والتي ترى أن ساعة الحساب الشعبي قد اقتربت، وهي تريد حرق المطالب المشروعة عن هدفها للنفوذ بجلدها وتأييد نهبها».



المطلوب حلول سياسية توقف سفك الدماء

6 آب 2011 - العدد 514

«إن الوجه الآخر للخطر الخارجي هو وصول الأزمة الداخلية إلى حالة استعصاء خطيرة بسبب غياب الحلول التي تتناسب مع عمق الأزمة. وبسبب غياب الحلول السياسية لمصلحة الحلول الأمنية، والتي ما كانت ولن تكون يوماً محل إجماع أو حتى قبول شعبي بالحد الأدنى، خصوصاً أن ما بين كل تصعيد أمني وآخر، ومع دخول الجيش إلى المدن، تزداد الأحاديث والروايات من كل شاكلة ولون عن بروز أبعاد طائفية للأحداث في سورية، وهو ما يهدد الوحدة الوطنية بأسوأ المخاطر»



حول الحوار.. مرةً أخرى

10 أيلول 2011

«الحوار الوطني الشامل هو الطريق الوحيد الذي يوصل البلاد إلى إنهاء الأزمة... وهذا يتطلب إقامة حكومة وحدة وطنية فعلية قادرة على تنفيذ مقررات المؤتمر الوطني المنشود...»



قاسيون 1000

من الذي يعيق الحل

19/ تشرين 2011 - العدد 527

«إن ما يمنع الآن السير باتجاه حل الأزمة هو سلوك القوى المتشددة في النظام وأجهزة الدولة ومن في حكمهم، وكذلك سلوك المتشددون في المعارضة. وإذا كان متشدداً أجهزة الدولة مدعومين من قوى الفساد الكبرى في أجهزة الدولة، وحلفائها في المجتمع، فإن متشددتي المعارضة مدعومون وتشدد أزمهم القوى الخارجية عربية ودولية، وقوى فساد ونهب في الداخل أيضاً. إن التعامل العنيف والخاطيء مع الحركة الشعبية على مدى أشهر قد سمح بنشوء بيئة مناسبة لتواجد وتحرك المسلحين، بيئة حاضنة لهم في عدة مناطق، ويمكن لهذه البيئة أن تمتد وتتسع... إن التصريحات الأمريكية التي نصحت المسلحين بعدم إلقاء سلاحهم بعد توقيع الورقة العربية، لم يكن هدفها الوحيد تشجيع المسلحين ودعمهم فقط، بل كانت تهدف أيضاً إلى تقوية مواقع متشددتي النظام وأجهزة الدولة في الوقت نفسه، والإبقاء على دائرة العنف وتوسيعها وتسريعها. إن كلفة التأخير في بدء التغيير تزداد، لا بل تتضاعف، ولا بد من وضع حد للقوى التي تصانع الحل الآمن، فهذا الحل ليس دون حدود زمنية، هذه الحدود التي إن جرى تجاوزها يصبح الحل الآمن غير ممكن».



المطلوب حلول سياسية سريعة

29/ أيار 2012

«...إن استمرار هذا التوتر وتطوره سيؤدي إلى خلق خطير في موازين القوى لمصلحة المطالبين بالتدخل الخارجي، وهذا ما نراه في الأيام الأخيرة بشكل ملموس، وهو ما يتناقض مع مصالح الشعب السوري...»



التوازن الجديد.. من جنيف إلى القاهرة

3/ تموز 2012

«ثبت الفيتو الروسي - الصيني المزدوج المكر ميزان القوى الدولي بحيث أصبحت محصلة صفرًا بين الجانب الأمريكي - الغربي وحلفائه من جهة، والجانب الروسي - الصيني وحلفائه من الجهة الأخرى، وقلنا في حينه إن التوازن الجديد منع التدخل الخارجي المباشر ونقل أمريكا إلى تنفيذ الخطة «ب» للتدخل غير المباشر عبر التمويل والدعم بأشكاله المختلفة بغرض رفع منسوب الدم إلى الحدود الكافية لإحداث انقسامات عمودية حادة في بنية المجتمع السوري تأخذه نحو حرب أهلية تحقق بالحد الأدنى إنهاء الدور الوظيفي لسورية في المنطقة، وبالحد الأعلى تزييلها من الوجود كدولة موحدة أرضاً وشعباً...»



بلاغ عن رئاسة

الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

2/ تموز 2012

«انعقد يوم السبت 2012/6/30 اجتماع جنيف لبحث الأزمة السورية، والذي خرج بالتوافق على ضرورة الحل السياسي للأزمة، وبغض النظر عن تفسير كل طرف لهذا الحل فإنه من حيث المبدأ يعتبر تقدماً، ويعكس توازن القوى الجديد الذي يتكون على النطاق العالمي...»



دفاعاً عن 90%

منطق المرحلة الانتقالية

24/كانون/1 2012 - العدد 582



«إن نقطة الانطلاق الأولى في قراءة المرحلة الانتقالية هي في كونها ضرورة يفرضها الواقع، وليست مسألة رغبات أو أمنيات لهذه القوة أو تلك، وعليه فإن النقطة الثانية التي تنتج منطقياً عن الأولى، وتلعب مثلها دور نقطة انطلاق هي أن المرحلة الانتقالية يجب أن تستند إلى موازين القوى الداخلية السورية بمكوناتها المختلفة من حملة السلاح في الطرفين إلى قوى المجتمع وحركته الشعبية إلى المعارضات السياسية المختلفة إلى النظام... إن المرحلة الانتقالية إذ تنطلق من الموضوعين السابقين فإنها في جوهرها تعبر عن ضرورة تاريخية تتمثل في تغيير النظام مع المحافظة على الدولة، تغيير النظام وتحقيق الانتقال بغير العنف، الأمر الذي يفتح الطريق واسعاً أمام القوى السياسية والاجتماعية المختلفة لاستقطاب السوريين على قاعدة مصالحهم الحقيقية ضمن المشروع الوطني الجامع، وتسمح بالتالي بكسر الانقسام الوهمي بين معارض وموال... تفرض فكرة المرحلة الانتقالية على مسلحي الطرفين وتحديداً حملة السلاح غير الشرعي من المعارضة أو من ميليشيات قوى الفساد، تفرض عليهم التخلي عن سلاحهم دون التخلي عن أهدافهم السياسية، فلهم الحق في طرح ما يريدون في السياسة بالوسائل السلمية ما دام الشعب السوري هو الحكم النهائي...»



من هم أعداء الإرادة الشعبية وكيف يحاربونها؟

18/كانون/2 2013 - العدد 586

نحو المعركة الحقيقية... ففي معركة اليوم يقتل الفقراء بعضهم بعضاً ليقسم المتخمون دماءهم. والحل السياسي لذلك، ليس سوى أداة في إعادة الاصطفاف الذي يسمح بثورة حقيقية تغير النظام في سورية تغييراً جذرياً عميقاً سلمياً، تغييراً اقتصادياً سياسياً وديمقراطياً، تغييراً يعزز دور سورية الممانع للهيمنة الأمريكية ويرتقي بها إلى مستوى المقاومة... يبقى التعويل دائماً على الحركة الشعبية بمفهومها الواسع، على إبداع الناس في تحقيق ومراكمة انتصاراتهم اليومية، وإن كانت صغيرة. فتقدم هذه الحركة وتحولها من درجة نشاط سياسي عال إلى درجة تنظيم سياسي عال، هو فقط ما يمكن التعويل عليه لنقل سورية موحدة أرضاً وشعباً إلى سورية جديدة، عادلة وحرّة، إلى سورية دولة للشعب، وليس لناهبي الشعب... هذا رهان وقناعة الإرادة الشعبية التي ستبقى وفية لها أبداً، وإن كره الفاسدون»

«يختفي وراء الاتفاق الضمني بين حرامية النظام وحرامية المعارضة في هذا الهجوم أمر آخر تماماً، إن هذا الهجوم في عمقه، هو رد على خط سياسي تقدم بثبات طوال الأزمنة... رفض حزب الإرادة الشعبية منذ اللحظات الأولى الانقسام الوهمي بين «موالي» و«معارض»، واشتغل على فرز عميق، وطني واقتصادي - اجتماعي وديمقراطي، فرز يضع السوريين في مواجهة منظومة النهب والقمع التي ينتمي إليها الطرفان المتشددان وميليشياتهم من «شبيحة» و«ذبيحة»، فرز ينهي مراسم دفن الفضاء السياسي القديم، ويسمح للجديد بالولادة. شارك الحزب في الانتخابات وفي الحكومة، وشارك في التظاهر السلمي، وتجاوز مع المسلحين، ومع المعارضة السياسية، لأن أطرافاً ثلاثة ينبغي فرزها: النظام، الحركة الشعبية، والمعارضة السياسية»، لأن الخط السياسي كما يفهمه حزب الإرادة الشعبية يمثل في النهاية طبقة أو تحالف طبقات، والخط القائل بالحل السياسي والحوار والتغيير الجذري يمثل سورين موجودين في الأطراف الثلاثة...

أصر حزب الإرادة الشعبية على رفض أوهم الحسم العسكري وأوهم الإسقاط، مستنداً في ذلك إلى فهم التوازنات الدولية والداخلية، وأصر لذلك على الحوار والحل السياسي مخرجاً

«استمرار دعم المسلحين الأجانب الفاشيين الجدد من جهة واشتغل واستمرار القوى المتشددة في النظام والمعارضة في إعاقه الحل السياسي، سيزيدان من صعوبة وتكاليف المعارك اللاحقة. وما جرى خلال الأسابيع الفائت من صراع دام بين فصائل من المعارضة المسلحة، ومسلحين تكفيريين وخاصة في الشمال هو محاولة من الإدارة الأمريكية أن تقدم إلى الواجهة هذه القوى التكفيرية غير المستعدة للحوار من أجل استدامة الاشتباك واستمراره واستخدامها ك«قنبلة موقوتة» وورقة ضغط لاحقاً حتى ما بعد بدء الحل السياسي»

انهيار
بالمكان!

قاسيون 1000

الرهان على المستقبل..

12/ تشرين 1/ 2013 - العدد 623

«لمؤتمر جنيف من حيث الجوهر ثلاث مهام أساسية متسلسلة ومتداخلة، هي: إيقاف التدخل الخارجي بكل أشكاله، ووقف العنف من أي مصدر كان، وإطلاق العملية السياسية السلمية، وله مبدأ واحد أساسي هو الحفاظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً. ولذلك فإن رافضي جنيف ومعركليه والممتلكين اتجاهه سواء من المراهنين على «قوة» أمريكا أو من المراهنين على استمرار نهجهم عبر استمرار «إحراق سورية من الداخل»، أو من المراهنين على الانقسامات الثانوية ضمن المجتمع السوري إنما يراهنون على الماضي أو الحاضر في الوقت الذي يتجه فيه فهم حركة التوازن الدولي المستمرة، واستيعاب التحول العميق في مزاج السوريين نحو مصلحتهم بالذات، باتجاه الرهان على المستقبل...»



من هم أعداء «جنيف-2» وماذا يريدون؟

21/ تشرين 1/ 2013 - العدد 624

«يمكن تصنيف المتضررين من «جنيف» بين خارجيين وداخليين: المتضررون الخارجيون، هم الفاشيون الجدد أصحاب رأس المال المالي الاحتكاري الإجرامي الذين تضيق المخارج بهم وتتعمق أزمتهم يومياً، ويصرون على توسيع رقعة الحرب أفقياً وعمودياً كمبرح افتراضي وحيد من أزمتهم، ويسعون جهدهم لتفتيت سورية واستمرار إحراقها.

وأما الداخليون فهم الفاسدون الكبار الموجودون في النظام والمعارضة والمجتمع على حد سواء، والمتمسكون ببنية جهاز الدولة الحالية التي تسمح لهم بالنهب، والذين لا ضمانات لديهم حول استمرار نهجهم ضمن بنية جديدة يفترض بـ«جنيف» أن يكون نقطة الانطلاق نحو الصراع السياسي على تشكيلها. إضافة إلى كبار «الحرامية» الجدد من تجار الحرب الذين يقتاتون على موت السوريين وعذاباتهم، والمشتغلين بالأعمال القذرة كافة، من «تعزيل وتعفيش» بيوت المهجرين، إلى الإتجار بالدولار والسلاح، إلى المضاربة بالغذاء، إلى سمسرة الاعتقال والخطف وغيرها من الجرائم...»



الحل السياسي وتوافقات المستوى الجديد

26 نيسان 2014 العدد 651

«إنهاء الكارثة الإنسانية العاصفة بالبلاد ومعالجة آثارها، يتطلب عملاً على جبهتين: الأولى، هي جبهة جنيف- الحل السياسي، والجبهة الثانية، هي جبهة التوافق الداخلي بين السوريين.

إن أولئك الذين يحاولون اختزال الأزمة بالعدو الخارجي وبالأَسباب الخارجية فقط، هم كمن يمجّد ذكرى الشهيد يوسف العظمة ويغض الطرف عن جروا عربة غورو.

إن إخراج سورية من أزمتها، يحتاج قبل كل شيء إلى كشف وجوه العدو المختلفة التي ساقنتها إلى الأزمة والتي عقدتها، وصولاً إلى توافق سوري جديد، يسمح لهذا الوطن بأن ينهض من أزمتها، ويسمح له أن يحيا، وأن يزدهر. وأن توافقاً من هذا النوع لن يكون بمستوى التوافقات السابقة، إذ إن سورية وبعد كل ما مرت به خلال الأزمة وقبلها، وخصوصاً لجهة نموذجها الاقتصادي- الاجتماعي السياسي والديمقراطي، قد أصبحت اليوم بحاجة إلى توافق جديد أعلى وأكثر عمقاً من جميع التوافقات السابقة، وهذا ما تكثفه عبارة «التغيير الجذري الشامل»، ضمن حقيقة كبرى، ترسخها ذكرى الجلاء اليوم: «ها هنا وطن اسمه سورية...»

لهات الأيام الأخيرة قبل «جنيف»

18/ كانون 2/ 2014 - العدد 637

«إذا كانت هذه المحاولات سابقاً تعمل على وضع الشروط التعجيزية وغير الواقعية من ائتلاف الدوحة، واستخدام عدم تلبيتها مسبقاً مسوغاً لعدم مشاركته في جنيف- بغض النظر عن الموقف منه وتقييمه كقوة تستقوي بالخارج أصلاً- فإن الالاف اليوم، بعد اضطرار الائتلاف للمشاركة، هو أن محاولة إفشال المؤتمر، أو أقله تأجيله، باتت تجري عبر بعض المعارضة الداخلية «مواقف وتصريحات هيئة التنسيق» بما يثير الريبة ومختلف التساؤلات...»



دفاعاً عن 90%



في مواجهة «داعش»..!

22 حزيران 2014 - العدد 659

«إنّ داعش وغيرها تؤمن «خطبها» الأساسي من أقسام عريضة من شعوب هذه المنطقة المهمشة والمفقرة والمنهوبة والمجهلة لعقود متتالية، وفوق ذلك كلّهُ فإنّ تأجيل وتعطيل الحلول السياسية للآزمات الحالية يخلق أفق تغيير الواقع البائس في وجه هذه الشعوب، فتتحول نهبا للفاشية المعاصرة وأدواتها المختلفة. ولذلك فإنّ طريقة مقاومة داعش وشبائهما، ينبغي أن تتطوّر من أن تكون ظاهرة كهذه، ومن ثمّ انتشارها، هو أساساً نتاج للفوضى الأمريكية «الخلافة»، المستندة إلى الثغرات والصنوع الداخلية في الدول المستهدفة، وإلى الدور الرعائي المؤقت الذي تقوم به بعض الأنظمة بالوكالة عن واشنطن، والذي لن يحميها من «انقلاب السحر على الساحر» «السعودية- تركيا مثالا». وإنّ هذا النشوء والانتشار اليوم بالملوس، وبالدرجة الأولى، نتاج لاستمرار هذه الفوضى المحمولة على تعثر الحل السياسي الشامل في سورية وعرقلة وتعطيله، من أطراف مختلفة، بما في ذلك اختزال ذلك الحل في التمرس عند مقولة «الحسم العسكري»

أوباما و«الأربعين حرامي»..!

14 أيلول 2014 - العدد 671

«ساعات قليلة فصلت بين خطاب أوباما المقتضب، معلناً فيه استراتيجيته رباعية النقاط لـ «مكافحة داعش»، واجتماع جدة الذي حضره وزير خارجيته جون كيري، لتعلن الولايات المتحدة عن قيام «تحالف دولي» لهذه المحاربة، ضمّ إلى جانبها لصوصاً من مستويات متفاوتة الوزن والتأثير. إنّ التجارب المريرة لشعوب عديدة مع أمريكا و«محاربتها للإرهاب»، كشعوب اليمن وباكستان والصومال والعراق وأفغانستان، تؤكد أنّ العدوان الأمريكي على سورية- وإن جرى تحت مسمى الحرب على الإرهاب- فإنّه لن يوجه ضربات جديّة لداعش...»



«اجتماع موسكو».. نقطة انعطاف!

1 شباط 2015 - العدد 691

«إقرار جميع الأطراف المشاركة بأنّ لا بديل عن الحل السياسي في سورية وعلى أساس بيان «جنيف-1»، الأمر الذي سيفتح الباب أمام تعزيز عملية التوافق وتسريعها. تثبتت تعددية المعارضة السورية من حيث المبدأ- وبغض النظر عن الملاحظات على بعض «المعارضين الطائرين»- والتي تعبر عن المناخ الذي ينبغي أن تكون عليه سورية المستقبل. إنّ نجاح اجتماع موسكو التشاوري يضع أمام الوطنيين السوريين من كل الأطراف مهمة المضي بنتائجها حتى نهاياتها، وتذليل العقبات الموضوعية والمفتعلة في مسار الحل السياسي لإخراج سورية من كارثتها وللحفاظ عليها موحدة أرضاً وشعباً وحماية دورها الوظيفي في وجه واشنطن والغرب الاستعماري والكيان الصهيوني، ونقلها إلى سورية الجديدة».

معادلة من الدرجة الأولى!

4/ تشرين 2014 - العدد 674

يتحفنا بعض المتفكرين هذه الأيام بـ «خنادقهم المشتركة» و«واقعيّتهم السياسية» و«تحالفات الضرورة» و«تحالفات السوء» وإلخ، كل ذلك في إطار تبريرهم التدخل العسكري الأمريكي وتعويلهم عليه... المعادلة واضحة شديدة البساطة «أمريكا = الإرهاب»، وعليه فإنّ الاصطاف بين النهجين وبين المعسكرين واضح لدى الوطنيين السوريين، ولكن ذلك على أهميته «بشرط لازم غير كاف بحد ذاته»... إن التمسك بالخيار الوطني وبالحل السياسي الجدي وبمكافحة الإرهاب وبشرعية دولية مبنية على التوازن الدولي الجديد، هذه كلها مترادفات لمعنى واحد، هو الحل الوطني الحقيقي للآزمة السورية القائم على التغيير الوطني الديمقراطي الجذري الشامل السلمي، الاقتصادي- الاجتماعي والسياسي»



الإرهاب الاقتصادي- الاجتماعي

22 شباط 2015 - العدد 694

ظاهرة اللجوء تتضخم باطراد، وإن كانت قد بدأت تحت ضغط الصراع المسلح واستمرت باستمراره فإنها اتسعت منذ سنة على الأقل لتشمل نوعاً جديداً هو اللجوء تحت ضغط الوضع المعيشي المتفاقم وانغلاق الأفق وتحديداً أمام الشريحة الشابة، بما يؤدي في المحصلة إلى إفراغ البلد من سكانها تبعاً، ومن قواها الأكثر حيوية وأهمية... إنّ ما يشهده الجوهر الاقتصادي للسياسات الحكومية المنحازة لمصلحة الأغنياء، وما تثبته وقائع الأزمة الوطنية العميقة التي تعيشها سورية، هو أنّ حل الآزمات الاقتصادية المتراكمة ليس اقتصادياً بحتاً بل سياسياً قبل كل شيء، وأنّ كل ما يساق من وعود وخطط اقتصادية، بما فيها «مخططات» إعادة الإعمار، ليست إلا هذراً لا مكان له بغير حل سياسي حقيقي يفتح الباب نحو التغيير الوطني الجذري العميق والشامل، سياسياً، واقتصادياً- اجتماعياً، وديمقراطياً... تغيير يصب في مصلحة الأغلبية المسحوقة من السوريين «معارضين وموالين»، التي دفعت كلّ شيء قبل الأزمة وخلالها ولم تقبض سوى الوعود، في حين حول فاسدو الطرفين دمها واعتقالها وخطفها وتشردها وتهجيرها وبيوتها المهتمة وفقرها إلى تجارة يربحون منها ويزاودون بها باسم «الوطنية وضرورات المواجهة» تارة وباسم «الثورة والانتقام للشعب» تارة أخرى.

إنّ النضال من أجل الحل السياسي، هو نضال لرفع صوت الشعب السوري فوق رصاص ومعتقلات مضطهديه الداخليين والخارجيين، وهو نضال للحفاظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً عبر توحيد الطبقات المظلومة في مواجهة الفساد وإرهابه الاقتصادي، وفي مواجهة واشنطن وحلفائها وإرهابهم «الداعشي». إنّ النضال من أجل الحل السياسي هو نضال كل الوطنيين السوريين أيّاً كانت مواقعهم.



قاسيون 1000

الوقت السوري «من دم»!!

31/ أيار/ 2015 - العدد 708

«يتسارع العمل مؤخراً على جملة من «مؤتمرات المعارضة» وفي مقدمتها القاهرة والرياض وغيرهما... في الوقت الذي يقدم فيه دعاة هذه المؤتمرات مؤتمراتهم باعتبارها فرصة ومحاولة لـ«تجميع» المعارضة السورية و«توحيد» رؤاها- وهو أمر ضروري ومطلوب في كل الأحوال، من أجل حل الأزمة وإنهاء الكارثة السورية سريعاً- فإنها جميعها قد أظهرت، وانطلاقاً من تحضيراتها الأولية، قدراً عالياً من الإقصائية والانتقائية والتفرد بما يؤكد استمرارها ضمن عقلية «الحزب القائد»، وذلك خلافاً لاجتماعات موسكو التشاورية التي فتحت الباب للجميع، ودون أية استثناءات أو إملاءات أو شروط مسبقة. إن العمل على تشكيل كيانات جديدة في الخارج، لن يخرج بحال من الأحوال من إطار المحاولات السابقة «مجلس- ائتلاف وغيرهما»، والتي كان هدفها مصادرة تمثيل المعارضة السورية والشعب السوري، وثبت في النهاية أنها تمثل، أكثر ما تمثل، إرادة وأهداف داعميتها والمعترفين بها، وبما يسهم في المحصلة في بعثرة صفوف المعارضات السورية التعددية أكثر، وتبديد المساعي الحقيقية لتوحيد جهودها وأطر عملها لمصلحة إنهاء الأزمة والكارثة اللتين يعاني منهما الشعب السوري»

تأخير الحل السياسي يعني نفيه..!

21/ حزيران/ 2015 - العدد 711

«إن تأخير الحل السياسي يعني اليوم بالملحوس- وبعد هذه السنوات من عمر الأزمة السورية وأكلافها، وتضييع مجمل الجهود المبذولة لحلها- الإفساح في المجال أمام القوى الإرهابية لكي تقوم هي بملء المساحات، ليس بالمعنى الجغرافي فحسب، بل والسياسي تالياً، بحيث تزول إمكانية الحل السياسي الحقيقي والجدي والجزري الذي يسمح من خلال تكامل عناصره بمكافحة الإرهاب. وإن انتفاء إمكانية الحل السياسي من خلال تأخير المتعمد وغير المبرر، يعني بالجوهري فتح الباب على المجهول، لجهة قيام مستوى أعلى وخطير وغير مسبوق من التدويل، في تحديد مسار الأزمة السورية ونهاياتها، وبالتالي المخاطرة بمصير سورية ذاتها، لأن استمرار التأخير يعني بنهاية المطاف التعرض لخطر فرض حلول مستوردة، تقلل الفرص أمام السوريين في تحديد مصيرهم وشكل نظامهم السياسي والاقتصادي الاجتماعي والديمقراطي، وبنية دولتهم بأنفسهم، أي أن هذا التأخير يخفض إمكانية ما يمكن إنجازه الآن، بحيث لا يمكن إنجازه فيما بعد..!»



بادرت موسكو... فماذا بعد؟!

3/ تشرين1/ 2015 - العدد 726

إذا كانت موسكو، في سياق الصراع العالمي على ترجمة ميزان القوى الدولي الجديد، مضطرة لأخذ زمام المبادرة عسكرياً، في مواجهة تعطيل واشنطن المستمر للحل السياسي للاستعصاء السوري، مستفيدة من تمدد داعش على الأرض السورية تبعاً، رغم ما تزعمه هي وتحالفها من مكافحة هذا التنظيم، فإن إحداث التوازن العسكري على الأرض مع الأدوات الفاشية المخدّمة للولايات المتحدة، هو أمر ضروري ومطلوب، باتجاه تغيير المشهد الميداني نحو انحسار الإرهاب لدحره، ولكن تكلل هذا الجهد بالنجاح سيكون مشفوفاً فقط بمزيد من الدفع نحو الحل السياسي المنشود في سورية



دفاعاً عن 90%

سورية نحو الطريق الجديد!

27/كانون1/2015 - العدد 738

«...تطور موسكو1 وموسكو2 إلى فيينا الأول والثاني وصولاً إلى نيويورك والقرار الدولي 2254 الذي أوقف العمليات السلبية والهدامة التي كانت تدفع سورية نحو نقطة اللاعودة، وثبت بشكل نهائي بيان جنيف1 ومقررات فيينا2 وروحية موسكو1 وموسكو2 بوصفها سلسلة واحدة متكاملة هدفها حل الأزمة السورية ضمن أسس ومعايير على رأسها معياران:

- محاربة الإرهاب والعمليات السياسية، أمان متكاملان، ومرتبطان أشد الارتباط، يخدم كل منهما الآخر، ويسيران بالتوازي.
 - الحل السياسي حل وحيد ولا بديل عنه، وهو ليس أي حل، وإنما الذي يضمن وحدة سورية أرضاً وشعباً، ويضمن علمانيته وتعدديتها سياسياً، ويحافظ على مؤسساتها، ويفتح الطريق نحو التغيير الجذري الديمقراطي العميق، الضروري موضوعياً لبقائها.
- إن عودة سريعة لأسباب الأزمة السورية، توضح الأساس الحقيقي للخروج منها. إن السببين الأكثر أساسية للأزمة هما: السياسات الاقتصادية الليبرالية، التي شكلت امتثالاً لوصفات صندوق النقد الدولي والتحاقاً بركب النظام العالمي القديم والمتداعي الذي سادت فيه واشنطن، وما أنتجت هذه السياسات من معدلات فقر وبطالة كارثية، ومن تهتك هائل في البنية المجتمعية، وفي الانتماء الوطني نفسه. مستوى الحريات السياسية المتدني الناجم عن بنية وطبيعة النظام السياسي السوري ما منع عموم السوريين من الاحتجاج بوقت مبكر على مستويات الفساد والنهب المتصاعدة، وعلى البرلة الاقتصادية ونتائجها.
- إن الخروج من الأزمة، يعني بالضبط إنهاء أسبابها العميقة. وإلا فإن الأزمة ستستمر وستتكرر وستنتهي الدولة السورية. ما يعني أن أمام سورية والسوريين طريقاً واحدة لا غير، هي الحل السياسي الذي يفتح الطريق نحو نموذج اقتصادي مخالف لليبرالية ولأصحاب الأرباح والنهب الذين يقفون خلفها، داخلياً، وإقليمياً، وعالمياً».



«إحراق سورية من الداخل»

3/نيسان/2016 - العدد 752

«إن الإلقاء باللائمة في ما يجري على الحصار الاقتصادي لسورية، يظهر بوصفه كلمة حق يراد بها باطل. فإذا كان الغرب يحاصرنا، فهل نبذل احتياطات البلاد بإلقائها بين أيدي سماسرة يلتفون على الحصار بحكم علاقاتهم معه لنستورد أساسيات معيشة السوريين بأغلى من أسعارها العالمية؟ أم نتجه شرقاً نحو حلفاء الشعب السوري وهم ليسوا فقط غير مشاركين في حصار بلادنا، بل ومستعدون لإمدادها بما تحتاجه بأقل من سعر السوق العالمية؟ إن التفسير الوحيد لما يجري هو أن مصلحة الفاسدين الكبار فوق كل مصلحة، بما في ذلك أمن البلاد وقوت العباد.

إن مخطط «إحراق سورية من الداخل»، إذ فشل في بلوغ نهاياته المنشودة بفضل التوازن الدولي الجديد، فإن أصحابه وأدواته المحلية يحملون باستكمالهم اليوم عبر إحراق السوريين جوعاً».



حلب.. ما المطلوب الآن؟

18/كانون1/2016 - العدد 789

تتفق مواقف القوى الدولية والإقليمية، والداخلية - كل من موقعها ولغاياتها، ووزنها - على أن هزيمة جبهة النصرة وشبهاتها في معركة حلب، يعتبر حدثاً ذا أهمية استراتيجية، وبداية منعطف جديد في مسار الأزمة السورية ... أضعفت نتائج المعركة إلى حد كبير نفوذ كل القوى التي مانت الحل السياسي واختلقت الحجج والذرائع للتصلص منه. وجاءت نتائج المعركة خطوة أخرى على طريق، ترسيخ وتثبيت التوازن الدولي الجديد، وتعبيراً عنه، وانعكاساً له، واستمراراً لتصاعد دور القوى الدولية، التي تعمل على سيادة القانون الدولي، ومنع الاستفراد الغربي بالقرار العالمي، والتحكم بمصائر الشعوب والبلدان، وإطفاء بؤر التوتر وكبح جماح العسكرة، والحروب.

وفتحت الباب واسعاً على إحياء المسار السياسي مجدداً، بعد أن أكدت على عدم قدرة أعداء هذا المسار، الاستمرار بالتحكم في ملف الأزمة السورية، لا بل وضع الأساس لإمكانية عقد جنيف بمن يحضر، في حال استمرار محور واشنطن، بوضع العراقيل على طريق انعقادها.



الأزمة السورية

وطبيعة التغيرات الدولية..

10/ تموز / 2016 - العدد 766

«إن المتشددين الداخليين على جانبي المتراس يعانون نوعين من العماء المعرفي، مختلفين بالشكل ولكن متماثلين بالمضمون. فجانبا منهم يرفض رؤية التغيير الدولي الجاري. وإن أقر به، فإنه يقلل من شأنه ويستخف بتأثيراته، ولا ينبو من طريقة التفكير غير الموضوعية هذه سوى الخيبات المتلاحقة والمستمرة، فهو مضطر للتنازل عن شعاراته الواحد تلو الآخر، ومرة بعد أخرى.

أما الجانب الآخر فيبالغ - انطلاقاً من رغباته - في تقدير حجم التغيير في الميزان الدولي، وفي تقدير أجال ترجماته الملموسة النهائية، ويتمنى ضمناً وعلمناً أن تشتغل القوى الصاعدة ضمن أجنداته هو، ولمصلحته هو، متناسياً أنه هو نفسه أحد بقايا العالم القديم الذي تم استخدام بعض أطرافه الأكثر تخلفاً عن الركب من قبل النظام الدولي القديم لتبرير «الفوضى الخلاقة»، بل والذي ساهم في تمريرها عبر تعظيم قوى الفساد الكبير وعبر تطبيق الليبرالية الاقتصادية التي طالت بالتدمير لا الاقتصاد السوري فقط، بل والمجتمع أيضاً».

قاسيون 1000

المعارضة السورية... تعريف جديد

8/ كانون 2/ 2017 - العدد 792

اقترب العمل المعارض في العديد من دول المنطقة خلال العامين المنصرمين، باستدعاء التدخل الخارجي... ومع بدء الأزمة تم استيلاء قوى وهياكل سياسية «سورية»، من هذا النموذج المعارض، بعمليات قيسرية، لتسويقها، وفرضها على المشهد، تحضيراً لكرار السيناريو العراقي والليبي، حيث تحولت معارضة تلك البلدان إلى شهود زور، وأدوات تبرير التدخل الخارجي، بما فيها الاحتلال المباشر. ومن حسن الحظ، أن التجربة السورية، أطاحت بهذا التصنيف الملتبس، والتضليلي، والعبثي، وبرزت قوى معارضة تدعو إلى التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل، وفي الوقت نفسه ترفض أي شكل من أشكال التدخل الخارجي، أي أن الواقع السوري أبدع ذلك الخيار الوطني المعارض، الذي خرج من دائرة الثنائية الوهمية: إما دعم النظام، أو دعم التدخل الخارجي، وبلاستناد إلى برنامج متكامل خاص بها، ومصاغ وفق مصالح الشعب السوري، الوطنية، والاقتصادية الاجتماعية، والديمقراطية، ليعيد بذلك الاعتبار إلى مشروعية الموقف المعارض، وطبيعته، ومحتواه الحقيقي المفترض، بعد أن حاولت تلك «المعارضات» تحويله إلى موقف غير وطني، أو في أحسن الأحوال إلى مجرد صراع على السلطة، دون أي محتوى اقتصادي اجتماعي.

أستانا والبعد الإقليمي

22/ كانون 2/ 2017 - العدد 794



«إن هذا الانعطاف على أهميته القصوى سورياً، إلا أنه ذو أبعاد دولية وإقليمية أيضاً، مما يعني ضرورة التعاطي معه كبداية اختراق استراتيجي جاء بالصد من «الفوضى الخلاقة» الأمريكية، بأهدافها ومراميها المعروفة، على امتداد مساحة الإقليم. حيث كانت إحدى أدواتها استمرار حالة الاستنزاف، وإنهاء الجميع، عبر سياسة ضرب الكل بالكل، وتخريب بنى مجتمعات ودول المنطقة دون استثناء، والاشتغال على القضايا المعلقة والمزمنة، والتناقضات البينية، واختلاق الجديد منها إذا تطلب الأمر، ومن هنا فإن الحرص على نجاح الهدنة في سورية، ليس مصلحة وطنية للسوريين فقط، بل تعبير عن مصالح عموم شعوب شرق المتوسط، وبالتالي، فإن تذليل العقبات، وتثبيت اتفاق وقف إطلاق النار في لقاء أستانا القادم، خطوة على طريق الحل السياسي، واستئناف مفاوضات جنيف، وتنفيذ القرارات الدولية، وخصوصاً القرار 2254 يعتبر فرصة ذهبية بالنسبة للدول والقوى المستهدفة بالمشروع الأمريكي»

الممثل «الشرعي»... معرقل وحيد!

12/ شباط / 2017 - العدد 797

يحتد الجدل حول قضية الوفد الواحد للمعارضة السورية الذي سيحاور النظام، التي أصبحت مهمة ملحة باعتبارها الخطوة الإجرائية الوحيدة التي لم تتم حتى الآن من أجل استكمال بنية العملية التفاوضية.

تم تنصيب «الائتلاف الوطني» ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب السوري، وخارج إرادته، في ظل الانقسام الدولي والإقليمي الحاد. وراح هذا الكيان، يتصرف على أساس هذا التكليف، إلى أن جاءت تطورات الأوضاع، وأقنعت رعاته، بأنه أضعف من أن يكون في هذا الموقع الذي «تسلط» عليه. والآن، وبعد أن اعترف الائتلاف العتيد مؤخراً بوجود قوى أخرى يجب أن تمثل، وبعد فشل محاولات اللف والدوران على القرارات الدولية، وحقائق الخريطة السياسية السورية، بدأت المرحلة الثانية من «السلطة» من خلال محاولات الاحتواء، وإجراء إلحاق شكلي لقوى المعارضة الأخرى بوفد منصة الرياض، أو من خلال ما يسمى بـ «الوفد الموحد» للتحكم مجدداً بالإطار المعارض كله، والتحكم تالياً باتجاه سير العملية التفاوضية.

إن تمثيلاً متوازناً للمنصات كلها، المنصوص عليه في القرارات الدولية، ومراعاة الإطار التعددي لقوى المعارضة، وتشكيل وفد متوازن واحد وليس موحد، وإجراء مفاوضات مباشرة بين النظام والمعارضة، هي حزمة متكاملة من الإجراءات الواجب توفرها لنجاح مفاوضات جنيف، وكل ما عدا ذلك لا يخدم إرادة الشعب السوري بانتهاء الأزمة.

لن يصلح الـ «توماهوك» ما أفسده الدهر!

9/ نيسان / 2017 - العدد 805

«بغض النظر عن الطريقة التي تم بها إخراج عملية قصف مطار الشعيرات، والذرائع والحجج، فإنه يعبر تحديداً عن مصالح قوى الحرب في الإدارة الأمريكية، وذهنية مرحلة الأحادية القطبية التي ولت إلى غير رجعة، وسعي هذه القوى إلى استمرار وتعميق التوتر في العلاقات الروسية الأمريكية، وعموم الوضع الدولي... وكما دفعت واشنطن ضمن حماقة التنصل من اتفاق وقف الأعمال العدائية غالباً، من خلال بدء مسار أستانا، وبيان موسكو الثلاثي، وإحياء مسار جنيف، فإن هذا القصف سيرتد سلباً مرة أخرى على الدور الأمريكي عموماً»



دفاعاً عن 90%

المعركة... انقسام وعزلة!

21/ أيار/ 2017 - العدد 811

«تندرج ضمن عملية التشويش على الجولة محاولات الوفد الحكومي إغراق عملية التفاوض بالتفاصيل، والتركيز على القضايا الشككية، وتجاهل جوهر وروح ووظيفة عملية التفاوض، باعتبارها إطاراً توافيقاً، ويعبر عن حاجة وطنية لا بديل عنها تتمثل في ضرورة الوصول إلى حل سياسي، وعدم إضاعة المزيد من الوقت والفرص.

إن قوى الإعاقة التي خسرت المعركة الاستراتيجية - معركة «الحسم والإسقاط»- وتراجعت عن خياراتها التي كلفت السوريين دماءً كثيرة ودماراً هائلاً، وامتنعت للقرار 2254، حاولت خلال الجولة السادسة استخدام أوراقها القليلة المتبقية في عملية الإعاقة بطرق وأساليب جديدة، لجعلها تراوح في مكانها، ولكنها بكل تأكيد لم تعد قادرة على إيقاف المسار»



بداية اختراق جديد

16/ تموز/ 2017 - العدد 819

«توشك جولة جنيف السابعة على اختتام أعمالها... خلال الشهرين الفائتين كانت المنصات الثلاث تتباحث وجهاً لوجه، وتحاول الاتفاق على رؤية الطرف المعارض لاقتراحات المبعوث الدولي، من خلال ما أطلق عليه الاجتماعات التقنية، وتوصلت إلى توافقات في الكثير من القضايا، وانفقت على استكمال العملية لاحقاً، واجتمعت خلال هذه الجولة مع المبعوث الدولي بشكل مشترك، مما يؤكد إمكانية تشكيل وفد واحد، وتشكيل مثل هذا الوفد يعني الوصول إلى الخطوة التي تسبق المفاوضات المباشرة، والمفاوضات المباشرة تعني تنفيذ خريطة الطريق المتجسدة بالقرار 2254، أي أن الحل السياسي دخل في طوره الإجرائي، بعد تجاوز مرحلتي الإسقاط والحسم، والشروط المسبقة، ولو لم يكن للجولة غير هذه النتيجة لكان بالإمكان القول بأن العملية شهدت تقدماً ملموساً جديداً...»



2254 والشروط المسبقة!

23/ تموز/ 2017 - العدد 820

«إن بدعة الشروط المسبقة، تعني العودة إلى مفهوم «الحسم والإسقاط» الذي من المفروض أنه أصبح وراءنا مع قبول الأطراف كلها بالحل السياسي كحل وحيد للآزمة السورية... هذه الشروط تخالف مبدأ بحث السلال الأربع بالتزامن والتوازي، وتعتبر تقريباً بالتقدم الذي حصل في هذا المجال، وبعبارة أوضح، إن أي شرط مسبق - ومن أي طرف كان- يعني واد عملية التفاوض، ويعني بالنتيجة إعادة الأمانة إلى المربع الأول.

لا يحق لأحد أن يمنع أحداً آخر من بحث ما يراه مناسباً على طاولة التفاوض، لا بل من الطبيعي في ظل الصراع أن تطرح جميع القضايا، وأن يكون لكل طرف أولوياته الخاصة به، ولكن دائماً بما لا يعيق الحل السياسي وإطارة التنفيذ أي القرار 2254، ومن هنا، فإن المكان الأنسب لطرح جميع القضايا هو طاولة التفاوض نفسها، وفي هذا السياق، فإن المقترح الإجرائي الذي قدمته رئاسة منصة موسكو بعد الجولة السابعة من مفاوضات جنيف، والقاضي بعدم بحث الشروط المسبقة من خلال وسائل الإعلام، يعتبر حلاً إبداعياً لحل هذه الإشكالية، لا سيما وأن وسائل الإعلام لعبت على الدوام دوراً سلبياً باتجاه توتير الأوضاع، وتعميق الشرخ بين السوريين، وبالدرجة الأولى، وتحديداً في هذه القضية.



حاصر حصارك...

10/ أيلول/ 2017 - العدد 827

«القرار الدولي 2254، قرار توافقي بطبيعته، وبالتالي، فإن وضع أي شرط مسبق على عملية التفاوض، ومن أي طرف كان، يتناقض مع روح القرار، فلا هو أداة التمسك بالسلطة، ولا هو أداة تسليم واستلام لها.

وفي الوقت نفسه، فإن التوافق لا يلغي حق أي طرف في طرح ما يراه مناسباً على طاولة التفاوض، وبالتالي، فإن الامتثال للقرار كما هو - ودون تفسيرات واجتهادات- لا يلغي الصراع، ولا يعني بأي حال من الأحوال إعلان هزيمة طرف، وانتصار طرف آخر، بل هو كسر دائرة الأزمة المغلقة، واستبدال الصراع العسكري بين السوريين إلى صراع سياسي، أي ما ينص عليه القرار نفسه، وجوهره، ومبرر وجوده، وهو تقرير السوريين - كل السوريين- لمصيرهم، ومصير بلادهم».

قاسيون 1000

بعبع سوتشي

8/ كانون 2/ 2018 - العدد 844

آخر أشكال العرقلة تتجلى في الجدل الدائر حول سوتشي ودوره، ومحاولة افتعال تعارض بين مساري سوتشي وجنيف، رغم أنهما مساران متكاملان، ومتخادمان موضوعياً وواقعياً. فلم يكذب يظهر إعلان الترويك «روسيا - إيران - تركيا» عن الموعد الأولي لمؤتمر الحوار الوطني في سوتشي، حتى سارع متشدّدو الرياض، إلى رفع لواء 2254، رغم أن التشكيك بالقرار، أو تأويله الخاطئ على الأقل، كانت السمة الأبرز لخطابهم فيما مضى. بمعنى آخر، إن مجرد الإعلان عن سوتشي أعطى زخماً لمسار جنيف، وأعاد الاعتبار لجنيف. ...ولا يظن أحد، بأنه بالإمكان الالتفاف على القرار 2254 من خلال سوتشي، وتحويله إلى منصة لتجاهل القرار، فهو خريطة الطريق الوحيدة للحل، وفي الوقت نفسه، لا يظن أحد بأن مشروعه الانقلابي يمكن أن ينجح في جنيف، أو سوتشي أو أي مكان آخر... فالأصل في أي حل واقعي ضمن ظروف الأزمة السورية، وتوازن القوى الداخلي والإقليمي والمحلي، هو التوافق، والإطار الوحيد المتوافق عليه هو القرار العتيق، أي أن الجميع محكوم به، وكما هو، دون تفسيرات واجتهادات لا معنى لها، سوى إضاعة المزيد من الوقت.



سوتشي وما بعد سوتشي

5/ شباط / 2018 - العدد 848

ينبغي التأكيد مجدداً على أن الصياغة النهائية للدستور السوري، يجب أن تكون بأيدي السوريين، وفي دمشق وليس في أي مكان آخر. مما يعني ضرورة جعل لجنة الإصلاح الدستوري ساحة حوار جديّة بين السوريين، توضع من خلالها الاتجاهات العامة لسورية الجديدة، بما فيها الاتفاق على مفهوم وشكل ومحتوى الجسم الانتقالي الذي سيدير الاستفتاء، والانتخابات في البلاد. أي أن القرار 2254 كان وما زال وسيبقى خريطة الطريق، والمرجع الرئيس، والحاضر الدائم على أية طاولة تفاوض تخص حل الأزمة السورية.



الاتفاق الثلاثي مخرج المرحلة

16/ تموز / 2018 - العدد 870

محاولات نسف الاتفاق الثلاثي تهدف بكل وضوح إلى إنهاء اتفاقيات التهدئة التي تلبي طموحات الشعب السوري، لإحداث شرخ بين الضامنين في أستانا، وبالتالي إعاقة المسار السياسي الذي نجم عن جنيف وأستانا وسوتشي، والاتجاه الذي يذهب نحو تشكيل لجنة دستورية ضمن ملفات أخرى في مسار الحل السياسي في سورية وتطبيق القرار الدولي 2254. رغم التغيرات الكبيرة الناجمة عن تأثير هذا التفاهم الثلاثي -المستند إلى التوازنات الدولية الجديدة والضرورات الإقليمية- إلا أن الموقف التركي الذي لم يستكمل استدارته، ما زال خاضعاً لجملة من الضغوط التي يبدو الأبرز فيها: الرؤية التركية الخاصة «الخاطئة» في الموضوع الكردي، تلك الرؤية التي تعتبرها الحكومة التركية خطوطلاً لا يمكنها تجاوزها، حيث تبني تركيا عدداً كبيراً من مواقفها ورؤيتها لموقعها الإقليمي كقوة رئيسية مؤثرة في المنطقة ابتداء من هذا الموضوع، وتلعب أطراف عديدة إقليمية ودولية دوراً في تأجيج هذا الموقف.

إن التغيير الكبير الحاصل في الموقف التركي، بحاجة إلى تعزيز وتطوير، بهدف قطع الطريق على كل المحاولات الهادفة إلى إحداث شرخ في التعاون الناجم عن التفاهم الروسي التركي الإيراني في المنطقة، وعدم السماح لأي نوع من المحاولات بغض النظر عن يقف وراءها. إن التفاهم الروسي التركي الإيراني هو الضامن في المرحلة الحالية للتوصل إلى استقرار وأمن في منطقة الشرق الأوسط.

المسارات الثلاثة = 2254

23/ نيسان / 2018 - العدد 859

الجديد في المسألة هو أن الاعتراف بهذه الثلاثة، قد اتخذ شكلاً جديداً مع الاجتماع أنف الذكر «لافروف-دي مستورا»؛ فالحديث لم يعد ضمن حدود «مسارات موازية لا مانع من وجودها في حال أثبتت أنها داعمة للمسار الأساسي في جنيف»، كما كان ممكناً أن يفهم من تصريحات دي مستورا والغربيين على السواء، بل انتقلت الأمور للحديث عن مسارات متوازية ومتكاملة وينبغي تفعيلها جميعها، وبحسب كلمات دي مستورا نفسه فإن: «المفاوضات بشأن التسوية السورية في سوتشي يجب أن تصبح أكثر أهمية بالنسبة للمجتمع الدولي، والمبادرات في أستانا من الأفضل أن تعقد بشكل أكثر انتظاماً»، كما أن هناك ضرورة لدعم مسارات التسوية السورية الثلاثة.



دفاعاً عن 90%

خطوة ناجحة للسلام.. خطوة فاشلة للحرب

24/أيلول/2018 - العدد 880

إن اتفاق سوتشي مثل نقلة جديدة في منطقة خفض التصعيد الرابعة «إدلب» تؤدي إلى تخفيض التوتر، وتفتح الباب للسير قدماً في تصفية الإرهاب مع حماية المدنيين ومنع نزوحهم في الوقت نفسه، كما تسرع الوصول للحل السياسي عبر الإصرار على تشكيل اللجنة الدستورية. والالتزام بوحدة سورية وسيادتها. ونزعت أيضاً فتيل التوتر الذي أشعله الأمريكيون والغربيون بحجة إمكانية استخدام السلاح الكيميائي في إدلب.

ما أراده الأمريكيون وحلفاؤهم في إدلب يتلخص بمسألتين أساسيتين، الأولى: إعاقة إنهاء الإرهاب في إدلب لمنع فتح الباب للخطوة التالية، وهي حل موضوع شرق الفرات والتنف، والذي يمثل إنهاء التواجد العسكري الأمريكي غير الشرعي فيهما، النقطة الرئيسية في الحل. والمسألة الثانية: هي فرط عقد ترويكأستانا، مستفيدة من التناقضات الناجمة عن الوضع التركي، ما يسمح بإطالة أمد الحرب في سورية. هذا الاتفاق برهن أن قوى أستانا قادرة على حل الخلافات فيما بينها، ودفع الحل السياسي في سورية وفق القرار 2254.



2254... الطريق الإجباري الوحيد!

22/تشرين/2018 - العدد 884

عادت إلى الواجهة، مع تقديم دي مستورا استقالته، الطروحات المعادية للقرار 2254؛ سواء تلك التي تأتي من طرف متشددين محسوبين على المعارضة، أو تلك الآتية من متشددين محسوبين على النظام.

أما الطرف الأول، فقد عاد يكرر نغمة الشروط المسبقة ويتجج علناً أن كل ما يقوم به بخصوص العملية السياسية ليس إلا مراوغة، لأنه «متأكد أن النظام لن يدخل في العملية السياسية».

يستكمل هذا الطرف طرحه بأنه ينتظر الضغط الدولي ليس لدفع النظام لدخول العملية السياسية، بل لدفعه خارج المعادلة بأكملها، أي لإسقاطه، وبيد الأمريكي. أي أن هذا الطرف لم يتعامل بصديق ولو ليوم واحد مع القرار 2254 الذي يقول بالتوافق بين الطرفين، لا بإسقاط أحد الطرفين للآخر.

الطرف الثاني، قرين الأول وسنده، والذي يتعامل بالعقلية نفسها في نهاية المطاف، عاد للقول إن جنيف قد انتهت وتم إعلان فشلها باستقالة دي مستورا، ويذهب أبعد من ذلك، إلى حيث يريد الذهاب من

الأساس، فيقول إن القرار 2254 قد بات من الماضي ولم يعد قابلاً للتطبيق، وبالتالي فإن الحل سيكون عبر «حوار داخلي» على غرار مؤتمر صحرى، الذي لم يثمر شيئاً ليس لقلة أهميته «وقد كان في وقته خطوة مهمة»، بل لأن توصياته لم يجر تنفيذها.

ما يعجز الطرفان عن فهمه، وربما ما يخشيان مواجهته، هو أن العصر الأمريكي بكل موبقاته إلى أفول، والعصر الجديد الذي يشكل 2254 أحد ملامحه الأولى والمهمة، هو عصر ستكون للشعوب فيه الكلمة العليا.



«شبح يطوف بأوروبا»

10/كانون/2018 - العدد 891

إن الهيمنة الأمريكية السياسية على دول أوروبا، والتي تكرست بشكل مطلق مع التحولات التي تلت ديفول ومن ثم مع تانتشر والنيوليبرالية، تعيش الآن آخر أيامها، وإذا كانت الضربة الأولى في هذا القرن هي إطلاق اليورو، فإن عزل أمريكا لن يطول به الأمر حتى يصل إلى النظام المالي العالمي وحجر زاويته - الدولار، وذلك ابتداء من نظام التحويلات، وليس انتهاء بطريقة اعتماد العملة الاحتياطية العالمية.

الشبح الذي طاف أواسط القرن التاسع عشر في أوروبا، عاد إليها، ولكن ليس إليها وحدها، بل بات يطوف العالم بأسره!



استعادة سيادة الشعب السوري

14/كانون/2019 - العدد 896

إن استعادة السيادة السورية بمعناها العميق، ليست مطلباً طارئاً نشأ بعد 2011، بل هي أقدم من ذلك؛ فاستعادة السيادة لا تعني استرجاع الأرض السورية لسلطة الدولة السورية فحسب، ولا تعني إنهاء التدخلات الخارجية في الشأن السوري فقط، بل وتعني أيضاً: استعادة الشعب السوري لسيادته على أرضه وموارده، وافتكاكها من يد الفاسدين الكبار ومن يدعمهم ويحميهم ضمن جهاز الدولة. وإذا كان التوازن الدولي الجديد ودور حلفاء الشعب السوري يدفع بشكل متسارع نحو إنهاء التدخلات الخارجية، ونحو استعادة الدولة للسيادة على الأرض، فإن استعادة السيادة الكاملة للشعب السوري على دولته بالمعنى العميق، هي المهمة الأولى خلال السنوات القليلة القادمة، والتي سيشكل تنفيذ 2254 الخطوة الأولى ضمنها فحسب!

قاسيون 1000

النخبة الفاسدة تستورد ليبرالية الغرب وعقوباته!

4/ شباط / 2019 - العدد 899

إن السياسات الليبرالية التي تنفذها الحكومات السورية المتعاقبة، والتي ترسمها من وراء الكواليس نخبة فاسدة هي ذاتها مهما تغيرت الحكومات، تلتقي مع العقوبات الجديدة في كلمة سر واحدة: «الغرب والبنية التابعة له»! مصدر العقوبات هو الغرب، ومصدر السياسات الليبرالية هو الغرب أيضاً، وأصحاب المصلحة في الائتلاف هم نخبة اقتصادية فاسدة ومرتبطة بالغرب تاريخياً، ورغم كل ظروف العداء السافر والمعلن التي تعيشها البلاد تجاه الغرب، إلا أن هذه النخبة لا تزال ثابتة ضمن البنية العامة للنظام السياسي في البلاد، بل ولا تزال المتحكم الأساسي بسياسات البلاد المختلفة.



العقوبات والفساد وجهان لعملة واحدة

18/ آذار / 2019 - العدد 905

العقوبات عملية متكاملة لها مسننات واحدة تربط الفساد الداخلي بالفساد الخارجي، وهي أهم وأكبر عملية نهب قام بها الفاسدون الكبار من رجال أعمال وموظفين كبار في جهاز الدولة، وذلك عبر مجمل تاريخ فسادهم الطويل في سورية، وهي وسيلة إثراء فاحش بسرعة هائلة، وهم لذلك متعطشون لمزيد ومزيد من العقوبات، بغض النظر عن الآثار الاجتماعية والسياسية المترتبة على ذلك. وفي ظل النهب الفلكي الذي يحققونه، فإن كل كلام عن إصلاح بنيوي في ظل سيطرة الفاسدين الكبار، ليس سوى وهم ساذج، أو إيهام تخديري بلا مفعول تقريباً.



اللجنة الدستورية: مفتاح فقط

29/ تموز / 2019 - العدد 924

إن اللجنة الدستورية بذاتها هي شرط ضروري لحل الأزمة ولكنها ليست شرطاً كافياً، لذلك لن تكون حلاً لوحدها للأزمة السورية، فالحل كان ولا يزال بالتطبيق الكامل للقرار 2254، والذي يتضمن عدداً كبيراً من القضايا من بينها استكمال محاربة الإرهاب حتى إنهائه، وتشكيل جسم حكم انتقالي، والتحصين لانتخابات شفافة ونزيهة وحيادية، أي لا تتحكم بنتائجها مسبقاً لا قوى المال ولا قوى جهاز الدولة ولا القوى الخارجية، وهناك أيضاً قضايا المعتقلين والمفقودين، وإعادة الإعمار ورفع العقوبات وعودة اللاجئين... ولكن هذا لا يقلل من أهمية تشكيل هذه اللجنة، والذي سيشكل مفتاحاً للحل السياسي الشامل.



لا حلّ جذرياً دون الجولان

25/ آذار / 2019 - العدد 906

طوال الأزمة السورية كانت واشنطن حريصة على تحييد فكرة الصراع السوري مع الكيان الصهيوني، والتركيز على محاولة تفجير الثنائيات الوهمية بمختلف أشكالها، لأن صراعاً مع الصهيوني من شأنه أن يوحد السوريين؛ هذا ما رأيناه عقب تغريدة ترامب مباشرة، فحتى أولئك المنبطلون لأمريكا من السوريين لم يجرؤوا على عدم الوقوف ضد ترامب، لأن السكوت عن الموضوع ناهيك عن قبوله، من شأنه أن يقضي عليهم سياسياً بين ليلة وضحاها...

ماذا يعني انطلاق اللجنة الدستورية؟

4/ تشرين 2 / 2019 - العدد 938

لأول مرة منذ بداية الأزمة السورية، تجلس الأطراف السورية وجهاً لوجه، وجنباً إلى جنب، في قاعة واحدة. وذلك بعد سنوات عديدة ساد فيها الخطاب الإقصائي القائم على الحسم والإسقاط... تسريع العمل في اللجنة بحيث يؤدي المطلوب ضمن أجل معقولة، بالتوازي مع البدء في المسائل الأخرى ضمن العملية السياسية، والدفع نحو نقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق، وعلى أساس ضمانات واضحة وكافية، بحيث تجري عملية صياغة الدستور السوري على الأرض السورية وبتمهيد وتيسير من الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي يعني في جوهره، الانتقال نحو التنفيذ الفعلي للقرار 2254 على الأرض السورية بالذات، ومن خلال إعطاء الزخم اللازم للمسألة الدستورية بوصفها نقطة علام فاصلة في إطلاق الحياة السياسية في البلاد بعد غيابها الطويل. إن مختلف الموانع الشككية التي وقفت طوال ما يقرب من سنتين في وجه تشكيل اللجنة، لم تكن أكثر من تعبير عن ضعف الإرادة السياسية في الذهاب باتجاه الحل، وتشكيل اللجنة كان إعلاناً أولياً لكسر إرادة المعطلين، ولكن ليس بشكل نهائي بطبيعة الحال؛ فهؤلاء سيحاولون النفاذ من أية ثغرة لتأخير العملية، ولذا فإن من الأمور المفيدة أيضاً، في الأجل القريب، تحويل مناقشات اللجنة الدستورية إلى مناقشات علنية يسمعونها ويشاهدونها الشعب السوري بأكمله، ليكون بمقدور السوريين أن يعرفوا يوماً بيوم، وتفصيلاً بتفصيل، آراء ومساهمات كل جهة وكل طرف وكل شخص.

دفاعاً عن 90%

حل الأزمة الاقتصادية-المعيشية... سياسي أولاً!

24/ شباط / 2020 - العدد 954

في البلد نفسه الذي تعيش الغالبية المسحوقة من أسره على دخول لا تتجاوز 50 دولار شهرياً، تباع سيارة فارهة في أحد مزاداته بنصف مليون دولار؛ أي بما يوازي قيمة المعيشة الشهرية لعشرة آلاف أسرة! البلد الذي بات فيه فجور الفاسدين الكبار وتجار الحرب، مشهداً يومياً يزيد من عمق الجراح التي لم يتوقف نزفها بعد، والتي لم تعد السياسات الحكومية «تمن» عليها حتى بالمسكنات التي لا جدوى منها. ومع ذلك فلا بد من تكرار الكلام الممجوج عن إصلاح إداري هنا وإصلاح إداري هناك، وعن وعود لم تتحقق يوماً بحلول اقتصادية.

لا مخرج من الأزمة دون كسر البنية الاقتصادية التابعة التي يتحكم بمفاصلها سماسرة الغرب المحليون الذين يعطلون أي توجه فعلي نحو الشرق ونحو التخلي عن الدولار والدولة. لا مخرج من الأزمة دون إعادة تركيب البنية السياسية للبلاد بما يسمح بضرب الفاسدين الكبار الذين يمتصون عرق الناس ودماءها.

... مختلف المهام الوطنية تمرّ عبر الطريق نفسه: التنفيذ الكامل للقرار 2254.



وما أدراك ما التشدد!

27/ نيسان / 2020 - العدد 963

التشدد في الحالة السورية يتطلب بعضه بعضاً، ويخدم بعضه بعضاً. بكلام آخر فإنّ تشدد كل طرف على حدة، لا يمكنه أن يستمر وأن يجد من يؤيده بين الناس دون تشدد مقابل يبرره.

يكنم الجذر الاجتماعي في قلة قليلة لا تتجاوز 5% من السوريين، هي القلة الناهبة المتبطرة في الطرفين، والتي ترى في استمرار الأزمة وتعمقها طريقاً وحيداً لاستمرار النهب وللهرب من قدر محتوم تفرضه عملية التغيير عبر الحل السياسي وعبر التنفيذ الكامل للقرار 2254.

وأما الجذر السياسي، فهو الرابطة العميقة بين متشدي الطرفين، وبين الغرب؛ وهو الأمر الذي يظهر لدى جهة في الإصرار على اللبلة المتوحشة وعلى العمل في السمسرة الاقتصادية لمصلحة الغرب، بما في ذلك عبر الاستفادة من العقوبات الغربية لتوسيع هوامش النهب. ويظهر لدى الجهة المقابلة في الانبطاح السياسي العلني للغرب وسياساته ضمن حفل تصفيق مستمر لجرائمه بحق السوريين عبر العقوبات نفسها، وغيرها من السياسات.



«قيصر»: ركبة الشرطي الأمريكي!

1/ حزيران / 2020 - العدد 968

إنّ النظر في تاريخ العقوبات الأمريكية والغربية على سورية وغيرها، ورغم ادعائها أنها تهدف لتغيير نظام ما أو تغيير سلوكه، في هذه الدولة أو تلك، إلا أنها لم تحقق في أي مرة هدفها المعلن، بل حققت دائماً إفقار وإضعاف الدول المعنية، وتعميق ماسي شعوبها، بل وإنها في حالات عديدة لعبت دوراً معزّزاً لقوى الفساد الكبير ومافياته، التي تدعي محاربتها. المثال السوري في هذا الشأن أكثر من واضح، وقد بينت قاسيون بالأرقام وعبر أعداد متتالية، آثار العقوبات على البضائع الأكثر أساسية لمعيشة السوريين، وكذلك طرق استفادة الفاسدين الكبار من العقوبات لتضخيم أرباحهم من عمليات الاستيراد بشكل فلكي.

وبكلمة موجزة، فإنّ قانون قيصر هو ركبة الشرطي الأمريكي التي تضغط على رقبة الشعب السوري محاولة قتله خنقاً، كشأنها في التعامل مع المواطن الأمريكي جورج فلويد... وإنّ موافقة أي سوري على قيصر أو ابتهاجه به، إنما هو خيانة وطنية للشعب السوري.

التنفيذ الفوري للحل السياسي عبر 2254 كان ضرورة قبل «قيصر»، وهو الآن ضرورة وجودية لإغلاق الطريق أمام تحويل سورية إلى مستنقع، وإنهاء درب الامها الطويل.

سيريتل... «قضية ضريبية»؟

11/ أيار / 2020 - العدد 965

الوهم الأول، هو أنّ المسألة برمتها تعكس صراعاً وتنافساً طائفي الطابع ضمن النخب الحاكمة؛ إذ ليس هنالك «أفضل» من الستار الطائفي لتضليل الناس ولتغطية الحقائق.

الوهم الثاني، هو أنّ «قضية رامي» تعكس صراعاً إيرانياً روسياً، ونرى ضمن هذا الوهم روايات عديدة متضاربة، فتارة يكون رامي «روسياً»، وتارة أخرى «إيرانياً»، وفقاً لمزاج المؤلف.

الوهم الثالث، هو أنّ ما تقوم به «الحكومة» اتجاه سيريتل، هو خطوة كبيرة ضمن «عملية مكافحة الفساد»

إنّ محاولة إيهام الناس بأنّ محاربة الفساد قد بدأت عبر تحصيل الاستحقاقات غير المدفوعة من سيريتل، هي محاولة شديدة البؤس؛ الفساد في سورية هو فساد منظومة بأكملها، فساد كبير ومتغول ويسيّط على مفاصل جهاز الدولة ولا يمكن اقتلعه بحال من الأحوال بأيدي المستفيدين منه، بل حصراً بأيدي المتضررين، أي بأيدي عموم الشعب السوري، وعبر الحل السياسي.

الحقيقة الجوهرية التي تسعى الأوهام السابقة لإخفائها، لها جانبان أساسيان. الأول هو أنّ نشوء ومسيرة سيريتل هما تعبيران عن جوهر علاقات اقتصادية اجتماعية نيوليبرالية تقوم على ركنين ثابتين متلازمين: فساد كبير في الداخل مترافق مع تخريب كل إنتاج حقيقي، وتبعية اقتصادية - كانت ولا تزال - للغرب.

الثاني أنّها مجرد مؤشر على أنّ الفاسدين الكبار، ولمعرفتهم اليقينية بأنّ التطبيق الكامل للقرار 2254 بات على مرمى حجر، بما يعنيه ذلك من تغيرات كبرى قادمة، قد بدؤوا عملية مركزة عالية للثروة، بوصفها أداة أساسية (من وجهة نظرهم) سواء في المرحلة الحالية (لإعاقة وتأخير الحل)، أو في المرحلة اللاحقة، للعمل السياسي ولمحاولة الحفاظ على الهيمنة على اتجاهات التطور المستقبلي لسورية.

قاسيون 1000 دفاعاً عن 90%

«المكونات» وسورية القديمة والجديدة!

29/ حزيران/ 2020 - العدد 972

كان المطلوب ولا يزال، ديمقراطية سياسية لا ما يسمى ديمقراطية مكونات؛ الديمقراطية السياسية تعني: اصطفااف الناس على أساس مصالحهم العميقة، والاقتصادية الاجتماعية بالدرجة الأولى. اصطفااف من هذا النوع، هو وحده ما يمكنه الحفاظ على سورية موحدة، وهو وحده الأساس لتجميع نضالات المنهوبين في وجه ناهبيهم الداخليين والخارجيين.

ينبغي أن يبقى في البال، أن أولئك الذين يهللون لمسألة «المكونات» من القوى المحلية، إنما يحاولون تحويل السوريين إلى مجموعة قطعان طائفية وعشائرية وقومية صماء، بغية التسلق عليها وادعاء تمثيلها لا لشيء سوى سرقة ذلك التمثيل وتحويله إلى أساس تفاوضي لأمراء الحرب فيما بينهم.



سورية الجديدة: نسبي ودائرة واحدة

27/ تموز/ 2020 - العدد 976

إنّ نظاماً انتخابياً نسبياً يعتمد البلاد دائرة واحدة - أي: على العكس تماماً من النظام القائم حالياً - بات ضرورة وطنية لا مفرّ منها، في سياق التطبيق الكامل للقرار 2254، لتوحيد سورية جغرافياً ومجتمعياً؛ عبر فتح الباب أمام دفن الفضاء السياسي القديم، وأمام ولادة فضاء سياسي جديد عابر للأديان والطوائف والقوميات، ويمثل السوريين كسوريين، ويمثل مصالحهم العميقة، وفي مقدمتها: مصالحهم الاقتصادية - الاجتماعية بوصفهم يعانون منذ عقود من عمليات نهب واستغلال وحشي، تترجمها أرقام توزيع الثروة الوطنية، التي يحصل بموجبها ما يزيد عن 90% من السوريين، على أقل من 10% من مجمل الثروة الوطنية...



المركية واللامركزية... وحق تقرير المصير

21/ أيلول/ 2020 - العدد 984

الطرح الفيدرالي، وإن كان بتطبيقه العملي في دول مثل روسيا أو سويسرا، قد أثبت نجاحاً كبيراً، إلا أنه جزء من سياق تطوري طويل خاص بتلك الدول. في الخصوصية السورية، ومع حجم التنوع الهائل في المجتمع السوري، ومع الحالة المنهكة للدولة والمجتمع، فإنّ الفيدرالية ستكون مضرّة ضرراً كبيراً يصل حد تهديد وحدة البلاد.

الطروحات التي تقول بـ«حكم ذاتي»، والتي تطرح أحياناً بالربط مع أقليات قومية، مشكلتها الأساسية أنّ طبيعة التوزيع في سورية هي طبيعة شديدة التداخل، والدفع بهذا الاتجاه يعني الدفع باتجاه إعادة تشكيل التركيب السكاني السوري بشكل خطير يفتح الأبواب على نماذج من مثل النموذج اليوغلاصافي... ولذا فرأينا أنّ هذا أيضاً لا مكان له في سورية.

الحديث عن اللامركزية بشكل أحادي الجانب ودون تحديد طبيعة علاقتها بالمركية، يعبر في بعض الأحيان عن ارتداد يعيد طرح المفهومين السابقين بقلب جديد... في حين إنّ اللامركزية مطلوبة وضرورية بوصفها سلطة الشعب في المناطق عبر مجالسه المنتخبة على كل الجهاز التنفيذي للدولة... فلا سبيل لمحاربة الفساد ومنعه بشكل فعلي دون هذه الرقابة، كما لا مجال لفتح آفاق النمو والتنمية والعدالة دون سلطة حقيقية ومباشرة للناس في المناطق، تأخذ بعين الاعتبار توزيعاً عادلاً للموارد والفرص والإمكانات على مستوى البلاد ككل.

بالتوازي مع هذه اللامركزية، فالبلاد بحاجة لمركز قوي يحفظ وحدتها في الشؤون السيادية الأساسية، ويدير الخطوط العامة للمشاركة الوطنية الكبرى المطلوبة خلال عملية إعادة الإعمار القادمة، وذلك كله في إطار التنفيذ الكامل للقرار 2254 بيد السوريين و لمصلحتهم.

عوامل التقسيم وعوامل الوحدة

30/ تشرين 2020 - العدد 994

عوامل التقسيم: السياسات الليبرالية المتوحشة المستمرة حتى اللحظة، والتي بدأت بشكل واسع منذ 2005، وما قامت به من التهام للمكتسبات الاجتماعية والاقتصادية، مسببة ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بشكل كارثي، وتعميق الفجوة بشكل هائل بين عامة السوريين وبين النخبة الناهبة. وهذا كله أضر إضراراً جسيماً بالهوية الوطنية السورية.

الانخفاض الكبير في مستوى الحريات السياسية، والذي حبس وراكم الالم الناس في صدورهم، وأدى إلى انفجارها بأشكال عنيفة وغير منضمة، وسهل بالتالي اختراقها ومحاولات التلاعب بها، وصولاً إلى التسليح وإلى تفعيل ثنائيات زائفة من النمط الطائفي والقومي والخ...

ترافق مستوى الحريات المنخفض مع شكل اقتصادي وسياسي في إدارة الدولة أهمل الأطراف عموماً، والأرباب بشكل خاص، وأهمل التنمية، وكرّس فالفقاً بين المدينتين الكبيرتين من جهة وبين بقية المناطق السورية من جهة أخرى.

وبعد 2011، فإنّ منطق الحسم والإسقاط الذي تبناه الطرفان المتشدان، وما رافقه من عنف هائل، أدى إلى تقطيع أوصال البلاد. وهذا المنطق لا يزال مستمراً بأشكال متعددة في السلوك العملي وفي التصريحات؛ حيث الهروب من أي حوار جدي، بل و«التكفير السياسي» بشتى أنواع التهم، وعلى رأسها الانفصالية والإرهاب.



أي «صمود» دون «العدالة في الحرمان»؟!

عقدت في المركز الثقافي في المزة ندوة اقتصادية بعنوان
البناء الاقتصادي والنوازن الاجتماعي بتاريخ 5-1-2021،
وكان لقاسيون مشاركة بها قدمتها محررة الشؤون
الاقتصادية عشتار محمود، ننشر ما جاء فيها.



انتهى عام 2020 ولكن آثاره لن تمر، وهو العام الذي يمكن توصيفه على الصعيد السوري «بعام الجوع»، الكثير من الأرقام تورد في هذا السياق، ومنها ما ذكره برنامج الغذاء العالمي WFP بأن الجوع طال 9 ملايين سوري، أي: أكثر من نصف السكان المتواجدين داخل البلاد. ولكن بعيداً عن الأرقام الدولية فإنه وفق حاسبة قاسيون، فإن كلفة الغذاء الضروري لأسرة في دمشق قد أصبحت خمسة أضعاف الأجر الوسيط لمعيل الأسرة، وتحتاج العائلة إلى خمسة دخول لتأمين القدر الكافي من طعامها.

ووفق هذا المقياس العام يمكن القول: إن كل أسر العاملين بأجر في حالة فقر مدقع، وأسر أصحاب الأعمال الصغيرة ليست بأفضل بكثير... فمثلاً: وفق حسبتنا في العام المنصرم، فإن مزارع بندورة يمتلك بيتاً بلاستيكيًا، حقق عائداً وسطياً إذا تم توزيعه على خمسة أشهر من العمل فإن الدخل الشهري لا يتجاوز 60 ألف ليرة أيضاً!

أزمة الغذاء تكثيف لحالة الحرمان

إن أزمة الغذاء هي تكثيف لحالة الحرمان، وقد يقول البعض: إننا نعيش ظرف عقوبات وحرب، وأن هذا «حال طبيعي» والمطلوب «الصمود». وبالفعل هنالك مجتمعات عانت من حرمان شديد، وصمدت وبقيت متماسكة، ولكن الشرط الأساس «للمقاومة والصمود» هو تحقيق مقولة: «العدالة في الحرمان»، ونقتبسها من د/ قدرى جميل، وقد كررت على صفحات قاسيون منذ 2013، باعتبارها مفتاحاً أساسياً لإدارة اقتصاد الحرب والأزمات. المجتمع السوري في حالة نقمة شديدة، ليس بسبب الحرمان فقط، بل بسبب غياب حالة: «العدالة في الحرمان»، والأمثلة كثيرة حول المفارقات الاجتماعية في واقع حال الناس اليوم.

الظلم يولد النقمة، والحرمان يؤدي إلى اختلال التوازن، وربما تعبّر طبيعة الجرائم التي أصبحنا نشهدها في المجتمع السوري عن حجم التأزم وآثاره، وكذلك ظاهرة تحول الأمل الوحيد للشباب بالخروج من البلاد، تشير إلى درجة الخطر.

لماذا تغيب العدالة... حتى في الحرمان؟ لماذا تغيب العدالة، حتى في الحرمان؟ الإجابة تكمن في قوانين الاقتصاد السياسي. إن وفرة أو عدم وفرة

الموارد هو شرط لازم لتأمين وضع أفضل، ولكنه غير كافٍ بالنقطة الأساسية بكيفية تموضع هذه الموارد، الأمر الذي يتحدد على أساس العلاقات الاقتصادية، وبالدرجة الأولى الإجابة عن أسئلة:

من يملك؟ وكم يملك؟ وكيف يتصرف بملكته من الموارد؟

وهي تحدد بدورها الإجابة عن سؤال: من يعمل، وبماذا يتاح له أن يعمل، وماذا يحصل مقابل عمله؟

فعندما تكون ملكية الموارد الكبرى محصورة بعدد قليل جداً، ولهم حرية التصرف بها واختيار القطاعات الأعلى ربحاً، فالموارد عملياً تصبح غير متاحة للأساسيات. لأن القوانين الموضوعية أيضاً تقول: إن المال يلحق المال، ويسعى نحو المجالات ذات الربح الأقصى.

وعلى هذا الأساس فإن الموارد تتموضع في قطاعات مشوهة في الظرف السوري، ولا يبقى ما يتسع لتوسيع الصناعة والزراعة وغيرها... وعلى أساسه أيضاً ينتقل الشباب من العمل في معمل أدوية براتب 70 ألف ليرة ووضع عمل غير مستقر، إلى حالة الارتزاق براتب شهري قد يزيد على 200 ألف ليرة!

«استثمارات أمراء الحرب»

الإجابة عن سؤال من يملك الموارد

لا تزال البضائع التركية تندفق إلى سورية بمقدار يفوق مليار دولار سنوياً خلال سنوات الأزمة و تصل إلى جميع المناطق السورية وليس إلى إدلب فقط

إدلب فقط! ويمكن تقدير عوائد رسوم العبور سنوياً بما يقارب 500 مليون دولار.

وبحالة التهريب يستوجب على الصناعة النسيجية مثلاً أن تنافس بضائع بلا رسوم، وأن تواجه قوى لديها مثل هذا الربح غير الشرعي من العبور، أو أن يكون عليها أن تستورد مستلزماتها عبر التهريب وتصدر بضائعها عبر التهريب لتحقيق عائداً مقبولاً ومنافساً! ثالثاً: وهو الأخطر الموارد التي تخصص في تجارة الممنوعات، مثل: حبوب الكبتاغون في سورية، وهنا نتحدث عن ربح قد يصل إلى 5000-7000% من فرق سعر الحبة في سورية، وسعرها في الإقليم... ما يفسر وجود سوق قد تقارب قيمها 16 مليار دولار!

تتركز الكثير من الموارد اليوم في اقتصاد أمراء الحرب، وتنحجب هذه الموارد عن السوريين عموماً وحاجاتهم. ولذلك فإننا نقول ونكرر: إن إيجاد حلول اقتصادية للوضع السوري اليوم غير ممكن عملياً، لأن المسألة سياسية، ولا يمكن حلها إلا عبر وزن اجتماعي يقابل أوزان هؤلاء ومصالحهم. سورية ستذهب إلى تسوية سياسية عاجلاً أم آجلاً، والتسوية لن تحل كل المشكلات، بل ستفتح الباب للمجتمع ليفرض مصالحه، ويحاول أن يحل المشكلة.

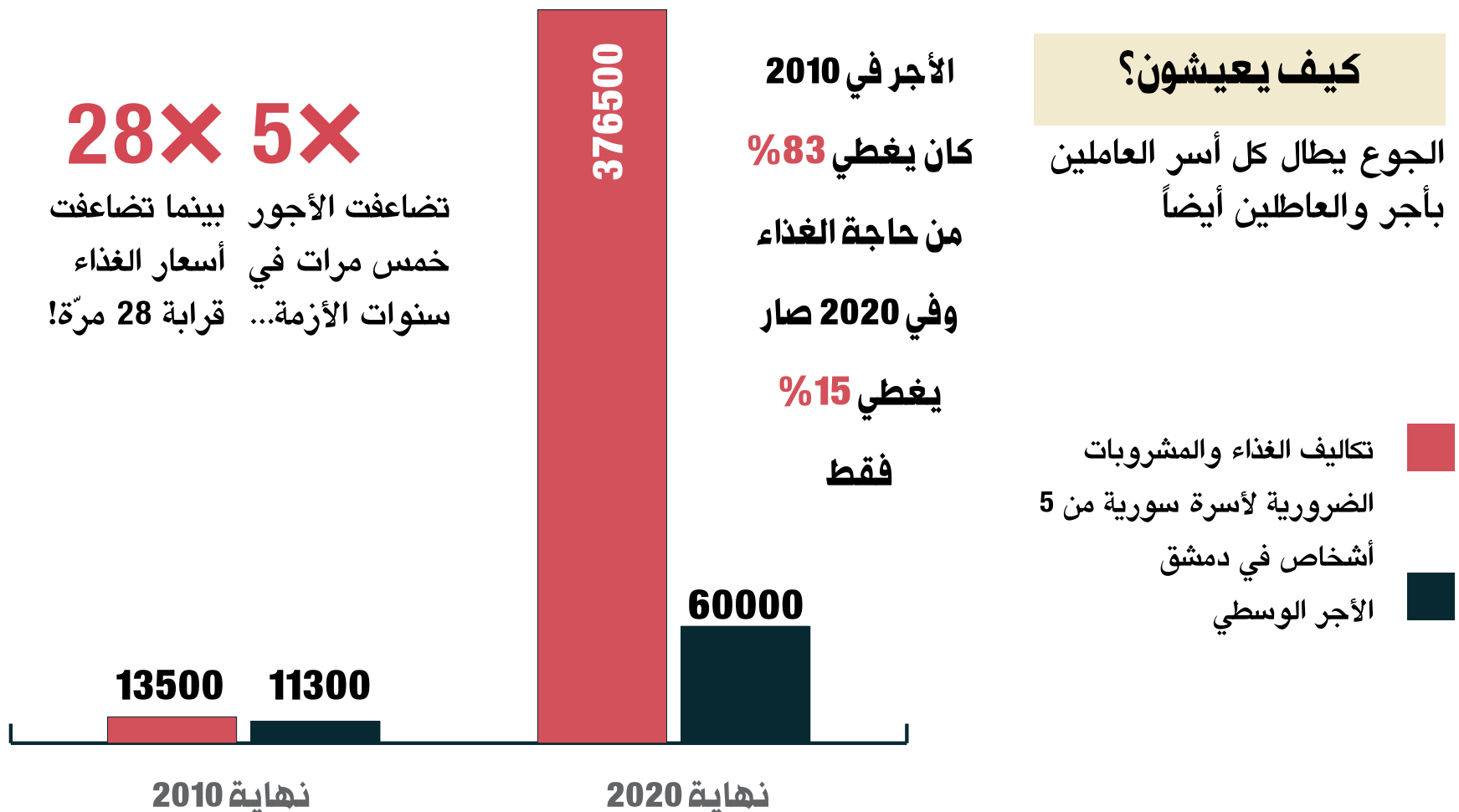
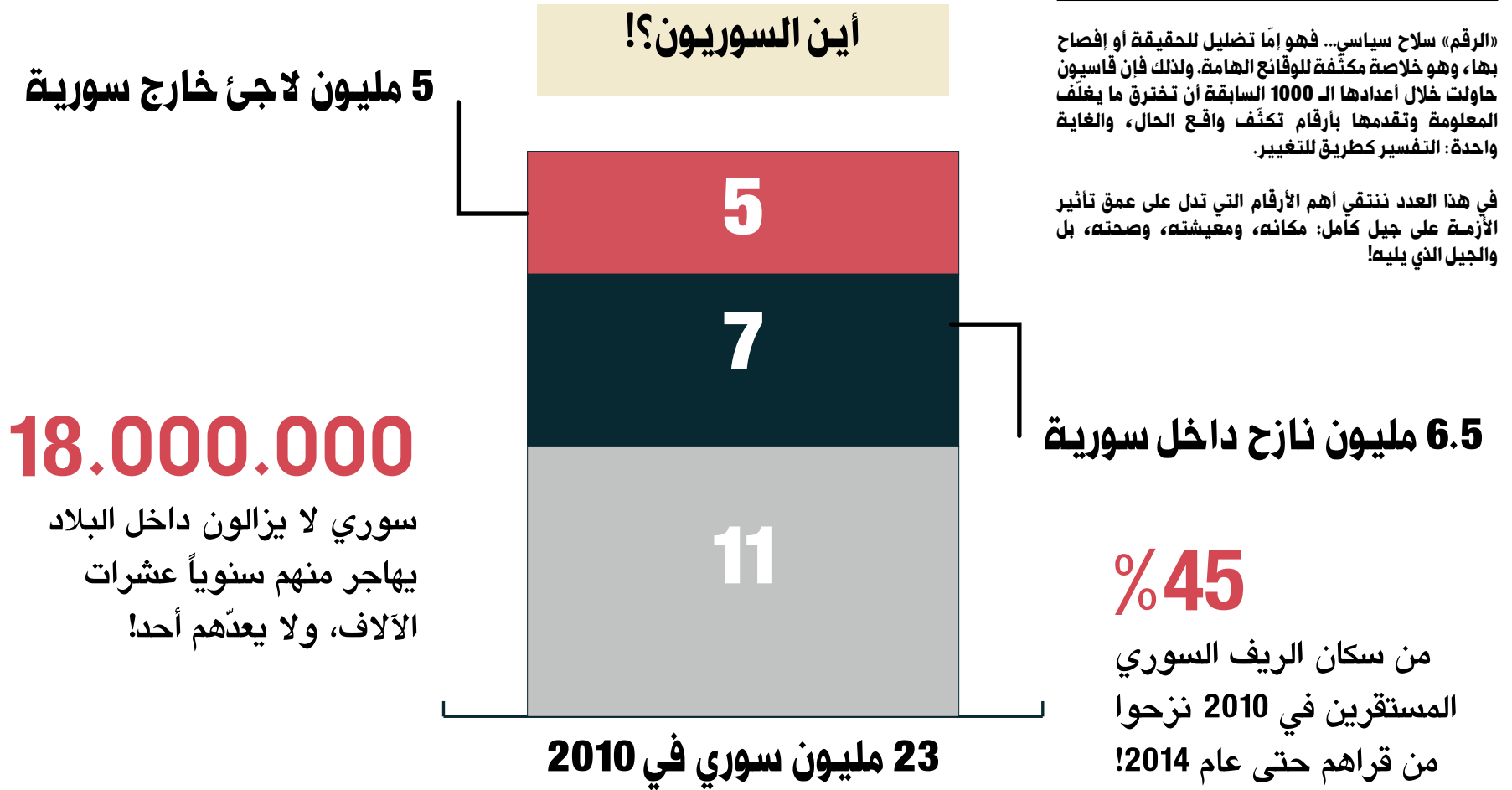
في سورية وكيف تتموضع غير متاحة بسهولة، وهي لم تكن يوماً معلومة متاحة؟ فحتى معلومات قطع الموازنة التي ينص الدستور على أن تصدره الحكومة لا يتم إصداره في الظروف الحالية، ولذلك من الصعب خروج معلومات من هذا النوع. ولكن يمكن أن نشير إلى بعض القطاعات المشوهة الراجعة ذات التأثير.

أولاً: الاستثمار في موارد الدولة أو المال العام، وهو أيضاً استثمار في العقوبات والأزمات. وفق تقديراتنا التي تعاقبت على صفحات جريدتنا، فإن كل مادة تستورد لصالح جهاز الدولة تسعر بأسعار أعلى من الكلفة العالمية بنسب تتراوح بين 40-100% وهذه الكلفة هي رسوم مخرطة يفرضها المستوردون نتيجة العقوبات، وتختصر في نوادي الاستيراد المغلقة. وبهذا المقياس، فإن المواد المدعومة التي خصصت لها الحكومة ما يقارب 4000 مليار ليرة في موازنتها يمكن أن تكون 2000 مليار منها ربحاً وتكاليف غير مفسرة، هذا عدا عن النهب المباشر للمواد المدعومة الموزعة.

ثانياً: هنالك مجال التهريب، وأيضاً بحسبة أخرى فإن البضائع التركية التي لا تزال تندفق إلى سورية بمقدار يفوق مليار دولار سنوياً خلال سنوات الأزمة، هي بضائع تصل إلى جميع المناطق السورية، وليس إلى

«أرقامنا السورية» الصادمة

■ إعداد: قاسيون

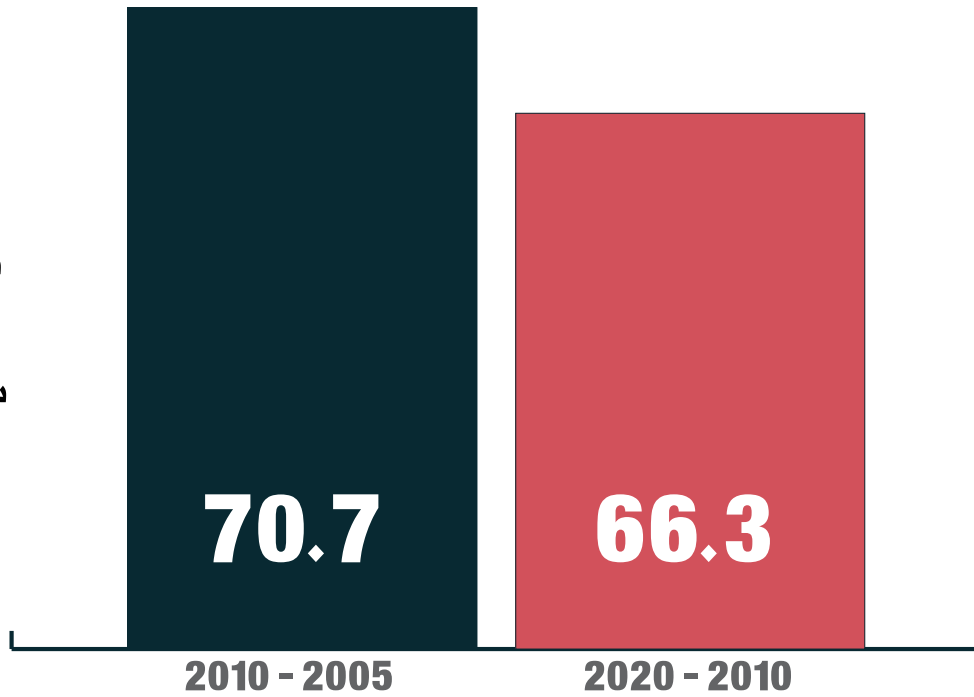


وقائع من العدد 1000

العمر الوسطي المتوقع لطفل يبلغ 5 سنوات الآن

50%

نصف من هم فوق
الـ 40 عاماً داخل
سورية يعانون من
أمراض مزمنة.



وكيف صحتهم؟!

السوريون خسروا أربع
سنوات ونصف من أعمارهم

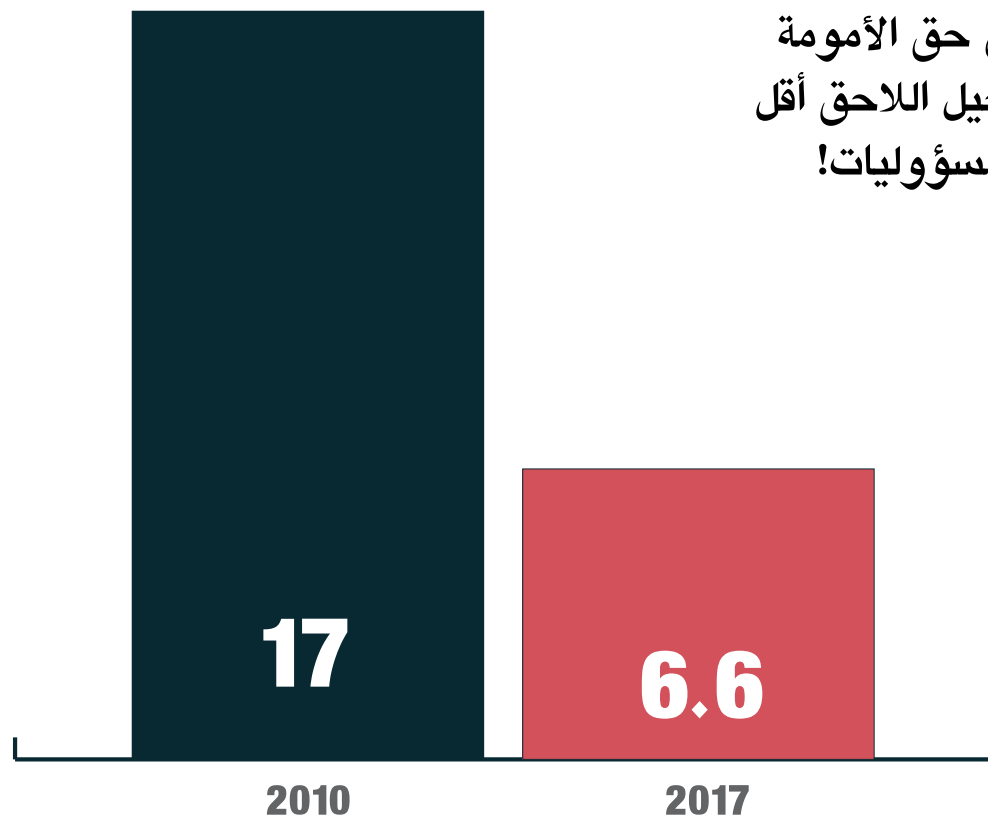
22%+

ارتفع معدل وفيات من هم
بعمر 65-75 عاماً خلال
سنوات الأزمة بالمقارنة مع
وسطى السنوات الخمس
السابقة لها.

هذه الأرقام تشير إلى بعض من
مستوى عمق الأزمة، ومدى
آثارها التي لا ترتبط فقط بجيلنا
بل تحمل آثارها على غالبية
أطفال اليوم، فهم خارج
بيوتهم الأصلية وفي مساكن
النزوح، وهم بأقل مستوى من
التغذية مع مستوى الفوارق
بين مقدرات الأسر وكلف
التغذية الضرورية التي أصبحت
فوق طاقة معظم السوريين،
وهم بالتالي قد خسروا من
صحتهم وأعمارهم... بل خسر
معظمهم فرصة الولادة
والحياة.

إن آثاراً بهذا الحجم، هي أهم
دوافع إيقاف الكارثة فإن كانت
سورية تحتاج إلى كل تجديد كل
حجر تدمر، وتعبئة كل مورد قد
هدر... فما هذا كله إلا لعقود
قادمة نرمم فيها خسائر عقد
قد يصبح قريباً من الماضي.

عدد المواليد لكل امرأة سورية في عمر الخصوبة «20-49»



وماذا عن الجيل القادم؟!

الأزمة أدت إلى تراجع كبير
في عدد المواليد وحرمت
نساء كثير من حق الأمومة
وستجعل الجيل اللاحق أقل
عدداً وأكبر مسؤوليات!

تستمر تكاليف المعيشة في الارتفاع مع ارتفاع الأسعار... تقودها أسعار الأغذية التي ارتفعت بمستويات كبيرة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2020، لترتفع مجمل تكاليف المعيشة بنسبة تقارب: 11%. وهي تكاليف سلة إنفاق الأسرة المكونة من خمسة أشخاص على ثماني حاجات أساسية: الغذاء، السكن، والصحة، والتعليم، واللباس، والأثاث، والنقل والاتصالات.

732 ألف ليرة

تكاليف معيشة السوريين نهاية 2020

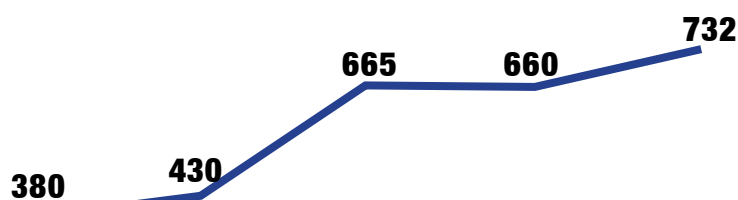


ارتفعت تكاليف الغذاء والمشروبات الأساسية بمقدار الخمس خلال الفترة بين أيلول 2020، ونهاية شهر 12. وأصبحت حاجات الأسرة الواحدة من خمسة أشخاص تقارب: 376500 ليرة. موزعة على مكونات الغذاء اليومي الضرورية لكل فرد ليحقق 2400 حريرة، مع إضافة حاجة الزيوت والمشروبات الضرورية.

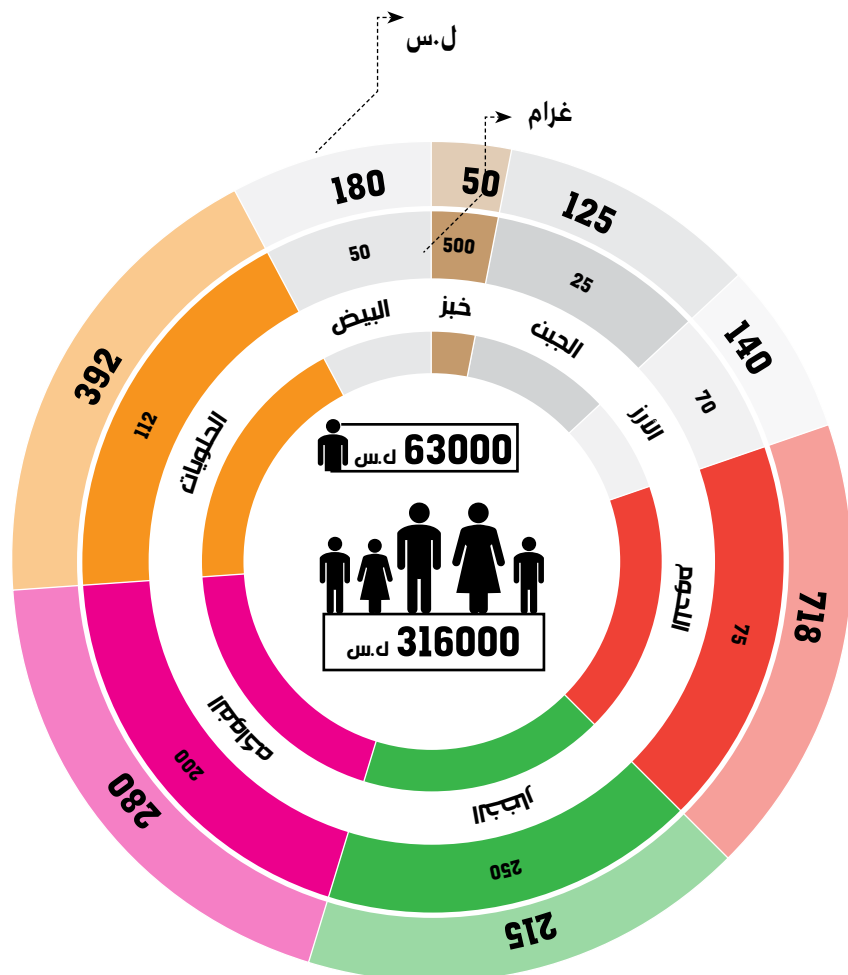
الغذاء، المادة الأساسية التي يستهلكها عموم السوريين والتي يمكن أن تتمتع بمرونة الطلب نسبياً... فالناس مضطرون لاستهلاك الأساسيات الغذائية مهما علت أسعارها، وهم يحولون من وجهات إنفاقهم الأخرى إلى الغذاء الضروري، الذي أصبح واحداً من مواضع الاحتكار التجاري الأساسية، وتقلبت أسعاره تقلبات متواترة مع أزمات المضاربة على قيمة الليرة، وصعوبات الاستيراد ورفع أسعار النقل وغيرها. لقد ارتفعت تكاليف سلة الغذاء في عام 2020 بنسبة 332% منتقلة من 113 ألف ليرة مطلع العام وصولاً إلى 376 ألف ليرة في نهايته، أي: ثلاث مرات وثلاث!

20%+ تكاليف الغذاء
الارتفاع الأكبر كان في أسعار البيض والخضار والحبوب، كما ارتفعت الزيوت بمعدلات كبيرة أيضاً. مكونات المعيشة الأخرى لم تتغير كثيراً، وقد أتت على الشكل التالي: السكن 130 ألف ليرة، الأثاث المنزلي 36900 ليرة، الصحة 33500 ليرة، التعليم 30 ألف ليرة، الملابس 23 ألف ليرة، الاتصالات 11 ألف ليرة، مع إضافة 8% للحاجات الأخرى فإن مجمل التكاليف تصل إلى 732 ألف ليرة. تضاعفت تكاليف المعيشة بنسبة 192% خلال عام 2020، وانتقلت من 380 ألف إلى 732 ألف ليرة، وكانت القفزة الكبير بعد شهر آذار تحديداً، وقد قاد هذا الارتفاع ارتفاع تكاليف

تكاليف سلة الاستهلاك الأساسية لأسرة من 5 أشخاص
خلال سنة - ألف ل.س



كانون الأول 2020 أيلول 2020 حزيران 2020 آذار 2020 كانون الأول 2019



إضافات غذائية شهرية للأسرة

المادة	الكمية	السعر ل.س
الزيت	5 لتر	32500
الشاي	1 كغ	17500
القهوة	1 كغ	11500

يضج الإعلام الغربي باختفاء «جاك ما» أكبر أثرياء الصين وعدم ظهوره للإعلام وهو كثير الظهور عادة، وأحد أهم «رواد الأعمال الملهمين»، وخلف هذه الضجة فإن الصين صامتة ولا تكثر التصريحات، ولكن الإجراءات القانونية تدل على أن عملية ضبط واسعة تجري لشركات التكنولوجيا الكبرى الصينية ذات الأبعاد المتعددة والوزن الكبير، الذي لا يمكن أن يكون إلا مضبوطاً تحديداً فيما تقدم عليه الصين عالمياً.

الصين

إخفاء «جاك ما» أم إظهار «ضبط» مطلوب؟!



أوقفت الحكومة الصينية في شهر 11-2020 إصداراً عاماً لأسهم شركة ANT الصينية التي تعود إلى «جاك ما» الثري الصيني، ومالك مجموعة علي بابا للتجارة الإلكترونية، والعاملة في مختلف مجالات التكنولوجيا والتكنولوجيا المالية. توقف الإصدار الذي كان من المتوقع أن يوصل قيمة الشركة إلى ما فوق 300 مليار دولار، ويزيد ثروة مالكيها البالغة 61 مليار دولار. وكان لهذا أثراً مالياً أمدت من شأنها إلى سوق نيويورك، أهمها: خسارة علي بابا لـ 17% من قيمتها السوقية، وقيمة تقارب 140 مليار دولار.

ليست المرة الأولى التي تتعرض فيها كل من علي بابا وANT لانتقاد ورقابة الجهات الحكومية الصينية، وليست وحدهما في هذا الأمر. وما حدث كان ضمن سلسلة إجراءات وصلت اليوم إلى عملية تدقيق وإعادة هيكلة في أكبر شركات الإنترنت الخاصة في الصين.

مواجهة الاحتكار وضبط التوسع غير المنظم لرأس المال

منذ شهر أيلول 2020 أعلنت الحكومة الصينية عن إطلاق حملة تنظيم واسعة لقطاع التكنولوجيا ولمواجهة الاحتكارات فيه، وهي الحملة التي انتقدتها جاك ما في آخر ظهور له في شهر تشرين الأول عندما حمل على نظام البنوك الصيني والجهات المنظمة و«الرجال العجزة» في مجتمع البنوك العالمي، وهو المعروف دائماً بانتقاده لقوانين ضبط سوق المال في الصين. وفي شهر 11 وعقب إيقاف الإصدار، أطلقت الحكومة قائمة القواعد الجديدة في 22 صفحة لمواجهة الاحتكار في السوق الصينية. كما خصت التكتلات الكبيرة العاملة في قطاع المال والإقراض والتأمين عبر الإنترنت بقائمة قواعد جديدة، واتضح بأن الإجراءات تشمل الجميع، وهي اتجاه عام في الصين، حيث تم الإعلان عن الحاجة إلى رؤية لمكافحة الاحتكار، ومنع «التوسع غير المنظم في رأس المال».

ومنذ مطلع شهر 12-2020 وضعت الإمبراطورية المالية لجاك ما تحت التدقيق والتحقيق، ونصحت الحكومة بناء على ذلك بالبقاء في الصين وعدم مغادرتها وفق ما نقلته وكالة أنباء بلومبرغ الأمريكية. واليوم يتعامل مدراء شركة علي بابا مع تشريعات مكافحة الاحتكار التي تستهدف «التكتيكات القاتلة للمنافسين في التجارة الإلكترونية». وتم تشكيل فريق عمل مشترك للإشراف على ant بقيادة لجنة الاستقرار المالي والتنمية وإدارات البنك المركزي، ومهمتها جمع البيانات ودراسة إعادة الهيكلة وصياغة قواعد أخرى للصناعة، وسينتج عنها وفق محللين: أن تتخلى ant عن أحد مجالات أعمالها في الخدمات المالية.

نقلة كهذه إلا بزيادة ضبط الشركات العاملة في مجال البيانات الكبرى. عموماً، لقد فتحت الصين لقطاع الأعمال في مجال التكنولوجيا العالية وخدماتها ليستفيد من سوق هائلة ومزدهرة، وبالشكل الذي ساهم إلى حد بعيد بتطوير البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا الاتصالات والخدمات الإلكترونية، حتى أصبحت شركات هذا المجال تشمل أغنى أغنياء العالم، ومن بينهم جاك ما. ولكن ما يحكم تطوير البنى التحتية والقاعدة التكنولوجية يجب ألا يعيقه الربح والاحتكار إذا ما أراد السير قدماً، وتحديداً عندما تستطيع هذه الشركات الخاصة بملكيتها للبيانات الكبرى أن تلجأ إلى الأعمال المالية الوسيطة، وتجمع الثروات من حركة المال في أكبر اقتصادات العالم، وحيث ينشط أكثر من 1,4 مليار نسمة. وربما الأهم كل ما يحمله هذا من تحديات ضمنها الأوزان السياسية لهذه الشركات، ومقدراتها على لعب دور في المعركة التي يتحول فيها قطاع التكنولوجيا إلى أهم سلاح، وتصبح الحروب السيبرانية واحدة من أوسع أنواع الحروب. التطور يحتاج إلى مزيد من الإدارة والتنظيم، لكي يبقى النموذج الصيني قابلاً للحرك للامام خارج منطق رواد الأعمال الملهمين، وضمن منطق الضرورات العامة.

جاك ما ذائع الصيت وشركته ليس الوحيد، فالحملة تستهدف أيضاً إدارة شركة Tencent وهي أكبر شركة تكنولوجية خاصة في آسيا من حيث القيمة السوقية، والتي تملك تطبيق وي تشات الصيني الشهير، ويعتقد البعض أن الحملة ستمتد لتشمل أيضاً شركة ByteDance التي تملك تطبيق تيك توك، ومجمل الشركات الخاصة التي تعمل في مجال التطبيقات الإلكترونية. تلك الشركات التي تحت أيديها مئات ملايين الحسابات الإلكترونية، وتستطيع أن تؤثر على كل تفصيلة في الحياة اليومية الصينية، التي أصبحت مؤتمتة إلى حد بعيد، وهي بدورها تعمل في السوق العالمية بشكل واسع وتتعرض لضغوطات غربية.

بعيداً عن «التشويق» ضبط البيانات الكبرى

بعيداً عن «أجواء التشويق» التي يبثها الإعلام الغربي حول الإجراءات الصينية، فإن الصين تقبل على إجراءات كبرى في مجال المال، وتحديداً مع ريادةها في مشروع العملة الإلكترونية الرسمية. حيث يصبح النقد والتداول وجميع جوانب الحياة اليومية مرهونة بالتكنولوجيا العالية وبيانات المستخدمين، وكلتاها موجودتان إلى حد بعيد لدى شركات ملوكة لأشخاص. ولا يمكن أن تجري الصين



تقبل الصين على إجراءات كبرى في مجال المال وتحديداً مع ريادةها في مشروع العملة الإلكترونية الرسمية فيصبح النقد والتداول وجميع جوانب الحياة اليومية مرهونة بالتكنولوجيا العالية وبيانات المستخدمين

علي بابا تعرضت لانتقاد حكومي واسع في عام 2015 وفي تقرير وزارة الصناعة والتجارة الصينية اتهم المجموعة سابقاً باستضافة تجار مشبوهين، واتاحة تداول بضائع مقلدة، وأخذ رشاً وإعلانات مزيفة، ليعن في حينها أن الشركة تعاني من أزمة مصداقية. أما ant فقد خضعت لإعادة هيكلة سابقاً عندما أسست تمويل عالمي، بأكثر من 588 مليون مستخدم، أي: ثلث الصين تودع أموالاً فيها، والتي مع بدئها في 2013 نمت بتسارع كبير، ولكن في عام 2016 تم تحجيم أعمالها في خلق المال للإقراض والإبقاء على دورها كوسيط بين منظومة البنوك النظامية، وبين مالكي الحسابات في الشركة. ليشير حاكم بنك الشعب الصيني في حينها بأن أعمال ant كقرض في الظل، تقوّض قوانين إدارة المال الممكنة عبر البنوك، وهي تخرج الودائع منها، وتصبح بعيدة عن أعين الرقابة، فتم تقييدها، ولكن بقيت تجني أرباحاً هائلة من دور الوسيط المالي.

التدقيق الذي يجري اليوم، وإيقاف الإصدار المالي وتوسيع قيمة شركات جاك ما، وما يقارب التوبيخ العلني لأشرف رجل صيني... ليست مسألة تتعلق بهذه الشركة فحسب، بل إن

حملة جمركية بغاية الجباية



ما زالت تداعيات الحملة الجمركية على بعض المحال التجارية في مدينة حلب مستمرة، وما زال الكثير من ملاساتها ونتاجها قيد التداول، ليس داخل حلب فقط، بل وفي كل المحافظات السورية واسواقها.

سمير علي

الحملة التي جرت نهاية العام الماضي على بعض أسواق مدينة حلب من قبل دوريات الجمارك السرية القادمة من دمشق، والتي كان من نتائجها إغلاق بعض المحال التجارية، ومصادرة بعض البضائع فيها على أنها مهربة، كان لها الكثير من التداعيات على مستوى العمل التجاري في المدينة، وعلى مستوى علاقة التجار بغرفتهم ومع الجهات الرسمية.

بعض مما جرى

لم يقف دور ومهام الحملة كنتيجة عند إغلاق بضعة المحال، أو من خلال مصادرة بعض البضائع، بل جرى توقيف بعض التجار أيضاً، الأمر الذي كان له الكثير من الأصداء السلبية بين أوساط التجار، سواء في مدينة حلب أو في غيرها من المدن، فقد تركزت الاهتمامات بهذا الصدد على دور الجمارك في البداية، وهل يحق لها اتخاذ مثل هذه الإجراءات وبهذا الشكل، أم إنها قد تجاوزت بعضاً من مهامها بهذا الشأن؟

رد الفعل الأولي كان عن لسان رئيس غرفة تجارة حلب، حيث طالب الجمارك بالتعاون الودي مع التجار، بنفس الوقت الذي طالب فيه التجار بعدم بيع البضائع التركية المهربة، وذلك بحسب ما نقلته إحدى وسائل الإعلام

نهاية العام الماضي، بعد أن لجأ التجار إلى الغرفة على ضوء الحملة ونتاجها، حيث قال رئيس الغرفة: إن التجار اشتكوا إليه أن الجمارك دخلوا إلى المحال التجارية بأسلحتهم، متمنياً عدم تكرار ذلك! وبحسب ما نقل عن رئيس الغرفة أيضاً، فقد جرى التوسط من أجل إطلاق سراح 6 تجار ممن لديهم إجازات استيراد، ما يؤكد ما رمى إليه بعض التجار من أن الجمارك خلال حملتها لم تتبين فيما إذا كانت البضائع المصادرة مستوردة بشكل رسمي من عدمه، بل إن بعضها كان من الإنتاج المحلي، ومع ذلك جرت عملية المصادرة والإغلاق لبعض المحال، وذلك بحسب بعض التجار المتضررين.

وقد تبع ذلك خلال الفترة الماضية وحتى الآن الكثير من الأخذ والرد بين التجار والصناعيين، والكثير من الجهات الأخرى بما في ذلك الرسمية، فلكل من هذه الجهات رؤيته عن دور الجمارك وواجباتها، أين تبدأ وأين تنتهي، وكذلك لكل منها مصالحها التي تدافع عنها.

إجماع على إدانة التهريب والبقية بعهدة القضاء

الحملة كان من نتائجها المعلنة، بالحد الأدنى، أن أجتمع التجار مع الصناعيين على الدور الهدام والسلب للبضائع المهربة في

الأسواق، سواء ناحية المنافسة غير العادلة مع المحلي الشبيه، أو بشكل عام كنتائج سلبية على الخزينة العامة وعلى مجمل الاقتصاد الوطني، وقد ظهر ذلك من خلال الصفحات الخاصة لغرف التجارة والصناعة حول الموضوع، وما أثير حوله من لغط وملابسات، حيث تم التأكيد على ضرورة قمع ظاهرة التهريب ومحاسبة القائمين عليه، وخاصة الحيتان.

أما عن ملاسبات الحملة بذاتها، أو بنتائجها، فقد أسهب بالحديث عنها أيضاً عبر وسائل الإعلام، وعلى السنة بعض التجار، سواء المتضررين من الحملة المذكورة أعلاه، أو من غيرهم من التجار، خاصة وأن ملفاتها أصبحت بعهدة القضاء المختص الآن، حيث سيكون هناك قول الفصل بالنتيجة فيما إذا كانت الحملة قد حققت بعض جدواها على مستوى ضبط المهربات، وفيما إذا كان هناك من أجحف بحقه من التجار أم لا؟!

الجمارك والدور التكاملي

مع التأكيد على أهمية تكامل الأدوار المناطة بالجمارك، والتأكيد على ضرورة التنسيق عند اللزوم مع بعض الفعاليات الاقتصادية، التجارية والصناعية، عند ممارسة الجمارك لبعض مهامها، ومع التأكيد على ضرورة الالتزام بالتعليمات النازمة لعمل الضابطة الجمركية، فالحملة كانت لها بعض النتائج الإضافية على مستوى إعادة طرح بعض الأسئلة الملحة، وخاصة حول دور الجمارك في ردع التهريب وقمع المهربين خلال السنوات الماضية وحتى تاريخه.

فالأصل في المهام بالنسبة للجمارك افتراضاً

هي الحدود أولاً، ليأتي بعدها الدور الإضافي الثانوي والمكمل، وهو العمل السري في الأسواق داخل المدن لمتابعة ما قد يتواجد فيها من مهربات لم تثمر جهود الجمارك الحدودية في ضبطها، ليس من أجل ضبطها ومصادرتها فقط، بل والأهم هو معرفة مصادرها وشبكتها العاملة، وكيف تسربت إلى الداخل، وذلك من أجل الحد منها، وقمعها ما أمكن ذلك.

فالمهربات المختلفة تغزو الأسواق والمحال، وخلف هذه المهربات هناك شبكات عاملة بين الداخل والخارج، وهي ليست بعيدة عن أوجه الفساد طبعاً، وهي تجني مبالغ طائلة من الأرباح على حساب الخزينة العامة والاقتصاد الوطني عملياً، وما كان لهذه المهربات أن تصل إلى هذه الأسواق بداية لو أن الجمارك كانت قد مارست دورها ومهامها على الحدود وعلى المنافذ الحدودية قبل دخولها.

فهل قامت الجمارك بدورها على هذا المستوى، وهل استفادت دورها عبر الحدود المفتوحة للتهريب والمنافذ الحدودية؟ وأين السرية في المتابعة الجمركية عندما تقف حدود عملها في الأسواق داخل المدن على مصادرة البضائع المهربة، والتسوية أو المصالحة عليها لاحقاً؟

فعمل الجمارك وفقاً لمجريات واقع الحال على الحدود وفي الأسواق، وما فيها من مهربات مختلفة الأنواع والمصادر، ووفقاً لمجريات الحملة الأخيرة في حلب ونتاجها، يبدو وكأنه موسمي، كذر للرماد في العيون، أو بغاية تحقيق عائدات جمركية، كجباية، من خلال المصالحات والتسويات ليس إلا!

الأصل في المهام بالنسبة للجمارك هي الحدود أولاً ليأتي بعدها الدور المكمل وهو العمل السري في الأسواق لمتابعة ما لم تثمر جهودها الحدودية في ضبطه

المشتقات النفطية.. أزمة مزمنة وحلول مستهلكة



■ عاصي اسماعيل

عادت أزمة المشتقات النفطية «مازوت- بنزين» للتفاقم مجدداً مع بداية العام، وعادت معها أزمة الطوابير الطويلة أمام الكازيات، بعد أن تقلصت بشكل نسبي ومحدود نهاية العام الماضي، دون حل نهائي لها.

إعلان رسمي

ورد على الصفحة الرسمية لوزارة النفط بتاريخ 2021/1/10 ما يلي: «نتيجة تأخر وصول توريدات المشتقات النفطية المتعاقد عليها إلى القطر بسبب العقوبات والحصار الأمريكي الجائر ضد بلدنا، وبهدف الاستمرار في تأمين حاجات المواطنين وإدارة المخزون المتوفر وفق أفضل شكل ممكن؛ فقد تم وبشكل مؤقت تخفيض كميات البنزين الموزعة على المحافظات بنسبة 17% وكميات المازوت بنسبة 24% لحين وصول التوريدات الجديدة، التي يتوقع أن تصل قريباً، وبما يتيح معالجة هذا الأمر بشكل كامل».

الأزمة معروفة مع تبعاتها السلبية

الإعلان الرسمي لوزارة النفط أعلاه أتى بعد أن تفاقمت الأزمة عملياً، فقبل ذلك كان قد نُقل عن عضو المكتب التنفيذي عن قطاع المحروقات في محافظة ريف دمشق، عبر إحدى الإذاعات المحلية بتاريخ 2021/1/7، أن: «وزارة النفط والثروة المعدنية خفضت عدد طلبات مادة المازوت في الريف من 44 طلباً إلى 30 طلباً يومياً، وعدد طلبات مادة البنزين من 22 طلباً إلى 10 طلبات فقط، موضحاً أن التخفيض معمم على كافة المحافظات، حيث تُحدد مدة استمراره بحسب الكميات الواردة».

لا شك أن وزارة النفط تعلم جملة التدايعات السلبية التي ستظهر نتيجة قرار تخفيض مخصصات المحافظات من المشتقات النفطية، بحسب ما ورد أعلاه.

فمن المفروغ منه، أن الأزمة ستتفاقم استناداً لهذا التخفيض، الذي بدأ مع مطلع العام، ومن المفروغ منه أن تبعاتها ستزيد وتتفاقم بدورها! حيث لن تقف عند حدود الاندحار على الكازيات فقط، بل ستتعداها إلى أزمات كثيرة أخرى، لعل أهمها: أزمة المواصلات المرافقة لكل أزمة في المشتقات النفطية، وكذلك تداعيات هذه الأزمة على الصناعة والإنتاج والنقل، وعلى أسعار السلع والخدمات، وبالتالي، على كافة المواطنين ومن جيوبهم بالتجربة.

فإذا كانت الكميات السابقة قبل التخفيض غير كافية لحل أزمة المشتقات النفطية بشكل نهائي، فكيف مع هذا التخفيض، ووفقاً للكميات أعلاه؟ وإلى أين ستصل تداعياتها ومن سيدفع ضريبةها بالمحصلة؟ وما هي الحلول المرتقبة استناداً للتجارب السابقة؟

أزمة ومستفيدون كبار

مع استمرار الأزمة الحالية وتفاقمها لا ندري

ما سوف تتفقت عن قريحة أولي الأمر من حلول لها؟!

فالأزمة السابقة، تم حلها بشكل جزئي نسبياً خلال العام الماضي من خلال بعض الإجراءات التي خفضت المخصصات من طرف «للإليات وللقطاعات»، ورفعت السعر من طرف آخر «للمدعوم والحرر»، أي: تم تخفيض الدعم على المشتقات النفطية عملياً. لكن اللافت، أنه وبعد جملة الإجراءات المتخذة في حينه تم حل ما قيل عنه مشكلة توريدات، وإن بشكل جزئي، لكنها لم تحل الأزمة بشكل نهائي حتى تاريخه، بل ما زالت مستمرة وتتفاقم، وكان وما زال السبب المعلن والمستمر هو: «تأخر وصول توريدات المشتقات النفطية المتعاقد عليها»، المرتبطة بـ«العقوبات والحصار»، طبعاً مع الأخذ بعين الاعتبار أن التعاقد على التوريدات تنفيذياً يقع بعهدة بعض كبار المستوردين من المحظيين من القطاع الخاص، المستفيدين عملياً من ذرائع العقوبات والحصار عبر فرض هوامش الربح الكبيرة الإضافية كل مرة وفقاً لهذه الذرائع.

السوق السوداء تنتعش

ما يفقأ العين، أن الحديث عن نقص التوريدات وعن العقوبات والحصار، وغيرها من الذرائع الكثيرة الأخرى، مقابل الإجراءات المتخذة رسمياً للحل، لم تمنع نشاط السوق السوداء على المشتقات النفطية، أو تحد منها، بل على العكس!

فمع كل أزمة جديدة للمشتقات النفطية تنتشط شبكات السوق السوداء أكثر مما سبق، لترتفع معها أسعارها الاستغلالية بشكل كبير على حساب الحاجات والضرورات، سواء كانت للاستخدامات المنزلية، أو للمواصلات

المتداولة، وأن الموضوع غير مطروح أساساً».

النفي الرسمي أعلاه، بالتوازي مع تفاقم الأزمة واستمرارها مع أسبابها المعلنة عن التوريدات والعقوبات والحصار، يذكرنا بكل التصريحات الرسمية التي تسبق عادة قرارات رفع الأسعار، وإجراءات تخفيض الدعم التي يتم اتخاذها رسمياً.

و«لحين وصول التوريدات الجديدة التي يتوقع أن تصل قريباً»، بحسب إعلان وزارة النفط أعلاه، نتساءل:

هل نحن مقبلون على تخفيض مجدد للدعم على المشتقات النفطية من خلال رفع أسعارها بشكل رسمي كما درجت عليه العادة؟

وما هي الكوارث الجديدة التي ستحل بالمواطنين، من خلال سلاسل رفع الأسعار المتوقعة على كافة السلع والخدمات، بحال جرى ذلك؟!

والنقل، أو للصناعة والإنتاج والزراعة، وغيرها من القطاعات الأخرى.

فالبنزين والمازوت والغاز متوفر في هذه السوق وبالكميات الكافية، لا يعيق توفرها فيها لا عقوبات ولا حصار، وكل الإجراءات المتخذة رسمياً حيال هذه السوق، بما في ذلك بعض الضبوط المنظمة، لم تتجاوز حدود رفع العتب بهذا الصدد!

النفي الذي يسبق عاصفة الأسعار

نفى وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك نهاية العام الماضي ما يروج عن زيادة أسعار المشتقات النفطية، فقد ورد على صفحة الوزارة بتاريخ 2020/12/11 ما يلي: «نفى وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك صحة ما يروجه البعض عن زيادة أسعار المشتقات النفطية، وأكد في تصريح له مساء اليوم: أنه لا أساس لهذه المعلومات

مع كل أزمة جديدة للمشتقات النفطية تشبث شبكات السوق السوداء أكثر مما سبق لترتفع معها أسعارها الاستغلالية بشكل كبير على حساب الحاجات والضرورات

أزمة مواصلات مستفحلة

أزمة المواصلات كانت أول ما ظهر من تداعيات سلبية بنتيجة تخفيض مخصصات المحافظات من المشتقات النفطية، فقد تفاقمت هذه الأزمة بشكل كبير منذ بداية العام، وتزايدت الازدحامات في مراكز انطلاق السرافيس والباصات وعلى طول امتداد خطوطها، وفي كافة المحافظات، وفيما بينها أيضاً، وخاصة خلال ساعات الذروة الصباحية والمساءية، وتفاقمت هذه الأزمة مع تزايد مستويات استغلال حاجات المواطنين للتنقل عبر ما يتاح من وسائل مواصلات، تكاسي أو تكسي سرفيس، وحتى السرافيس العاملة على خطوطها، من خلال فرض أجور مرتفعة على المواطنين، والزريعة المعلنه، هي لجوء هذه الوسائط لتأمين «المازوت- البنزين» من خارج المخصصات باعتبارها غير كافية، من خلال السوق السوداء بأسعارها المرتفعة.

ومع كل أسف يبدو ألا حلول ظاهرة في الأفق لحل هذه الأزمة المزمنة المستمرة والمستفحلة، مع كل ما يعنيه ذلك من أعباء تقع على عاتق المواطنين، والتي لا تقف عند حدود ما يتم هدره من وقت وجهد على الطرقات، بل وعلى ما يتكبده من نفقات وتكاليف استغلالية إضافية، اضطراراً.

هل القراءة من الشاشات أسوأ استيعاباً من القراءة الورقية؟



للقراءة»، بينما تم السماح لهم بقراءة نص آخر دون تحديد وقت معين للانتهاء، ولكن تمت مقاطعتهم بعد سبع دقائق.

ومن واقع النتائج، فقد حصل من قاموا بالقراءة الورقية على أفضل النتائج حينما كان الوقت مفتوحاً، بينما كانت النتائج متشابهة لكلتا المجموعتين عندما تمت مقاطعتهم. وهذا أمرٌ مثيرٌ للاهتمام، لأنه إذا كانت نتائج الدراسات سيئة لمجموعة القراءة الإلكترونية بسبب كونها إلكترونية، فمن الضروري حينها أن تكون النتائج مماثلة في جميع ظروف الدراسة.

توجد اختلافات بسيطة بين تنبؤات الأداء ودرجات الاختبار الحقيقية، وهذا يعني بأن الطلاب قد وضعوا معايير دقيقة، لأن المعايير الجيدة تؤدي لنتائج أفضل لأنك لا تتوقف عن البحث والدراسة في الموضوع خلال وقت قصير. وتظهر النتائج بأن القراء عبر المطبوعات الورقية ينجحون في وضع معايير أفضل عن غيرهم من القراء عبر الشاشة، الذين يفرطون عادة في ثقتهم بأنفسهم.

وأظهرت نتائج هذه الدراسة، أن مشكلة القراءة عبر الشاشة مشكلة نفسية أكثر من كونها تقنية، ولكن الدراسة تشير أيضاً إلى أن تفضيلات القراء ذات أهمية، حيث بدأ أولئك الذين درسوا بالوسيلة التي يفضلونها أقل فرطاً في ثقتهم بأنفسهم، كما حصلوا على درجات أفضل بالاختبار.

نصائح لتقليل المخاطر

لتخفيف الصداع، والإجهاد، والإرهاق، وجفاف العين، يمكن إغلاق العينين، وإبقاء النظر بعيداً عن شاشة الكمبيوتر من حين لآخر. وينصح بأن تغلق جهازك قبل النوم بساعتين، حتى ولو كنت تقرأ فقط؛ لأن الضوء الأزرق المنبعث من الشاشة قد يعيق إنتاج هرمون الميلاتونين من الجسم، وحينها سيضطرب نومك. أو يمكنك تفعيل الوضع الليلي في تطبيق القراءة، أو تثبيت برنامج على جهازك يخفف من الضوء في الليل.

■ المصدر: موقع «علمنا» ollemnna.com

أن هذا الأمر متعلق بشكل أكبر بتوجهات الناس وليس بتجربة القراءة ذاتها، فيقولون: «تشير النتائج الحالية إلى أن الشكوك التي تحيط بالقراءة الإلكترونية قد تعكس موقفاً وتوجهاً عن هذا النمط من القراءة، فالأمر ليس متعلقاً بالجهد المبذول أثناء القراءة».

وقد أجريت دراسة في عام 2013 على طلاب الصف العاشر في النرويج، حيث تم تقسيم الطلاب إلى مجموعتين، وقامت المجموعة الأولى بقراءة نصين ورقيين «يتراوح طول النص بين 1400 إلى 2000 كلمة»، بينما قامت المجموعة الثانية بقراءة النصوص نفسها ولكن بصيغة PDF على شاشة الكمبيوتر. وحينما قامت اللجنة باختبار مدى فهمهم للمحتوى، بينت النتائج أن الذين قرأوا النص الورقي قد حققوا نتائج أفضل بكثير من الذين قرأوا النص عبر شاشة الكمبيوتر، وكان أيضاً من السهل عليهم أن يتذكروا ما قرؤوه.

وقالت الباحثة مانجين في هذا الصدد: إن القراءة الورقية تعطي نقاطاً محددة تتعلق بالتفاصيل الزمانية والمكانية، كما أن ملاسة الأوراق وتقليب الصفحات تساعد ذاكرتك على تذكر ما قرأته، بعكس القراءة الإلكترونية، حيث يتسبب التقليل بين الصفحات بصعوبة تذكر ما قرأته.

هل القراءة الإلكترونية ذات تحصيل معرفي منخفض؟

الدراسات التي تقوم على أساس التحكم بعوامل، مثل: الخبرة والمواقف ليست شائعة لدى الفئة المستهدفة من الدراسة. وفي دراسة أجراها أكرمان ولوترمان عام 2012، على 80 طالباً من طلاب كلية الهندسة، قام الطلاب بقراءة خمسة نصوص إما ورقية، أو من خلال شاشة الكمبيوتر، وبعد قراءة كل نص تم اختبارهم، ولكن قبل ذلك كان عليهم التنبؤ بأدائهم في الاختبار. وقد قام الطلاب بدراسة النصوص خلال ثلاث فترات زمنية مختلفة، حيث تم السماح لهم بقراءة النصين في سبع دقائق فقط «مجبورون على وقت محدد»، وتم السماح لهم بقراءة نصين بدون تحديد وقت معين «حرية الوقت

لتخفيف الصداع والإجهاد والإرهاق وجفاف العين يمكن إغلاق العينين وإبقاء النظر بعيداً عن شاشة الكمبيوتر من حين لآخر وينصح بأن تغلق جهازك قبل النوم بساعتين

«كثيراً ما نسمع أو نلاحظ بأن القراء من شاشات الأجهزة الذكية تبسط معدل القراءة الخاص بنا، وتقلل من قدرتنا وكفاءتنا التعليمية، وتضعف ذاكرتنا، وتسبب لنا الأرق، فهل يمكن أن يكون هذا هو السبب الذي يجعل الطلاب يفضلون طباعة كتبهم الإلكترونية؟! أجرينا تجربة حول كيفية استخدام الطلاب للأجهزة الذكية في عملهم. فأتضح من النتائج التي حصلنا عليها بأن العادات والسلوكيات مهمة، وحتى من يفضلون القراءة من خلال الشاشات، هم في الأصل من قراء المطبوعات الورقية، وسيعودون لقراءة الكتب والمطبوعات الورقية مرة أخرى تحت ظروف محددة».

■ كارولين مايربرغ، ونيلا فايربرغ ترجمة: بيان القحطاني تغاريد الرويسات

في ذلك الوقت، وكذلك التكنولوجيا اليوم لها تأثيرٌ مشابه. اليوم، قد لا تجد أحداً مصاباً بالأم «العمود الفقري الذي سببته السكك الحديدية»، ولكن هناك المصابون بـ «ألم الرقبة الناتج من استخدام الأيباد»، وكذلك «مشكلات الرؤية الناتجة من الكمبيوتر والمعروفة بمتلازمة الحاسوب»، و «الأرق الناتج عن كثرة استعمال الأجهزة».

هل تصعب القراءة من الشاشة؟

أجرى كريستسشمار وآخرون دراسة في عام 2013، قاموا فيها بمقارنة الجهد المبذول للقراءة عبر ثلاث وسائل مختلفة، وهي القراءة الورقية، والقراءة عبر قارئ إلكتروني، والقراءة من جهاز لوحي، حيث درسوا وقارنوا حركة العين ونشاط الدماغ وسرعة القراءة لكل من الوسائل الثلاث، كما أجاب المشاركون عن بعض الأسئلة التي تحدد مدى فهمهم للمحتوى.

وكان المثير في الأمر بأن المشاركين أجمعوا على تفضيلهم القراءة الورقية، مع أن الدراسة لم تثبت أي دليل على ذلك، وعلى الرغم من كونها متعبة أكثر من القراءة الإلكترونية. وجاءت النتائج معاكسة تماماً لكبار السن المشاركين في الدراسة، حيث اتضح أنهم يقرؤون أسرع وبجهد أقل عبر الجهاز اللوحي؛ وذلك بسبب الإضاءة الخلفية التي تعطي تبايناً أفضل، إضافة إلى كونها خياراً أفضل لعيون كبار السن، إلا أنهم رغم ذلك يفضلون القراءة الورقية.

ولكن لماذا جميع المشاركين فضلوا القراءة الورقية؟! يشير المؤلفون في هذا الصدد إلى

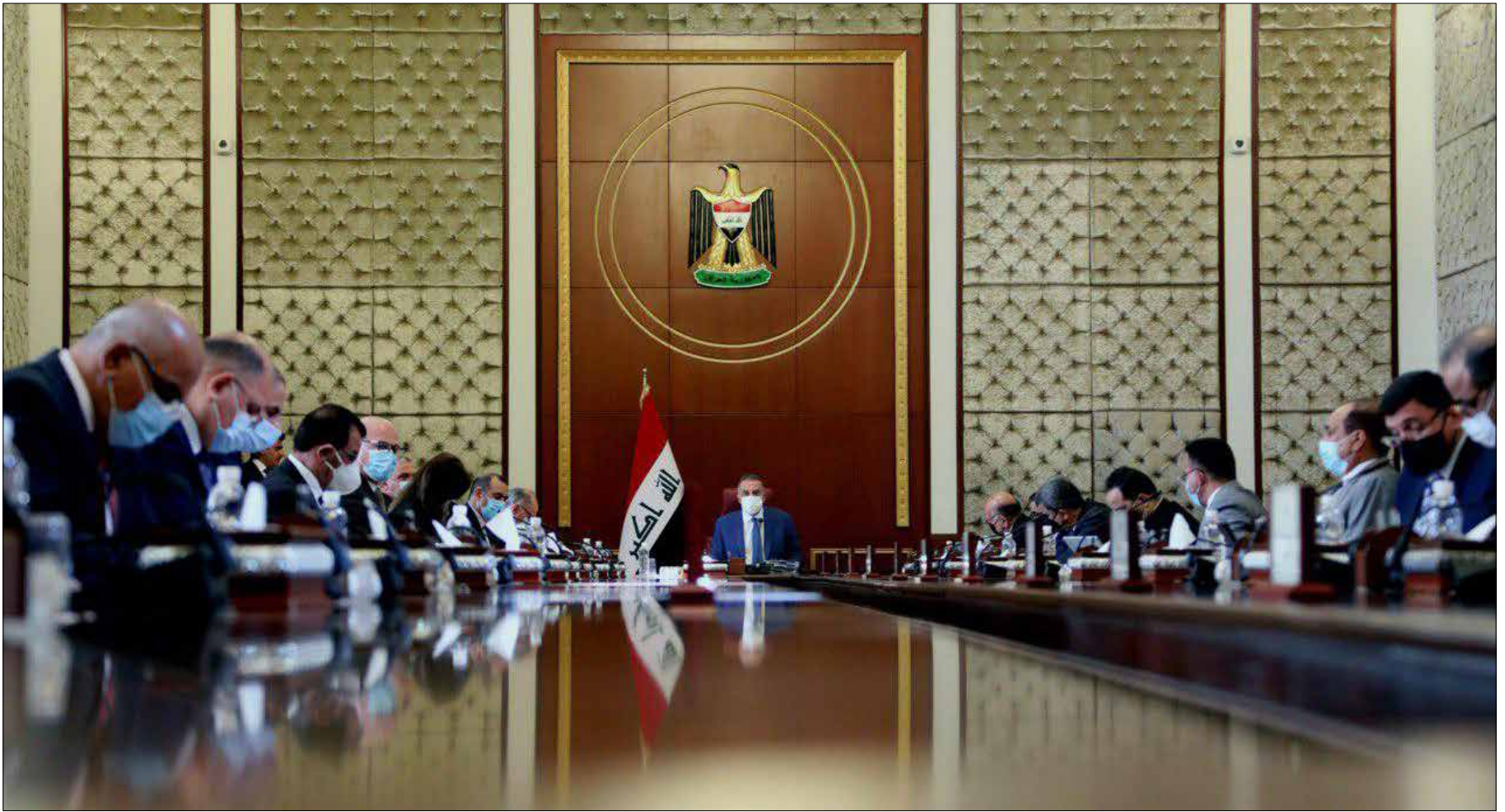
في مكتبة جامعة أوبسالا في السويد يسمى Mobile Academics، عقدنا ندوات عن كيفية استخدام المصادر الإلكترونية الخاصة بالمكتبة عبر الحاسوب اللوحي، ووجهنا بعض النصائح حول أفضل التطبيقات الإلكترونية التي يمكن استخدامها في المذاكرة. الدراسات التي أجريت على القراءة الإلكترونية في عام 1985 لا يمكن مقارنتها بالدراسات التي أجريت على الشاشات الحديثة. ولم تتطور الأجهزة فقط خلال هذه الفترة، بل الأفراد كذلك، فبالعودة إلى عام 1980، لم يمتلك الكثيرون أجهزة حاسوب خاصة بهم كما هو الحال اليوم.

هل للقراءة الإلكترونية مخاطر؟

في السنوات الأولى من إنشاء السكك الحديدية، كان الناس قلقين حول تأثير سير القطر بسرعة تصل إلى 18 ميلاً في الساعة (أو 30 كيلومتراً في الساعة) على جسم الإنسان، وقد نشرت مجلة The Lancet في عام 1862 مجموعة من المقالات حول مخاطر السفر عبر السكك الحديدية على الصحة العامة، وقد كان حينها تشخيص تأثير السفر عبر السكك الحديدية من التشخيصات الشهيرة في هذه الفترة.

قد تكون الاختراعات الحديثة تسهياً لحياتنا من نواح كثيرة، ولكنها بالمقابل تسبب لنا القلق والمتاعب سواء في حياتنا الواقعية أو الخيالية، وقد سببت القطارات بالفعل أزمة

بغداد على نار الأزمة.. وواشنطن تخشى البدائل الآتية



يتبقى إلا مئات منهم فقط»، علماً بأن الجانب الأمريكي لم يطلق تصريحات تؤكد ذلك بعد، بيد أنه وعلى أية حال لم يعلن سابقاً عن انسحاباته بشكل مسبق في العراق، إنما كانت تعلن وتبدأ بنفس اليوم، وتشكل هذه الانسحابات عموماً إشارة إلى التراجع الأمريكي في المنطقة، والذي يعني المزيد من إمكانية حل الأزمات بعيداً عن عبثها بما فيها الأزمة العراقية بشكل رئيس.

هجوم السفارة الأمريكية على الصين

قامت السفارة الأمريكية في بغداد عبر بيان لها بشن حملة تصريحات مهاجمة الصين، بغية محاولة شيطنتها في الداخل العراقي، بالاستناد إلى أكاذيب تدور حول سلوك الحكومة الصينية تجاه بعض الطوائف والأقليات في الصين، الهجوم القديم جداً من الولايات المتحدة، لكنه جديد في داخل العراق القائم أساساً على بنية محاصصة طائفية، قبل أن ترد السفارة الصينية بدورها مؤكدة أن ما تحاول أمريكا فعله هو «مهاجمة الصين وتشويه سمعتها بشكل تعسفي» وأن هذه التصريحات «محض هراء».

إن هذه الخطوة الأمريكية في الداخل العراقي لم تأت عبثاً بطبيعة الحال، إنما محاولة استباقية ومبكرة ببدء حملة ضد النفوذ الصيني المقبل نحو التوسع في العراق بعد انسحاباتها وتراجعها الاقتصادي والسياسي الدولي المستمر، فعلى أية حال، خروج الولايات المتحدة من العراق لن يبقى الأخير معزولاً لوحده، إن ما سيطور العراق علاقاته مع دول الجوار والدول الصاعدة شرقاً أو في الشرق، والمستمرة في نهوضها.

في العراق، الذي يستورد أكثر من ثلث احتياجاته من غاز وكهرباء من إيران.. وهي تمديدات جزئية ومحدودة تهدف إلى الاستمرار بالضغط على الحكومة العراقية كي لا تتوانى أو تتلأأ بمحاولات إيجاد موارد غير إيرانية بغية تقليل نفوذ الأخيرة، الجارة الحدودية، في العراق، وكذلك ورقة أخيرة قد تطلقها الولايات المتحدة الأمريكية باية لحظة لتؤدي إلى تفجير الوضع الاجتماعي مباشرة، إثر ما سيطر عليها من ضغوط معيشية هائلة في ظل منظومة وحكومة عراقية تابعة تماماً لواشنطن.

وبمقابل هذا التمديد قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على قائد الحشد الشعبي العراقي ومستشار الأمن الوطني السابق فالح الفياض، والذي يعتبر وفق الخريطة السياسية لعلاقات القوى العراقية إقليمياً ودولياً، من وجهة نظر واشنطن نفسها، حليفاً للمحور الإيراني، لتكون العقوبات عليه، من خلف اسمه وشخصه، عقوبات على مجمل الحشد كوزن عسكري وسياسي داخل البلاد في محاولة لتأريضه وتخفيفه.

لكن بالتوازي مع هذا التوتير الأمريكي، وبعد كل التهديدات والمبالغات الإعلامية الغربية حول ضربات عسكرية أمريكية لإيران قبيل خروج ترامب، أو العكس بمناسبة ذكرى اغتيال السليمانى والمهندس، انتهت الأمور إلى النتيجة المتوقعة، وغير المستغربة بناء على الماضي القريب، بأن يعلن رئيس الحكومة العراقي مصطفى الكاظمي يوم الأربعاء الماضي أنه «سوف يكتمل في الأيام المقبلة انسحاب أكثر من نصف القوات الأمريكية في العراق، ولن

محاولة استباقية ومبكرة اميركية ببدء حملة ضد النفوذ الصيني المقبل نحو العراق

للفنقات الاستثمارية ورأس المال»، وتعدّ الأضعف في تاريخ العراق الحديث، وتعتمد الموازنة بجزء كبير منها على عائدات بيع النفط، حيث يخطط لبيع 3,25 ملايين برميل يومياً، وهذه الأخيرة أيضاً عرضة للتقلب والتغير مع تطورات الأزمة الرأسمالية دولياً واتفاقات أوبك+... ومن جهة أخرى يتضمن مشروع الموازنة فرض «إتاوة» على كل من يريد السفر خارجاً بـ 18 دولاراً، وداخلاً بـ 7 دولارات... ويعتبر المحللون أن نسبة العجز في الموازنة تبلغ حوالي 50 مليار دولار. وما أوردناه هنا إنما هو جزء مختصر من بعض مقتطفات مشروع الموازنة والآراء حوله، إلا أنه يتضمن العديد من التفاصيل والبنود غيرها التي تشير لا إلى أرقام متضخمة ومبالغ بها فحسب، إنما ترقى لأن تكون وهمية، وبالتالي، تكون مسيرة قطار الاقتصاد العراقي لهذه السنة ماضية على سكة أوسع منه، فتعرقله وتبطئه مع ما يرافق ذلك من مطبات معيشية واجتماعية.

تمديد الاعفاء من قلة الحيلة، مقابل العقوبات..

ومزيد من الانسحاب الأمريكي

بعد أزمة الغاز والكهرباء السابقة بين العراق وإيران التي عرجنا عليها في مقال سابق، وبعد عدم قدرة الحكومة العراقية حتى الآن - ومستقبلاً كذلك - عن تأمين موارد طاقة غير إيرانية، أعلنت السفارة الأمريكية في بغداد بأن واشنطن مددت الإعفاء الممنوح للعراق من العقوبات المفروضة على إيران في مجال الطاقة لثلاثة أشهر إضافية أخرى، وهي أشهر تتمدد ويعاد تمديدها كل حين منذ عام 2018، حيث فرضها سيؤدي إلى أزمة طاقة جدية

■ يزن بوظو

من المستجدات الحاصلة عموماً: طرح موازنة 2021 - تمديد الإعفاء الأمريكي للعراق من العقوبات المفروضة على إيران باستيراد الطاقة - العقوبات الأمريكية الجديدة على قائد الحشد الشعبي - إعلان الكاظمي عن انسحاب جديد مقبل للقوات الأمريكية - وأخيراً وليس آخراً، المناوشة السياسية بين سفارتي الصين وأمريكا في بغداد.

موازنة 2021 والضغط الاجتماعي

أقرت الحكومة العراقية بعد طول ماطلة وتأخر، «مشروع» قانون الموازنة العامة لسنة 2021 مرسلة إياه إلى مجلس النواب للتصويت والمصادقة عليه، الأمر الآخر الذي سيتخذ بدوره وقتاً إضافياً خاصة مع وجود انتقادات عديدة وكبيرة على المشروع المقدم من قبل الخبراء الاقتصاديين العراقيين... قبلت الحاليتين - من مصادقة سريعة أو تأخير - فإن النتيجة ستؤدي إلى ضغط اجتماعي ومعيشي على العراقيين، حيث التأخير بإقرارها يهدد جدياً بنشوء أزمة تأخر صرف رواتب جديدة، بفترة تشهد تدنٍ معيشي كبير بعد خفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

ومن جهة أخرى، فإن المصادقة على مشروع الموازنة على ما هو عليه الآن، سيؤدي وفق آراء الخبراء إلى أزمة اقتصادية في العراق ناشئة عن سوء الخطة الموضوعة وكيفية توزيع مخصصاتها، حيث يرى العديد: أن الموازنة تحتوي أرقاماً متضخمة جداً في ظل أزمات اقتصادية ومعيشية بلغت مجموعها 164 تريليون دينار «113 مليار دولار» «120 منها مخصصة للنفقات التشغيلية، و44

يبدو المشهد العراقي معقداً وعصياً عن الحل مع تعمق المشاكل في جميع جوانب التطورات السياسية والاقتصادية في البلاد، عبر وجود حكومة تسير طريقاً منفصلاً وخاصاً بمصالح القائمين بها، إضافة إلى الصراعات الإقليمية والدولية التي تدور في فلك العراق داخلياً، إلا أن البدائل المطروحة دولياً تشير إليها واشنطن نفسها أولاً.

هكذا تقول الإمبراطوريات وداعاً



افتتح مؤيدو دونالد ترامب مبنى الكونغرس الأمريكي «الكابيتول» يوم الأربعاء الماضي، في محاولة لمنع التصديق على فوز جو بايدن بالترئاسة الأمريكية. ورغم «السيطرة على الوضع بسرعة»، إلا أن السياسيين والراي العام عموماً بات أقرب إلى القناعة بأن أعمال العنف داخل الكابيتول ليست سوى بداية مسار طويل من العنف، وأن الآثار بعيدة المدى على البلاد قد لا يمكن السيطرة عليها.

■ احمد الرز

الطريق الأسهل الذي اختارته تحليلات عدة للوضع في الولايات المتحدة، هو تقزيم المسألة لتبدو وكأن رئيساً أرعن قرر- في غفلة من الديمقراطية الأمريكية- أن يتمسك بالسلطة ويدفع بالبلاد صوب الهاوية، وفي ذلك تجاهل مقصود لملاحق الأزمة التي تواجه النظام الأمريكي ككل، وتضع مستقبل الولايات المتحدة كدولة على طاولة البحث.

إعلان حزبي

في الوقت الذي لا يعرف فيه أحد مآلات الوضع من الآن حتى اليوم العشرين من هذا الشهر، والمفترض أن يكون يوماً لتتصيب بايدين، يواجه «الحزب الديمقراطي» حقيقة أنه سيقود حكومة غير مستقرة في خضم أزمة اقتصادية اجتماعية سياسية «حيث اضطر الحزب لتوزير طيف واسع من القوى المنضوية تحت لوائه، وهي قوى متباينة في الرؤى إلى حد دفع الكثيرين لتوقع استقالات متكررة من الحكومة على غرار ما كان يحدث في عهد ترامب»، ما يعني أن وعود العودة إلى الحياة الطبيعية التي كان يطلقها

جون بايدين خلال حملته الانتخابية سوف تواجه تحديات موضوعية عدة. في الواقع، لم يكن اقتحام مبنى الكابيتول تمرداً أو انقلاباً كما تصرّ وسائل الإعلام الغربية السائدة، بقدر ما كان إعلاناً غير تقليدي عن تشكيل حزب أمريكي جديد، حزب ترامب وما يمثله من نفوذ غير قابل للكران في صفوف شرائح واسعة من المجتمع الأمريكي «بالمناخية»، تقدر تحليلات عدة أن ترامب لم يبادر بعد باستخدام أهم ثلاث أوراق بيده، وهي نفوذه الواسع في صفوف رجال الشرطة، ورؤوس الأموال المحلية، وصولاً إلى كبار القضاة والإداريين».

وفي الوقت الحالي، فإن مؤسسة الحكم «من الجمهوريين والديمقراطيين وبعض قطاعات الجيش» متحدة ضد تيار ترامب الذي يهدد بمزق الغلاف الهش لأكذوبة الديمقراطية الأمريكية. لكن ما لا يجري الحديث عنه هو: أن هذا التوافق هو توافق غير مستقر، هدفه المباشر تحييد ترامب عن السلطة، لكن بمجرد الانتهاء من هذه المهمة فإن هذا التوافق سيتداعى، وستتخربط أطرافه في خصومات جديدة على أولويات إدارة البلاد خلال أكثر مراحل عمرها حرجاً، فماذا لو كانت مسألة تحييد ترامب بحد ذاتها مسألة غير محسومة بعد؟

احتضار الحزبين كما نعرفهما

يواجه «الحزب الديمقراطي» أزمته الداخلية الخاصة المعبر عنها بالصراع بين الجناح المحسوب على نخبة المؤسسة، وجناح «اليسار» الوهمي

الذي خلقته هذه المؤسسة تماشياً مع حالة الاستياء المتزايد داخل الحزب من جهة، والحركة اليسارية المتنامية في الولايات المتحدة، والتي تبحث عن أشكال التنظيم من جهة أخرى. ومع اضطراب «الحزب الديمقراطي» لتنفيذ تدابير التقشف في المستقبل، من المرجح أن يصل هذا الصراع إلى نقطة الغليان.

في المقابل، تنشأ داخل «الحزب الجمهوري» للمرة الأولى ظاهرة مرشحة لتكون أكبر من الحزب ذاته، وهي ظاهرة ترامب التي تعمل على استيعاب واحتواء مفرزات أزمة عام 2008 في صفوف أكثر الأوساط المحافظة تعرضاً للضرر، وهي القاعدة التي أدرك ترامب ضرورة دغدغة شعورها بخطابه الشعبوي الذي يظهر للوهلة الأولى كما لو كان خطاباً مختلاً لا يستند إلى أسباب موضوعية. ومن غير الواضح حتى الآن ما إذا كانت ستأتي لحظة يتم فيها الحزب من إعادة أنصار ترامب إلى صفوفه، أو أنه خسرهم إلى الأبد.

في ضوء تراكم عوامل الأزمة الاقتصادية الاجتماعية السياسية، يواجه الحزبان أزمة فقدان الهيمنة على قاعدتيهما الجماهيريّتان، حيث يفقد عدد متزايد من الناس الثقة في «الديمقراطية» الأمريكية، ويجدون أن الحزبين السائدين في ساحة الصراع السياسي الأمريكي غير قادرين على تمثيل مصالحهم وعكس تطلعاتهم المستقبلية.

ليست حالة استثنائية

اقتحام الكابيتول مؤشر جديد

لأزمة أكبر بكثير تطلّ عمق النظام الأمريكي، أزمة المؤسسات التي ضمنت سابقاً استقرار الحكم في الإمبريالية الأمريكية: المجمع الانتخابي، ومجلس الشيوخ، ونظام الحزبين، والشرطة، والمحكمة العليا، والرئاسة. وفقدان الثقة بالمؤسسات من جانب الجميع هو عنصر من عناصر عدم الاستقرار والتخبط في ظل استمرار الأزمة الاقتصادية. وفي كل الحالات، فإن هذا التخبط ليس حالة أمريكية فريدة، بل سمة عامة اشتركت فيها كل الإمبراطوريات التي تهاوت تاريخياً، والتي للمفارقة تشابهت أيضاً بأنها لجأت جميعها إلى تفسيرات إنكارية لحالات التراجع التي أصابها، تماماً كما يجري اليوم في الولايات المتحدة، حيث يرفض أيتام الإمبراطورية الأمريكية الذين اعتادوا على فكرة تسيدها للمشهد العالمي أن ينظروا نظرة موضوعية على التغيير الذي طرأ على وزنها النوعي.

وإذا كانت الأزمات تطوّر أدوات المواجهة لدى الأغلبية المسحوقة على غرار ما رأيناه خلال بداية انتشار فيروس كورونا في الولايات المتحدة من جانب العمال الذين يناضلون ضد ظروف العمل غير الآمنة، فهناك فرصة كبيرة لليسار لتنظيم وتقوية نفسه وبناء بديل سياسي من أجل المستغلين والمضطهدين المستقلين عن قيود «الحزب الديمقراطي»، حيث على اليسار أن يدعم المقاومة ضد التقشف الرأسمالي الذي بدأت تلمح إليه أوساط الحكومة الأمريكية المقبلة.

هناك فرصة كبيرة لليسار لتنظيم وتقوية نفسه وبناء بديل سياسي من أجل المستغلين والمضطهدين المستقلين عن قيود «الحزب الديمقراطي»

الصورة عالمياً

«سبوتنيك-V وسينوفارم» VS «فايزر» سياسياً



- نقلت شبكة سي. إن. إن. الأمريكية عن مصدر مقرب من نائب الرئيس الأمريكي، مايك بنس، إن الأخير لم يستبعد استخدام التعديل 25 من الدستور، إذا أدت أية تصرفات من جانب الرئيس دونالد ترامب إلى «زيادة حالة عدم الاستقرار في البلاد».



- أعلن المتحدث الرسمي باسم الرئيس الروسي، دميتري بيسكوف، أن «نشوب حرب عالمية جديدة» أمر غير ممكن طالما يوجد توازن في الترسانة النووية.



- أكد عضو هيئة رئاسة البرلمان الإيراني، أحمد فراهاني، أنه سيتم إخراج المفتشين الدوليين وإيقاف العمل بالبروتوكول الإضافي، بحلول الـ 21 من شباط، ما لم يتم رفع العقوبات عن إيران.



- أفادت السلطات الصحية الصينية، اليوم السبت، بأنها ستقدم للشعب لقاحات ضد فيروس كورونا «مجانياً»، بمجرد أن تكون متاحة، وأشار المسؤول باللجنة الوطنية للصحة، إلى أن «الحكومة يمكنها توفير اللقاحات مجاناً للأفراد رغم تكاليف التصنيع والنقل».



- قالت الصين يوم الأربعاء: إنها ستقوم «برد ضروري» على الحوار العسكري المزمع بين الولايات المتحدة وتايوان، التي تعتبرها بكين إقليماً تابعاً لها، مضيفة أنها تعارض بشدة هذا الحدث.



- أكد وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو، أن بلاده تعمل مع فرنسا على وضع خارطة طريق لتطبيع العلاقات الثنائية، مشيراً إلى «إحراز تقدم» في هذا السبيل.



تجاوز عدد الإصابات المسجلة بفيروس «كوفيد-19» 90 مليون إنسان في كل دول العالم، بعد نحو عام من بدء الجائحة التي قد تكون من أكبر الأزمات الصحية التي ستواجه البشرية في القرن الواحد والعشرين، ونأمل بأن تكون الأخيرة...

■ هلاذ سعد

وتذهب الغربية منها تحديداً إلى آلية «مناعة القطيع» ... بما يعنيه بالعمق نجاح وفشل نموذجين مختلفين لأنظمة اجتماعية-اقتصادية من علاقات اشتراكية أو رأسمالية. فإن معركة اللقاحات اليوم، كذلك، تحدد منتصراً ومهزوماً على المستوى السياسي، على أساس التطور العلمي والتكنولوجيا اللازم لتصنيعه وإنتاجه بأعلى فاعلية «سبوتنيك / روسيا»، بالتركيب مع كلفة إنتاجه التي لا يمكن فصلها أيضاً عن الجانب الاقتصادي-الاجتماعي «سينوفارم / الصين»، بالمقارنة مع «فايزر / الولايات المتحدة الأمريكية» الذي تتوالى الأخبار السيئة حوله بالصدور، بالتوازي مع كلفته المرتفعة بالمقارنة مع مثليه الروسي والصيني. بينما تفرض الولايات المتحدة الأمريكية لقاحها

على دولها الحليفة والتابعة بالاستناد إلى نفوذها بها، وعقوباتها على روسيا والصين، فضلاً عن الاعتبارات والحسابات السياسية التي تدفع هذه الدول إلى تفضيل لقاح الولايات المتحدة بناءً على «المصالح السياسية» لا «المصلحة الصحية»، مثل العديد من الدول الأوروبية وبعض دول أمريكا اللاتينية أو العربية، توالى الأخبار «المصرح والمعلن» عنها بفعاليتها الضئيلة، ونذكر منها: إصابة الممرض الأمريكي ماثيو.و. في كاليفورنيا بالفيروس بعد أكثر من أسبوع من تلقيه الجرعة الأولى من اللقاح، الأمر ذاته الذي جرى مع نائب صهيوني في الكنيست، وعضو مجلس النواب في أمريكا، قبل أن يعلن عن وفاة الطبيب غريغوري مايكل في فلوريدا بعد أسابيع من تلقيه لقاح فايزر... ولابد من هذه المعركة.

إن هذه الأزمة الصحية بكيفية توسعها ومحاربتها وصولاً إلى خواتيمها عبر إنتاج اللقاحات ضد الفيروس التي ستقضي عليه، لا يمكن فصلها عن مجمل النشاط السياسي لدول العالم، وتباينه شرقاً وغرباً، وأكثر من ذلك بين منتصر بجانب المصلحة الإنسانية، ومهزوم اصطاف بجانب مصالحه وأرباحه على حساب حيواتنا. وإن كانت قاسيون قد عالجت بمقالات عدة سابقة الجوانب السياسية بين الإجراءات المتبعة لمواجهة الفيروس بين الصين التي انطلقت بها الجائحة دون سابق إنذار أو تحضير، وتمكنت من احتوائه وكبحه بشكل استثنائي حقاً، كنموذج، وبين بقية دول العالم التي امتلكت الوقت الأكثر من كافٍ للتحضير لمواجهة قبل أن تبوء بالفشل



تفرض الولايات المتحدة الأمريكية لقاحها على دولها الحليفة والتابعة بالاستناد إلى نفوذها بها وعقوباتها على روسيا والصين

تقنية التكسير قضت على



كما أنّ أبار النفط هذه تنتج الكثير من الغاز «المعروف بالغاز المصاحب»، رغم أنّ شركات النفط لا تريده. قادت قلة قيمة الغاز المصاحب الشركات المنتجة لإحراقه بكل بساطة، أو تنفيسه وإطلاقه كما هو إلى الغلاف الجوي. قاد ضخ الكثير من الغاز التكسيري إلى انخفاض الأسعار. في منتصف 2019 انخفضت أسعار الغاز الطبيعي في تكساس تحت الصفر بسبب إنتاج غاز أكثر مما يتم بيعه. كان على منتجي النفط كي يعالجوا عدم التوازن السوقي أنّ يوقفوا حفر المزيد من آبار النفط- وهي المسؤولة عن الغاز المصاحب، لكنه أمر لم يكن بنية المنتجين فعله.

النقطة الثانية: أنّ التكسير قد أثبت مدى هول تدميره لرأس المال الاستثماري. خسر القطاع أكثر من 300 مليار دولار خلال عقد واحد. في تشرين الثاني أعلنت إكسون بأنها ستسطر «تخفيض قيمة الموجودات وتدوينها من جديد» 20 مليار دولار من استثماراتها في XTO. ومن المرجح أن يأتي المزيد، حيث تشير التقديرات المبكرة إلى أنّ التفسير سيصل إلى 30 مليار دولار. بعض المحللين اتهم إكسون بالاحتيايل لعدم قيامها بتفسير كامل أصول XTO. عندما لا تقوم الشركات بتفسير قيمة أصولها بشكل دقيق، فيمكنها أن تضلل المستثمرين عن المخاطر المالية الحقيقية التي تواجه مستقبل الشركة، وهو ما يعتبر احتيالاً مالياً.

لا يقتصر الأمر على إكسون- موبيل، بل ينطبق على غالبية الأموال المستثمرة في التكسير في الولايات المتحدة. حتى أسطورة الاستثمار وارن بوفيه الذي انجذب باستثمار 10 مليارات دولار في الاستحواذ على شركة أنداركو، منتج النفط في الشمال الأمريكي، قد مني بخسائر قد تفوق بدمارها صفقة إكسون. شلت استثمارات التكسير قطاع النفط والغاز

قيمة في أمريكا. لكن تمّ في آب الماضي استبعاد إكسون من مؤشر داو الصناعي. وفي كانون الثاني أدرجت الشركة على لائحة الشركات «الأموات الأحياء» - وهي الشركات التي تستدين مالا أكثر مما تجني. بدأ الأمر منذ عقد عندما كانت إكسون تنتج غازاً طبيعياً، لكنها أرادت الدخول في فقاعة غاز الصخر الزيتي والتكسير. قادت هذه الفكرة إكسون إلى الاستحواذ على شركة XTO لغاز التكسير بقيمة 41 مليار دولار. مع هذا الاستحواذ راهنت إكسون على المستقبل المالي لصناعة الغاز المستخرج من الصخر الزيتي في الولايات المتحدة، الرهان الذي تبين بأنه أحد أسوأ الاستثمارات في تاريخ صناعة النفط والغاز الأمريكية.

نجاح التكسير في إنتاج كميات كبيرة من النفط والغاز هو أيضاً ما قاد أسعار النفط والغاز إلى الانخفاض. التكسير لم يجن المال عندما كانت الأسعار أعلى بكثير، لكن ما إن انخفضت الأسعار حتى بدأت الخسائر تتسارع.

شرح كلارك دير، محلل مؤسسة تحليل المال والاقتصاد في الطاقة في مؤتمر أواخر 2020: قبل أربعة أعوام، لو قال أحد ما بأنّ لدى فكرة استثمار كبيرة، لنمّ الردّ عليه بأنّ المعيار هو أن تؤدي أفضل مما أدته صناعة النفط والغاز الأمريكية على طول الأعوام الأربعة الأخيرة، وألا فيمكنك إحراق نصف أموالك وإخفاء ما تبقى في الخزانة.

استحوذ إكسون على شركة التكسير يخدم دور مثال رئيسي على الكيفية التي يعمي فيها السعي إلى الربح في صناعة النفط والغاز التكسيري عن واقع مواردها المالية. لكنه أيضاً يخدم كمثال لإيضاح كيف كان التكسير مدمراً في نقطتين:

الأولى: هي تحرير كميات هائلة من الغاز الطبيعي والنفط من رواسب الصخر الزيتي.

لطالما احتاجت صناعة النفط والغاز إلى مبالغ ضخمة من المال للتنقيب والإنتاج ولكن حتى الآن حققت عائدات على هذه الاستثمارات

بعد أكثر من عقد على معجزة تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي الأمريكية التي كثر الكلام عنها، على صناعة الغاز والنفط الأمريكية أن تتعامل مع سنوات من الخسائر وهبوط قيم الأصول التي وجهت ضربة مالية خطيرة للصناعة. هذا رغم أنّ ثورة التكسير قد أدت إلى إنتاج قياسي للنفط والغاز في العقد الماضي، والذي وصل ذروته عام 2019. وفي الوقت الذي أضر فيه الوباء بصناعة النفط الأمريكية، فقد استفادت الشركات من حزم الإنقاذ المكثفة. لكن هذه الحزم بمثابة أداة مساعدة مالية لسدّ الفجوة للصناعة المتعثرة.

■ بقلم: جستين ميكولكا

صلة بأصول تكسير الغاز. استمرت الحال في 2020 عندما شهدنا الخسائر الكبرى للقطاع. ففي شهر حزيران 2020 قدرت شركة ديلويت للمحاسبة شطب القطاع لما يقدر بـ 300 مليار دولار أخرى.

كل ما حققته ثورة التكسير لصناعة الغاز والنفط الأمريكية: دمار مالي. أصدرت شركة ديلويت تحليلاً للمالية القطاع في منتصف 2020 أعلنت فيه: «قد تدفع موجة من الانخفاضات إلى أعماق اندماج هذه القطاع على الإطلاق خلال الأشهر الـ 6 إلى الـ 12 القادمة». يعدّ انخفاض القيمة طريقة أخرى للإشارة إلى الانخفاض في قيم الأصول التي يجب الإبلاغ عنها من قبل الشركة كخسائر. من المرجح أن يكون هذا الركود التاريخي والضرر دائماً في صناعة النفط والغاز الأمريكية المرتبطة بثورة التكسير- والشركات التي ستنتج من الإفلاس في هذه الجولة ستخرج منها مثقلة بالديون، ممّا سيزيد من صعوبة بناء نمو مستقبلي أو ضمان تدفق نقدي إيجابي.

مثال الشركة الأكبر: إكسون

الضربات المالية لقطاع التكسير التي بدأت منذ أكثر من عقد من الاستثمارات الضعيفة تؤثر بشكل خاص على واحدة من أكبر الشركات: إكسون- موبيل. حملت الشركة في 2009 لقب أكبر منتج للغاز في الولايات المتحدة. كما اعتادت أن تكون الشركة الأكبر

لطالما احتاجت صناعة النفط والغاز إلى مبالغ ضخمة من المال للتنقيب والإنتاج، ولكن حتى الآن حققت عائدات على هذه الاستثمارات. قامت الشركات برهان كبير على تكسير رواسب الصخر الزيتي لإطلاق احتياطات النفط والغاز في هذه الصخور. نجح الأمر من وجهة نظر الإنتاج، فتمّ إنتاج كميات قياسية من النفط والغاز. لكن المشكلة هنا هي أنّه وخلافاً لإنتاج الغاز والنفط التقليدي، كانت كلفة الإنتاج أعلى بكثير ممّا ترغب السوق بالدفع. وكنيجة لذلك خسرت الشركات أكثر من 33 مليار دولار. كان يفترض بالتكسير أن يمثل مستقبل قطاع النفط والغاز الأمريكي، لكنه وجه بدلاً من ذلك ضربة مالية موجعة له.

الخسائر صاعقة

في نيسان 2018 عندما كان الجميع يتوقع مستقبلاً مالياً مشرقاً لقطاع التكسير الأمريكي، تمّ تقدير الخسائر حتى اليوم بـ 300 مليار دولار. حيث الوباء جعل الأمور خاسرة، لكنّ ضعف هذا القطاع الذي شهدناه في 2020 أثناء الوباء، يعود إلى مرحلة أبكر من الوباء بكثير.

في أواخر عام 2019، أي: قبل أن يضرب الوباء، شطبت شركة تشيفرون ديوناً معدومة خاسرة بقيمة 11 مليار دولار، معظمها ذات

قطاع النفط والغاز الأمريكي

الذي يشكله الوباء على الاقتصادات، فمن غير المرجح أن ترتفع أسعار النفط العالمي العام المقبل. كثيرون يتوقعون انخفاضاً في أسعار النفط لعدة سنوات قادمة، وبأنه لن يعود إلى مستوى 55 دولاراً للبرميل قبل 2023، الأمر الذي قد يؤدي على الأرجح للمزيد من إفلاس شركات نفط الصخر الزيتي.

ماذا عن الضرر البيئي؟

تبقى البيئة تدفع الثمن. تم إطلاق هذا القطاع في الولايات المتحدة دون تشريعات ملائمة، ما أدى لمساهمة بشكل كبير في انبعاثات الميثان - وقد ألغت إدارة ترامب المزيد من لوائح تنظيم انبعاثات الميثان في 2020. كما قام القطاع بإطلاق وإحراق كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، لتساهم بشكل متزايد بتغير المناخ وتلويث الهواء. يؤدي إحراق الغاز إلى إطلاق ثاني أكسيد الكربون، بينما تنفيس الغاز «الميثان» إلى الغلاف الجوي دون حرقه يؤدي لأثار أسوأ حتى على المناخ بقرابة 85 ضعف ما فعله ثاني أكسيد الكربون خلال 20 عاماً. كما ينتج القطاع نفايات نووية، وبسبب نقص التشريعات الناضجة له تم التخلص منها بشكل غير مناسب، ما يؤدي إلى انتشار التلوث الإشعاعي في الكثير من المناطق، مثل: داكوتا الشمالية وبنسلفانيا. قرر المشرعون في عام 1998 بأن ضبط الأمر سيؤدي إلى «تأثيرات اقتصادية حادة على القطاع وعلى إنتاج الغاز والنفط في الولايات المتحدة»، ولهذا ترك الأمر دون تنظيم.

يتوجب على شركات النفط والغاز الصخري دفع فاتورة بقيمة ربع ترليون دولار فقط من أجل تنظيف آبار النفط والغاز القديمة. يتم نقل هذه الكلفة إلى العامة، حيث تقوم الولايات والبلديات المحلية بدفع فاتورة التنظيف، بدلاً من قيام القطاع بذلك. حاولت الإدارات الأمريكية المتعاقبة أن تنسب لنفسها نجاحات ثورة التكسير الأمريكية، ولكن لم تقم أي منها بذكر الكوارث البيئية والمالية المصاحبة. إرث التكسير سيقول بأنه أضر مدراء تنفيذيين بينما خسر ملايين المستثمرين الصغار أموالهم أثناء تلويث المناخ والبيئة، وترك فاتورة التنظيف لعامة الأمريكيين.

نشرت صحيفة وول ستريت في كانون الأول الماضي مقالاً افتتح بالسؤال: «ألا يزال الاستثمار بشركات النفط والغاز أمراً منطقياً؟». والجواب هو: لا. لم يشك أحد في البدء باستمرارية قطاع التكسير المستقبلي، لكنه أطلق الدمار المالي. قطاع التكسير خاسر في جميع الحالات، فهو غير قادر على البقاء في حال هبوط الأسعار، وكذلك غير قادر على البقاء في حال ارتفاعها. فهو خاسر وتكاليفه مرتفعة في حال الهبوط، وهناك بدائل أرخص ثمتاً منه عندما ترتفع الأسعار. فكما أشار تقرير لمركز EIA للطاقة: عندما انخفضت الطاقة المنتجة باستخدام الغاز من 39% إلى 34% من طاقة الولايات المتحدة بسبب ارتفاع ثمنه، يتوقع أن تستبدله بعض المناطق بوسائل الطاقة المتجددة، وأن تعود بعض المناطق إلى استخدام الفحم.

ربما حان الوقت لابتعاد عن الأوهام والضجيج والاستفادة من الفرصة لتعزيز بدائل طاقة نظيفة لا تباع فيها الشركات وعوداً كاذبة.

■ عن: How The Fracking Revolution Is Killing the U.S. Oil and Gas Industry



وبأن الشركة مثقلة بالديون. شركة وايتنج بتروليوم التي كانت واحدة من أكبر منتجي النفط خلف كونتيننتال لم تتمكن من رد ديونها، ولهذا اضطرت لإعلان إفلاسها في 2020. يصبح سداد الدين أصعب أكثر فأكثر عندما تواجه حقيقة أن هناك مواقع إنتاج قوية أقل فأقل. في العقد الماضي حفر قطاع النفط وكسر معظم مساحات الإنتاج الجيدة المتوفرة. وفي الوقت الحالي ينتج القطاع فقط من المناطق الأعلى إنتاجاً لديه، وهو نهج يطلق عليه اصطلاحاً «الدرجات العالية». لكن الآبار الجيدة تنفذ وتصبح أقل إنتاجية على طول الولايات المتحدة. ما أن تنفذ آبار «الدرجات العالية» لبعض الشركات، ومنها: كونتيننتال، سنشهد اتجاهها مستمراً لتدهورها. الأمر الذي سيزيد من وطأته الديون التي تتراكم، والتي سيحين موعد أدائها.

وعود جريئة

مع كل ما تمر به من استمرار الخسارة وتراكم الديون، لا تزال شركات التكسير تقطع وعوداً جريئة، كما تطلب من المستثمرين أن يكونوا صبورين، حيث الأرباح تلوح في الأفق. لكن السنوات الماضية شهدت الكثير من هذه الوعود التي لم تتحقق. فالمدير التنفيذي لشركة وايتنج بتروليوم - المفلسة حالياً - وعد بأن القطاع سيتمكن من جني المال حتى عندما يكون سعر برميل النفط 40 دولاراً. بل ذهب مسؤولو إكسون إلى القول: إن نفطهم المنتج من الصخر الزيتي سيباع بثمان 15 دولاراً للبرميل. لم يحدث أي مما قيل.

في تشرين الماضي أعلن مدير قسم الموارد المعدنية الحكومي في شمالي داكوتا: أن سعر البرميل سيصل إلى 55 دولاراً لأية شركة سترغب في حفر بئر جديد في المنطقة. ارتفعت أسعار النفط الصخري مؤخراً لتصل إلى قرابة 50 دولاراً للبرميل. وبسبب الضغط

خطة: أخذ الغاز الطبيعي الفائض وتسليمه وبيعه كغاز طبيعي مسيل للعالم. أطلق هذا موجة هائلة من الاستثمار في محطات تصدير الغاز المسيل ذات السعة المتزايدة منذ عام 2016.

لكن كما حدث مع سوق الغاز الأمريكي، فاضت السوق العالمية بالغاز الطبيعي والغاز المسيل. انخفضت الأسعار في عام 2020 واختفت بشكل شبه تام الاستثمارات في الغاز المسيل.

عادت الأسعار لارتفاع في أواخر عام 2020 بسبب تخفيض الإنتاج من قبل مزودين عالميين، مثل: قطر وأستراليا كنتيجة لأعمال صيانة غير مخطط لها وإغلاق الطاقس السيء للتصدير من الجزائر. وكنتيجة لذلك، عادت الولايات المتحدة لتصدير بأرقام قياسية لتلبي الطلب. لكن وبسبب ارتفاع الأسعار توقفت بعض الدول عن الشراء. فعندما ترتفع الأسعار عن حد معين، هناك بدائل أرخص ثمتاً للغاز المسيل.

ماذا عن الديون؟

رغم كل ما مر، يستمر قطاع النفط والغاز الأمريكي حتى يومنا بإنتاج كميات كبيرة من النفط والغاز عبر التكسير، ويستمر كذلك بخسارة الأموال جراء ذلك. الشركات التي تفعل ذلك ربطت نفسها بكميات كبيرة من الديون لتتمكن من الاستمرار.

شركة كونتيننتال ريسورسز كانت من أشد المتحمسين للتكسير، وقد أعلن مديرها التنفيذي ومالكها هارولد هام - الحائز على لقب «ملك الصخر الزيتي» - في عام 2017 بأن سياسة الشركة تنص على «عدم ترتيب ديون جديدة مطلقاً». لكن في الربع الثاني من 2020، لوحظ بأن ديون كونتيننتال قد زادت من 3,5 مليار إلى 6 مليارات دولار، علاوة على ملاحظة أن الديون «ليست مستدامة».

الأمريكي، ففي شهر آب أعلنت إكسون عن توقفها عن المساهمة في خطط موظفيها التوعوية. وفي تشرين الأول أعلنت عن تخفيضها 15% من عمالتها العالمية. وفي ذات الفترة استدان 23 ملياراً.

شركة تشيسبيك إنرجي كانت ثاني أكبر منتج للنفط في الولايات المتحدة خلف إكسون قبل عقد. في 2009، بلغ أجر مديرها التنفيذي 100 مليون دولار. لكن اليوم في 2020 تصدرت الشركة الأخبار بسبب إعلانها إفلاسها. هاتان أكبر شركتين وتصلحان مثلاً على أن الصخب الذي أحاط بالتكسير مجرد ضجيج، علماً أن سلسلة الإفلاسات والضرر طويلة الأمد لم تنته بعد.

تعليق الآمال على الغاز الطبيعي المسال

الكثير من المشاكل التي تواجه قطاع التكسير يمكن ربطها بالغاز، بالمقارنة مع إنتاج النفط القياسي الناتج عن طفرة التكسير. كان القطاع محقاً بما يتعلق بإمكانية إنتاج غاز طبيعي من التكسير. وكانت وول ستريت سعيدة بإقراض المال لتحقيق ذلك. في ذات الوقت حقق العديد من المدراء التنفيذيين ثروات ضمن هذه العملية.

الإنتاج القياسي للغاز دفع أسعار الغاز العالمي للانخفاض إلى ما دون دولارين مقابل كل مليون وحدة حرارية بريطانية «MMBTU». يقدر المحللون بأن هذا القطاع الأمريكي يحتاج إلى حدٍ سعر أدنى عند 2,50 لكل MMBtu ليتتمكن من البيع دون خسائر أو أرباح. لقد كان شهر تشرين الثاني 2020 هو الشهر الوحيد الذي تخطت فيه الأسعار هذه العتبة، بعد أن وصلت إلى حدٍ 1,63 دولار لكل MMBtu في شهر حزيران.

لمحاولة تخطي مشكلة الإفراط في الإنتاج هذه، وضعت الشركات منذ بضعة أعوام

قاسيون: التمايز الضروري أمام التماثل المميت



وتوازنه الجديد، كان تلقف هذا الدور الخاص بقاسيون في مختلف الدول العربية من قبل القوى الثورية المفترضة متأخراً وغالباً ملتبساً. وهذا يعود إلى اضطراب في الرؤية السياسية لهذه القوى نفسها. التي تخضع للانقسام الثنائي المضلل نفسه، وإلى حاجة لأدوات إعلامية فضائية تأخرت هي أيضاً. ولكن هذا لم يمنع أن تلعب قاسيون درواً في تعديل المشهد المنقسم عبر إجابتها عن هواجس تتجاوز الملف السوري نفسه، وتتوسع نحو الأسئلة السياسية العالمية والعلمية والمعنوية والبيئية والفنية الجمالية...

وهذا التأثير - وإن كان متأخراً بعض الشيء، بسبب ظروف موضوعية، وغالباً ذاتية مرتبطة بالظرف الخاص للدول الأخرى - هو تأثير ضروري يجب على قاسيون أن تثبت دورها الضروري فيه، أولاً: لمحاولة تعويض النقص في طرف الخط الجذري. وثانياً: لضرورة التعبير عن أممية الصراع وأممية المواجهة، في ظل مرحلة شديدة الترابط وشديدة التسارع. وإن أي تقدم لهذه الفكرة في أي مكان، يعني تقدّمها في كل الأمكنة الأخرى.

الاختلاف حياة الزمان

قال مهدي عامل في تعبيره الشعري: إن في التماثل الموت والاختلاف حياة الزمان. إن من أهم شروط تحقيق الحياة بفعالية إذاً هو: أن نعي التناقض خالق التمايز، فنشق للضرورة طريقها بوعي. إن دور صناعة الأمل وكسر احتكار المشهد قد يغيب أحياناً في معمعان الحدث الصاخب، ولكنه حاضر فيما وراء الصورة، وأساس لها.

صادفتني أواخر العام 2012 عبر وثيقة لجنة وحدة الشيوعيين السوريين. كتيباً صغيراً، كان كافياً وقتها للتأكيد أن الجديد على قلة ظهوره، ستقرّب الضرورة. فكانت القدرة على التقاط الضرورة نظرياً أساساً للتنبؤ بالمستقبل من جهة، وفي التعامل مع الحدث من موقع الواقع. هكذا حصل التمايز الضروري. فعلى الرغم من الضخ الإعلامي والمالي النقيض، تمكنت «قاسيون» كتعبير عن الحزب السياسي أن تتقدم المشهد، لا لشيء إلا لأنها تحاول النطق باسم الضرورة. هذه الضرورة التي لا يمكن للواقع الإفلات منها مهما تم تمويهه والتشويش عليه. فأن يستدعيك الواقع هو القوة التاريخية بعينها.

تغيير في الانقسام الدولي

الانقسام الثنائي المضلل لم يكن خاصاً بسورية فقط، أو لبنان أيضاً، بل كان عالمياً. ولهذا، ليس من المبالغة القول، تكراراً لما قاله د. قدي جميل أمين حزب الإرادة الشعبية: إن موقف قاسيون كتعبير عن موقف حزب الإرادة، قد قسم العالم ضدّاً في الموقف من سورية. فوجود هذه المنصة في سورية منع المشهد من أن ينغلق على تماثل بين مختلف قواه في دوامة مميتة، فوجود المنصة العملي للحل السياسي. فوجود المنصة المتميزة كان كفيلاً بكسر احتكار السردية المغلقة للحركة، وسمح بأن ينعكس التوازن العالمي الجديد داخلياً بشكله السياسي المكتمل.

تأخر لا بد منه

على الرغم من الفعالية السياسية ضمن سياق الحدث السوري ربطاً بالإطار الدولي

تلعب قاسيون درواً في تعديل المشهد المنقسم عبر إجابتها عن هواجس تتجاوز الملف السوري نفسه وتتوسع نحو الاسئلة السياسية العالمية والعلمية والمعنوية والبيئية والفنية الجمالية

على الرغم من مشاعر البؤس والسواد والهزيمة التي حاول مشعوذو الرأسمالية إلباسها لعالمنا الفكري والنفسي في مرحلة التراجع الثوري وانهيار الاتحاد السوفييتي، بقي عقل ناج شكل منارة للتأهين الذين سيأتون هانمين بحثاً عن نور وعن دفء ما. عقل ينطق باسم الضرورة التي أعلنوا انتهاءها. ينطق بلغة التناقضات القديمة المتجددة، وتلك الجديدة. عقل ينطق بالأمل المصارع. بناء الأمل هذا هو أحد أهم وظائف القوى الثورية حسب آخر أمين سر للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي، «أوليج شينين»، ممن عبروا بين عصرين تاريخيين. شينين الذي أعلن نبوءة عما سيعم عالمنا من تسطيح وسقوط في القيم والمعايير، وعما يعنيه وجود تلك المنارة الثورية.

■ د. محمد المعوش

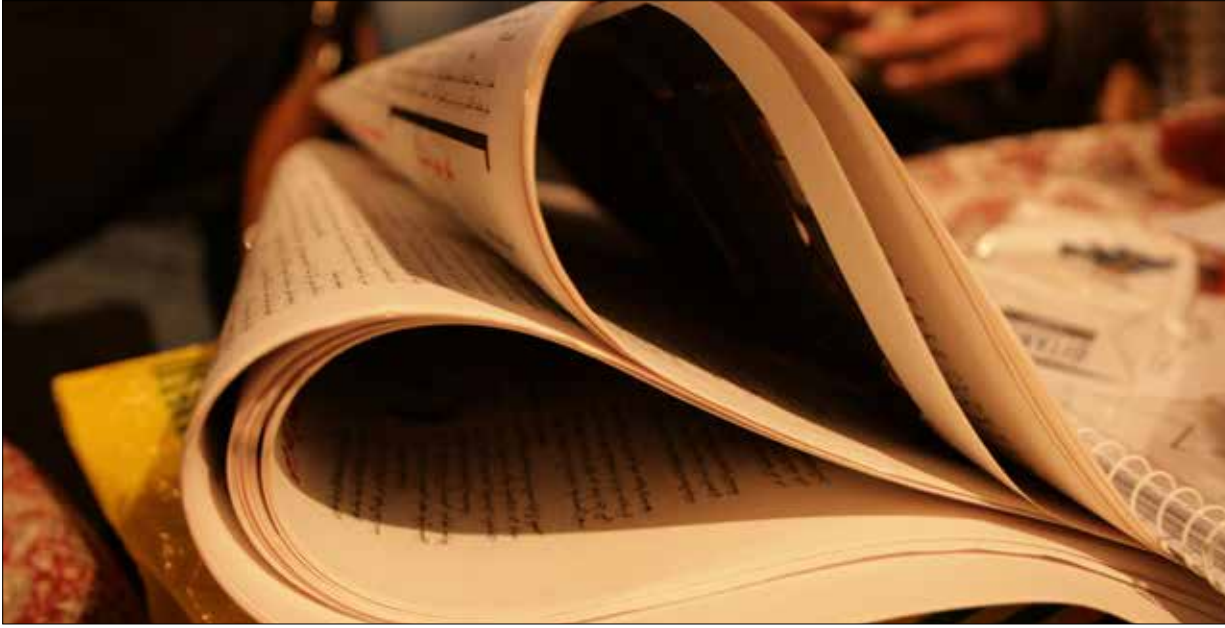
التموضع تجاه الأزمة

في العام 2012 كانت الأزمة الرأسمالية تنهش شيئاً فشيئاً العالم الذي تشكّل طوال العقود الماضية، وتحديداً منذ ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. كانت الأزمة تنهش الأوهام نفسها التي باعها الرأسمالية مغلقةً بسموم الليبرالية البراقة. وكانت الدول الطرفية المازومة داخلياً تتداعى بنيوياً، وتعاين من توظيفات الفاشية العالمية والتدخل العسكري الإمبريالي المباشر. هذا الاختلال المادي انعكس اختلالاً قد بدأ يشق طريقه إلى الوعي عامة، والوعي السياسي خاصة. وكانت أغلب القوى الثورية التقليدية تقف أمام المشهد «مسرورة» من أن الرأسمالية ليست نهائية، ولكن وكان هذه القوى عادت من سباتها الفكري - السياسي الطويل، فصار الواقع أمامها كالزئبق يهرب من بين أصابعها. أمام هذا المشهد تماثلت أغلب القوى من مختلف مواقع اليمين واليسار في أزمتها. تماثلت في عجزها أمامه. فكان ضرورياً، على المستوى المعرفي، لكل فرد حاول إيجاد الإجابات

اختراق المشهد

كان المشهد المغلق هذا عصياً على القوى السياسية التغييرية التي لم تقم بتقييم مرحلة التراجع طوال العقود الماضية، وتناقضاته، ولم تقم بدراسة الجديد التاريخي، وتناقضاته، وقانون حركته العام، وحددت إستراتيجيتها وتكتيكها بناءً على هذه الرؤية. أما من قام بهذه المهمة فكانت الموجة العالمية للضرورة التاريخية رافعة له ليقوم بدوره تجاه شعبه وتجاه البشرية. و«قاسيون» كناطق رسمي باسم حزب الإرادة الشعبية تمكنت من لعب هذا الدور، محمولة على الرؤية التي

كل قاسيون وأنتم بخير..



في محطة إعلامية وحزبية هامة، قطعت جريدة قاسيون 1000 عدد من دورها ورسالتها، و53 عاماً من عمرها، كانت خلالها معبرة عن آمال وآلام الكادحين السوريين، وصوتاً لهم، وممثلة لمصالحهم في مختلف المراحل والمحطات التاريخية والسياسية التي شهدتها سورية.

■ قاسيون

ذلك جزء من حصيلة قاسيون بالأرقام، ولكنها أكثر من ذلك سياسياً وإعلامياً وشعبياً، ولن يقاس ذلك بالأرقام، بل بوزنها وتأثيرها السياسي والمعرفي. وتاريخ جريدة قاسيون هو تاريخ نضال الشعب السوري قبل أي اعتبار، فهي أكبر من جريدة.

وبهذه المناسبة، قالوا في الصحافة: «الصحف نغير السلام وصوت الأمة، وسيف الحق القاطع، ومجبرة المظلومين، وشكيمة الظالم، فهي تهز عروش القياصرة وتذك الظالمين».

ليون تولستوي
«كل صحيفة تعادل أربعة فيالق عسكرية». نابليون بونابرت
«الصحافة الحرة يستحيل كسرها وستعمل على هدم العالم القديم حتى ينسنى لها أن تنشئ عالماً جديداً». فولتير

ومن هذا الحق يريدون حرماننا. لينين
«تعلموا، حرضوا، نظموا- ويمكن- وينبغي- أن يكون محور هذا النشاط جريدة الحزب فقط». لينين
«إننا لا نستطيع أن نعطي البورجوازية الفرصة للافتراء علينا. علينا أن نشكل لجنة على الفور للتحقيق في العلاقات ما بين المصارف والصحف

«لكل زمان آية، وآية هذا الزمان الصحف». أحمد شوقي
قال مانويل ملك البرتغال للصحافيين عندما خلع عن عرشه: أنتم سبب سقوطي.
«ليست هذه حرية صحافة، بل حرية الأغنياء، البرجوازيين في خداع المضطهدين والمستغلين من جماهير الشعب. إن كل ما لدينا هو حق الكلام

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



في العام 2008، كانت المنابر الإعلامية مشغولة بفعاليات دمشق عاصمة الثقافة العربية، وانفردت جريدة قاسيون وحدها بالقول: دمشق عاصمة رفع الدعم. في الصورة: غلاف العدد 353 السبت 26 نيسان 2008 وفيه طابور الانتظار في محطة للمحروقات بعد رفع الدعم عنها.



فيلم وثائقي حول ووهان

سيجري قريباً بث فيلم وثائقي بعنوان «أيام وليال في ووهان»، والذي يؤرخ لمكافحة مدينة ووهان لفيروس كورونا الجديد «كوفيد-19»، على الشاشات الكبيرة في الصين في 22 كانون الثاني. وتدور أحداث الفيلم في المدينة الواقعة في وسط الصين، والتي كانت قد تضررت بشدة من الوباء، حول حياة الناس العاديين، بما في ذلك المرضى والعاملين الطبيين والمتطوعين والسكان، مع تفشي الفيروس في المدينة. وتستند جميع قصص الفيلم إلى أحداث في الحياة الواقعية، كما أن إنتاج الفيلم الوثائقي يهدف إلى تكريم الناس «الأبطال العاديين».



أول بيت ذكي متنقل

ظهر في مدينة ميانينغ الصينية أول بيت ذكي متنقل. ويعرف هذا البيت أيضاً باسم «كبسولة الفضاء»، وهو مزود بنظام بيوكيميائي متكامل، ولا يحتاج إلى حفر أساسات، ومناسب لمختلف التضاريس الجغرافية، ويمكن تثبيته بسهولة على الأرض، وتقوم مدة صلاحيته خمسين سنة. كما تمتلك الكبسولة لوحة كهروضوئية شمسية، ومجهزة بسرير مزدوج، بالإضافة إلى مصابيح تعمل بالتحكم الصوتي ومكبرات صوت، وتلفزيون، وثلاجة وقفل ذكي وجهاز تكييف ونظام تهوية وستائر كهربائية، وأدوات الطبخ وغيرها من التجهيزات المنزلية، ويصلح للإنقاذ في حالات الطوارئ، وتحويله إلى مشفى.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدا لله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبو حاضمة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0935662555	وائل منذر	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 10 / 01 / 2021» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18 / 12 / 2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03 / 12 / 2011

تأملات الهوية المنفردة ضمن الحشد



يظن الجميع ربما بأنهم يعرفون أنفسهم تمام المعرفة، وأنهم ألفوا كل انفعالاتهم وردود فعلهم. لكن الحقيقة تختلف قليلاً عن ذلك. هناك وجوه جديدة لهم، قد لا يعرفونها، وتحديدًا تلك التي تظهر حينما يكونون ضمن حشد ضخم برفقة أناس آخرين.

■ نور ابو فراج

من الحشود الصغيرة حتى الكبيرة، تلك التي تبتدئ بجمهرة مجموعة من الناس حول حادثة ما حصلت في الشارع، مروراً بالوقوف ضمن جمهور صاخب في حفل موسيقي أو على مقاعد المشجعين في ملعب رياضي، وصولاً إلى الحشد في الوقفات الاحتجاجية والتظاهرات والحركات الشعبية الأخرى. كل تلك تجارب تترك ثقلها على المرء الذي كان في لحظة جزءاً منها. بحيث تحضن ذاكرته، بعد انفصاله عن الحشد، ورجوعه ليكون وحدة منفردة، تفاصيل وانفعالات تم تخزينها، تترك أثارها عليه فترة من الزمن. «الإنسان كائن اجتماعي» تلك ربما إحدى العبارات التي قيلت حد الملل، حتى فقدت معناها من كثرة التكرار. لكن تأمل تجربة الغوص في حشد، والاستسلام ليكون المرء جزءاً من كل، تغري بتأمل معنى هذه العبارة مرة أخرى. هي محاولة لفهم الغواية، والغربة، والانفعال الذي يصيب المرء ضمن حشد.

الحشد وغياب الإرادة

تُركس الكثير من الكتابات النقدية والفكرية الاعتقاد بأن الوجود ضمن حشد يعني بالضرورة غياب وانتفاء الإرادة الفردية. ومن ذلك بالطبع تشبيه الحشد بالقطيع، المسير دون إرادة منه إلى مصير ما. يقول نيتشه: «حين يقف مئة شخص بعضهم

قرب بعض يفقد كل منهم إدراكه ويحصل على إدراك ما آخر». وغالباً ما تركز الأدبيات على الجزء الذي سيقدّم المرء من إدراكه الخاص، في حين أن الجزء الثاني من عبارة نيتشه يكمل المعنى الحقيقي للعبارة، فينتشه يعترف بوجود إدراك جديد، وإن كان هو نفسه غير قادر على تفتيته وتحليله وفهمه.

في اللغة العربية، يعرف الحشد بكونه «جماعة من الناس في مكان محدود نسبياً». وفي الحقيقة، التقارب الجسدي ضمن حيز ضيق شرط أساس كي يكون الحشد حشداً. فهذا الضيق يعزز شعور المرء بوحدة خصائصه الجسمانية مع أبناء جنسه، ويعزز شعوره بالانتماء إليهم. قد يكون من غير المفهوم استيعاب لماذا تم اعتبار التماثل الظاهري، والغياب الجزئي للهوية الفردية أمراً سلبياً إلى تلك الدرجة. كما لو أن البشر، وفي صراعهم لتطوير وعيهم يتخلّون عن جزء أساس من تركيبهم ككائنات حية. لماذا لا تثير فينا صورة سرب منتظم من الطيور أو قطع من الخيول الأصلية التي تركز على الشاطئ كل تلك الأحاسيس السلبية بالتبعية وغياب الإرادة؟ في حين أننا على العكس نستسلم لتأمل إيقاع حركتها المتناغم وجمالها المكثف. أما الجماعة البشرية فيتم وسمها بالتخلف والهيجان والغوغائية.

ضرب الانفعالات بـ 2

أشد ما يسترعي التأمل في تجربة الوجود ضمن حشد، ظاهرة تضخم الانفعالات أياً

للحشد هوية خاصة
متفردة لا تتشكل
فقط من حصيلة
الهويات المنفردة
للأشخاص ضمنه
لكن هذه الهوية
الجديدة ليست
بالضرورة نقيضاً
للهويات الصغيرة

كانت. فإن كنت تشعر بالحزن قليلاً ستغرق فيه حتى أذنيك ضمن الحشد، وإن كنت متحمساً قليلاً ستنفجر طافائك هناك، وتجد نفسك قادراً على القفز والصراخ والغناء والمشي بصورة لم تعهدها في نفسك من قبل. وبصورة مشابهة، يتضخم إحساسك بالغضب ضمن الحشد، لكن هذا الشعور تحديداً لا يتضخم فقط بصورة كمية، بل يطرأ عليه شكل من أشكال التبدلات النوعية من حيث طبيعته ذاتها.

في كتابه التلاعب بالوعي، يفرد المفكر السوفييتي سيرجي قره- مورزا مساحة واسعة لفهم بنية الحشد ضمن فصل تحت عنوان الثقافة الشعبية ومؤسستها. يشير مورزا إلى أن المرء في الحشد يكتسب وعياً لقوة لا تقهر، ويضيف بأن الحشد يكون أقل ميلاً لكبح غرائزه، لأن الحشد في المحصلة، كيان مجهول لا تقع عليه أية مسؤولية، وهذا ربما يكون الأمر الأكثر إثارة للقلق فيما يتعلق بديناميكية عمل الحشود.

المتكف الفرد في مواجهة الحشد

من المثير جداً تأمل كم التهديد الذي يشعر به بعض المثقفين إزاء فكرة الحشود. وهو الأمر الذي اختصره الشاعر المصري أحمد فؤاد نجم بصورة طريفة في قصيدته: «يعيش أهلي بلدي» حينما قال. «يعيش المثقف على مقهى ريش، محفلت مزفلط كثير الكلام، عديم الممارسة عدو الزحام». ورغم أن سنوات طويلة قد مرت على قصيدة نجم إلى أن نسبة كبيرة من المثقفين لا تزال تتغنى بكونها «خارج الحشد» وفوقه. ما الذي يخيف هؤلاء حقاً في فكرة أن يكونوا جزءاً من كل؟ ولماذا يتم حصر الوجود ضمن حشد بفكرة انتفاء الإرادة بدلاً من أن يكون

الحشد نفسه في بعض الأحيان تجسيدا لتلك الإرادة؟ لماذا أيضاً التسليم بفكرة غياب القوة أو المقدرة على التأثير ضمن الحشد الأكبر؟

من جانب آخر، وبالنسبة للمفكرين أو المشتغلين في المجال الثقافي، تشكل تجربة الانخراط في حشد مادة غنية لفهم المجتمع، والتعرف على ما يحركه ويثيره، وتأمل الطريقة التي يعبر فيها عن نفسه، على صعيد الأفراد ضمنه، وعلى صعيد الجماعات أيضاً. فالحقيقة أن الانخراط ضمن حشد يتيح تأمل الجزيئات الصغيرة التي تكونه. يجد المرء نفسه مُتنقلاً بين تعابير محددة وحركات جسدية وأفعال صغيرة لأناس حوله تنسى وتغيب ضمن الصورة الأكبر. هذا ويفطن المرء أيضاً إلى البنية المركبة لهذه الكتلة البشرية، وكيف أنها لا تتكون فقط من كائنات منفردة، وإنما من جماعات وشمل صغيرة تتحرك وتبدل مواقعها ضمن الإطار الأكبر للحشد. وبهذا المعنى تكون تجربة الوجود ضمن حشد غنية على الصعيدين الفكري والانفعالي.

في المحصلة، يقول المفكرون: إن للحشد هوية خاصة متفردة، لا تتشكل فقط من حصيلة الهويات المنفردة للأشخاص ضمنه، وهم ربما محقّقون في ذلك. لكن هذه الهوية الجديدة ليست بالضرورة نقيضاً للهويات الصغيرة. يحصل أحياناً أن تستمد تلك الهويات المنفردة قوتها من الحشد الأكبر، ويمتلك الصوت الخفيض زخماً وثباتاً أكبر يجعل صداه يتردد في كل مكان. جرب فقط أن تصفّق بيدك الاثنيتين في غرفة فارغة، ثم جرب مرة واحدة أن تصفّق برفقة 500 مئة شخص، هو صوت لن تنساه ما حييت.